



+٠٢٠١٥٠-
almounadil-a

نشرة المناضل - ة

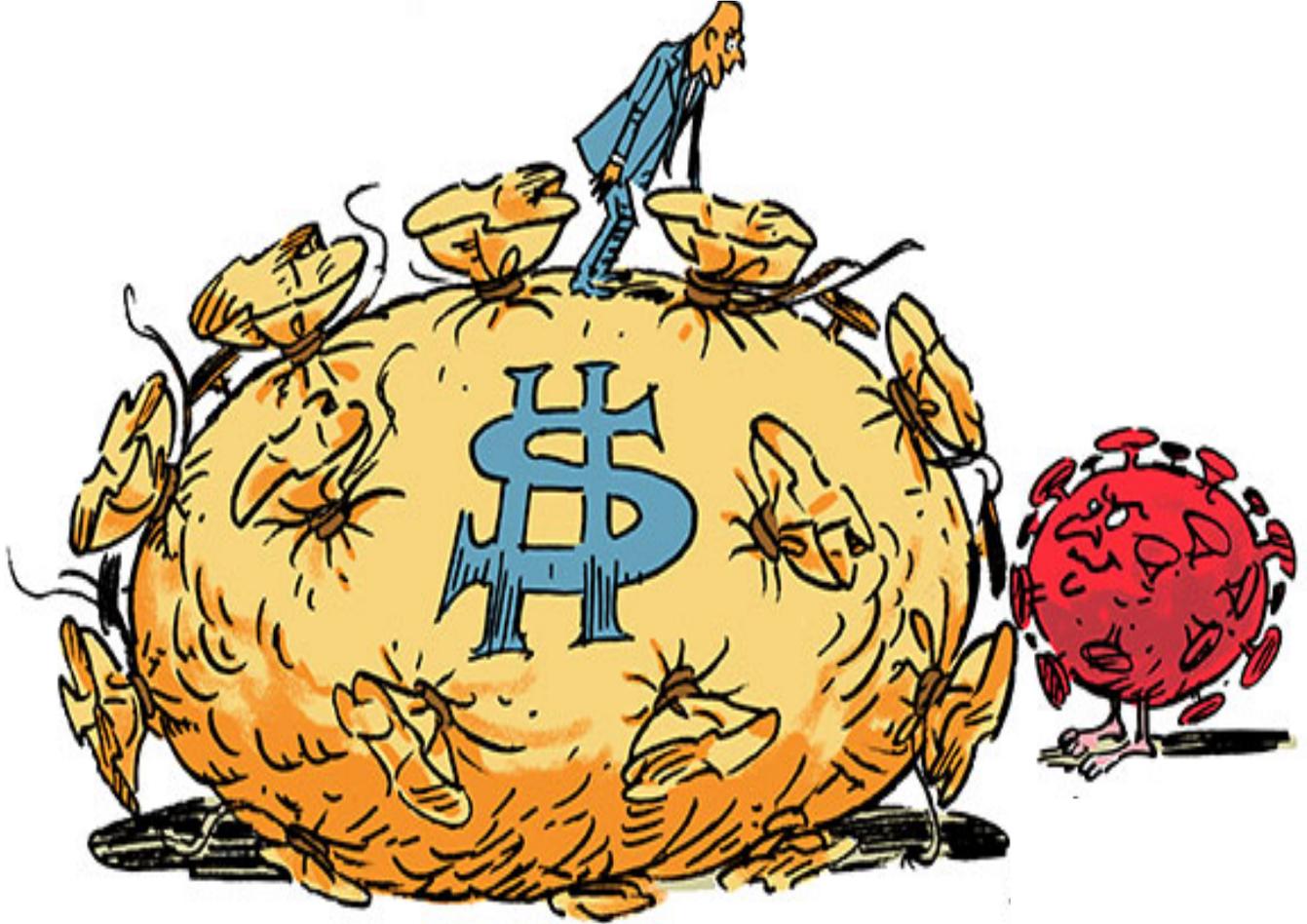
mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

عالية-نسوية-شبيبية-أممية

تحرر الكادحين

من صنع الكادحين أنفسهم

نشرة المناضل-ة نشرة اليكترونية تصدر عن موقع المناضل-ة /فبراير 2022/



افتتاحية

وهذا ما يؤشر إلى رجحان انبعاث نضالات شعبية قوية تفرض العمل لجعلها تتجاوز مكانها الضعيف السابقة: عدم التقاء الروافد في حركة موحدة على صعيد البلد، وغياب أهداف عامة مشتركة، والافتقار إلى أشكال تنظيم للسير نحو بديل اجمالي لو أقع القهر الطبقي القائم.

هذا الانبعاث القادم لكفاحية الشغيلة وسائر الفئات الشعبية يقتضي مد المناضلين والمناضلات بما يستدعيه الوضع من معدات لفهم الواقع والإسهام في تنوير قوى النضال وتنظيمها واستعادة ثقتهما بالذات، والسريع على طريق نضال عام، فهو الوحيد خلاصنا.

هذا مبتغى هذه النشرة، وعسى ان تحققه.

موقع المناضل-ة

=====

++ أنظر/ي مقال الحماية الاجتماعية: أهي حصان طروادة النيوليبرالية الجديد؟

<https://www.almounadila.info/archives/10560>

مهترنة أصلا. فيما الدولة تخصص الميزانيات لدعم الرأسماليين الكبار.

ليس نجاح الدولة البرجوازية في كل ما سلف ناتجا عن إحكامها قبضة القمع، مستغلة ظروف الجائحة، وحسب، بل نتيجة لحالة ميزان القوى، حيث توجد أدوات النضال، العمالية والشعبية، في وضعية عُسْر.

إذ توغلت القيادات النقابية في تعاون مع الدولة، اتخذ لدى بعضها طابعا صريحا غير مسبوق بمساندة حزب اخنوش، المدفوع من الدولة لتبوء المكانة الأولى، وحتى بعد 100 يوم من وجود حكومته اعتبر موارق حصيلتها ايجابية. أما اليسار الاصلاحى المهيمن على قسم من الحركة النقابية فلا سياسة مستقلة لديه، يراوح نقده السطحي للأوضاع، ويساير عمليا السياسة الرسمية، ولا ريب أن ما سمي «جبهة اجتماعية» دال على هذه الحقيقة.

أما النضال الشعبي، ذو المطالب الاجتماعية أساسا، فقد انكفأ بدرجة غير مسبوقة منذ سحق حراك الربف-جرادة بقوة القمع دون أن يعني ذلك نفاذ طاقة الكفاح، الأمر الذي دلت عليه هبة الشباب المعطل والجامعي بعد قرار حرمانه من العمل بشرط العمر والانتقاء، وكذا التملل المناهض للغلاء.

الاجتماعية لخدمة الخطة النيوليبرالية الاجمالية ++) بمنطق مُجَدِّد لما يسمى محاربة الفقر، حيث ستقوم الدولة بتجميع شتات «محاربة الفقر» وترشيده وتعزيره. وكذلك شأن سياسة التشغيل الرسمية، التي تحكم على ملايين المغاربة بالحرمان من أي أساس يمكن بناء حياة لائقة عليه، فلا شيء غير البطالة و شتى صنوف الهشاشة، وها هو ترقيع «الانعاش الوطني» يتخذ حلة جديدة، حيث عمدت الدولة إلى إعادة تسخين حسنها البارد في شكل برنامج «اوراش» (250 الف فرصة عمل توفر دخلا لمدة محددة في اوراش مؤقتة) الذي شرعت في تنفيذه، ساخرة من ملايين العاطلين/ات التواقين/ات إلى شغل قار.

أوضاع قاعدة المجتمع العرضية كارثية كشفتها الجائحة، وزادتها طابعا مأساويا حيث النساء ضحية أولى على جميع الأصعدة. فالأجور مجمدة و الأسعار في ارتفاع مطرد، والسلم المتحرك للأسعار والأجور ألغى حتى على الورق منذ العام 2004 بصدور مدونة الشغل، وظروف العمل إجرامية بكل المقاييس.

هذا ضمن تدبير طبقي لجائحة كورونا، حيث يفتك المرض بالكادحين المكتظين في الأحياء الشعبية في شروط غير لائقة، وكذا في أماكن العمل ووسائل النقل، واهيار منظومة صحية

بعد أن أفلحت الدولة في تنظيم «انتخابات» على مقاسها، وتجديد «المؤسسات» وبمقدمتها حكومة الواجبة، ها هي تنكب على مواصلة نفس السياسة المضحية بسيادة البلد الاقتصادية، راهنة مستقبله لدى المؤسسات المالية للاستعمار الجديد وهي سياسة يفتنح منها الرأسمال الأجنبي، ومعه قسم من البرجوازية المغربية، وفي الآن ذاته سياسة تلقي بسواد المغاربة الأعظم في برائن الفقر والمرض والجهل.

أخرجت الدولة صيغتها الجديدة لمواصلة سياسة درجت عليها منذ عقود، ابتكرت لها اسم «نموذج تنموي جديد»، مُضَفِّية عليها طابع اجماع، وحتى القوى المعارضة التقليدية التي انتقدتها لم تطعن في جوهرها الرأسمالي التابع، بل ثمة تصفيق لما يسمى تعميم الحماية الاجتماعية.

إن المصلحة الطبقة للرأسماليين المحليين وحلفائهم الدوليين هي المحدد لكل ما يطبق، وإن تم تغليفه بالكثير من الكلام «الاجتماعي» و«الديمقراطي»، ولا شك أن ما يسمى «تعميم الحماية الاجتماعية» مثال بارز عن ذلك. فالجاري تنفيذه وصفات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تستخدم الحماية

تقييم أولي لـ "انتخابات" 8 سبتمبر 2021: نجاح الحزب الوحيد

من الفائز؟ يوهوم النظر في أرقام نتائج انتخابات 8 سبتمبر 2021 أن الحياة السياسية تحكمها آلية تعاقب أحزاب، هذا سقط وذاك صعد وفق إرادة الناخبين- ات. وبالنظر إلى اختلاف التسميات الحزبية، وحتى بعض الخصائص الثانوية، منها بالخصوص سياق ظهور كل حزب ودرجة تدخل الدولة في صنعه، يبدو للمتتبع السطحي أن هناك تغيرا سياسيا داخل "المؤسسات المنتخبة".

13 سبتمبر، 2021 بقلم: رفيع الرامي

لكن يكفي النظر إلى الحزبين الذين تصدروا "انتخابات" 8 سبتمبر 2021، حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة، واختلاف أدوارهما في ولاية البرلمان السابق، حيث كان الأول في "الحكومة" والثاني في "المعارضة"، لإدراك أن العملية كلها تلاعب لتضليل السياسي، إذ أن الحزبين صنفوا واحدا: حزب القصر.

فالتجمع الوطني للأحرار، تأسس قبل 43 سنة بدفع من الدولة، وبتأسيه أحمد عصمان صهر الملك الحسن الثاني آنذاك. والأمر عينه فيما يخص حزب الأصالة والمعاصرة الذي أسسه قبل 13 سنة صديق الملك ومستشاره الحالي فؤاد علي الهمة. وكلاهما أدوات تدخل الدولة في الحياة السياسية، أي في لعبة برلمانية مصنوعة ومتحكم بها، ولصنع حكومة واجهة لتنفيذ سياسة تقرها الدائرة القريبة من الملك، يتعاون مع القوى الإمبريالية التي يدور النظام في فلكها، والتي تمر عبر إملاءات صندوق النقد الدولي.

وحزب العدالة والتنمية ينتمي جوهريا لنفس الصنف السياسي، فهو حزب ملكي برجوازي مؤيد للسياسة البرجوازية المطبقة في ظل التبعية الإمبريالية، وقد تولى تنفيذها حكوميا بكل تفان منذ العام 2011. لا يتميز هذا الحزب سوى بأصوله التاريخية، وطبيعة قاعدته الاجتماعية، إذ يُعبر عن جزء من الموجة الإسلامية التي اجتاحت المنطقة منذ سيطرة رجال الدين على السلطة في إيران بعد ثورة 1979. لم يصنع النظام حزب العدالة والتنمية، إنما دمجه في اللعبة السياسية وطوّعه.

أما القوة السياسية الثالثة الفائزة في انتخابات 8 سبتمبر 2021، حزب الاستقلال، فهو حزب برجوازي ساهم هو أيضا في تطبيق نفس السياسات النيوليبرالية، وكذلك الاتحاد الاشتراكي، الذي تخلى عن مناوشاته، الساعية لمفاوضة الاستبداد لا لإلغائه، وذلك منذ قبوله دستور 1996 ومشاركته في الخدعة السياسية المسماة "حكومة تناوب". كون هذه الأحزاب من نفس الصنف هو سبب ظاهرة الترحال السياسي.

كيف صنعت الدولة الخريطة الراهنة؟

- أولا بإلغائه إمكان وجود أحزاب حقيقية، بقانون الأحزاب بداية، وبالتضييق على الحريات وعلى القوى السياسية غير المرغوب فيها، ومنها أكبر قوى الإسلام السياسي، جماعة العدل والإحسان المحظورة عمليا، وحزب النهج الديمقراطي، الحزب السياسي الشرعي الوحيد المنتسب إلى الماركسية.

- ثانيا: بمهارة وزارة الداخلية التي لها تاريخ طويل في التدخل لصنع نتائج الانتخابات (شبكة "الفاعلين السياسيين" الموابين، القاسم الانتخابي، المال...).

- ثالثا: بتنظيم حملة ممنهجة ضد حزب العدالة والتنمية منذ أن فرض نفسه بنتائج انتخابات العام 2016. فمعلوم أن الدولة أرادت التخلص منه، فلما فرضته النتائج نظمت ما سمي "البلوكاج"، ومنذئذ والحملة على العدالة والتنمية مستمرة بالتشهير بمنتخبه، وبحملة الاعلام الموالي المستعملة كل ما يمكن للنيل منه.

- رابعا، بدعم من بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل التي دعت للتصويت ضد حزب العدالة والتنمية بحجة معاداته للأجراء، كأن باقي الأحزاب تتخالف بهذا الصدد.

- من جانب آخر سيكون غمة قسط من الناخبين عاقب العدالة والتنمية بفعل تضرره من إجراءات لا شعبية، مثل الموظفين- ات من ما سمي إصلاح التقاعد، وربما أيضا ضحايا التعاقد المفروض في قطاع التعليم... لا سيما أن الدولة تعتمد الفاء وزر التدابير اللاشعبية على حكومة الواجبة بينما يُحتفظ للملك بكل ما قد يكون له صدى إيجابي شعبيا (دعم صندوق كورونا، الحماية الاجتماعية... الخ).

الفاعل الغائب: طبقة الشغيلة والفئات الشعبية

العامل الرئيس الذي يسهل نجاح مخططات الدولة سياسيا، ومنه انتخاباتها، هو التخلف السياسي للطبقة العاملة، المتجلى تنظيميا وميدانيا. فلا حزب عمالي، إصلاحيا كان أو ثوريا، ولا فعل سياسي له رايته الخاصة في مجمل الحياة السياسية وفيما يشهده البلد من نضالات اجتماعية. تجلى هذا بوضوح ما بعده ووضوح منذ صعود موجة النضال الاجتماعي منتصف

سنوات 1990، وبلوغها الذروة أيام حراك العام 2011، ثم في الريف وجريدة 2016- 2017.

لا تزال الطبقة العاملة المغربية ضحية تخيل سياسي تسلط عليها منذ نشوئها، أيام الاحتلال الفرنسي الإسباني. حيث كان القسم المتقدم منها تحت وصاية سياسية برجوازية جسدتها الحركة الوطنية، ثم يسارها لاحقا [خط بنبركة وبوعبيد]. أما بيروقراطيتها الخاصة فقد احتواها النظام لتسهم بدورها في إفساد وعي العمال بسياسة الخبز التي رفع لواءها المحجوب بن الصديق. وقد اقتضى هذا التدجين السياسي طبقة الأجراء سحق اليسار الشبيبي الماركسي الذي رفع راية استقلال العمال سياسيا، وذلك بحملة قمع من أشد ما يكون.

وبلغ إفساد وعي العمال السياسي أشده في ربع قرن (منتصف السبعينات حتى نهاية التسعينات) المتميز بالهيمنة السياسية للاتحاد الاشتراكي واحتكاره المعارضة بتفاهم مع القصر. ففي هذه الفترة توزعت قوى الطبقة العاملة المناضلة بين الخضوع لبيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل المتصاعدة للنظام وبين التبعية السياسية، عبر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لمعارضة ناقصة النزعة الديمقراطية تستعمل نضال الأجراء الاقتصادي أداة ضغط محسوب ومتحكم به في سياقات سياسية معينة بقصد بلوغ "توافق" مع الملكية يؤمن لنظام الاستغلال الرأسمالي شروط بقاء أفضل.

وبعد إفلاس خط "النضال الديمقراطي" المحجسد في "حكومة التناوب التوافقي"، ضعفت الهيمنة السياسية للحركة الاتحادية (الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني للاتحاد والطلبة) لكن دون أن يحصل سير نحو استقلال الأجراء سياسيا. فقوى الطبقة العاملة المناضلة اليوم مفككة، وتأنهت سياسيا، ونضالها ضد البرجوازية لا يتعدى حلبة مستوى متدن من الدفاع عن المكاسب المهذبة وتلطيف أوضاع الاستغلال.

لذا نجد الشغيلة في انتخابات 2021 موزعة سياسيا بين مختلف الأحزاب البرجوازية، حتى المصنوع منها من قبل الدولة (حتى حزب الأصالة والمعاصرة يستعمل المنظمة الديمقراطية للشغل للتدخل عماليا)، أو منساقعة مع بيروقراطية متعاونة مباشرة مع الدولة في خطة "معاينة" من لم يعد النظام بحاجة لخدمته (دعوة الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل المبذولة للتصويت للأحرار)، أو متخلفة لدرجة الدمبالاة السياسية. ولا شك أن من عناصر مفاقمة هذا الوضع عقم موقف معظم المنتسبين- ات إلى الماركسية من الانتخابات. وهو ليس غير أحد أوجه التيه عن سُبل السير فعلا نحو تجسيد شعار استقلال العمال السياسي. فالعودة إلى "المقاطعة" ليست في السياق الراهن غير مسابرة لمزاج عقوي لدى قسم من الجماهير، حيث أن الامتناع الشعبي عن التصويت أعمى سياسيا، يقف في حدود رفض اللعبة دون أي أفق، بل ينطوي على وهم أن سلامة العملية الانتخابية طريق للتغيير.

وما يجب أخذه بالاعتبار أيضا لقياس نضج الشغيلة وكافة الفئات الشعبية السياسي، وبالتالي موقفها من الانتخابات، هو الخصائص التي طبعت الحركات الشعبية التي ميزت العقدتين الأخيرين: اقتصر على المطالب الاجتماعية ضمن رؤية محلية لا تسائل الاختيارات الكبرى للدولة بطرح بديل لها ورفض للحزب (شعار "الدكاكين السياسية")، أي انعدام أي أفق سياسي، بالوقوف عند حدود رفض ما هو قائم سياسيا والتشهير به. وهذا طبع نتيجة عادية لغياب أدوات سياسية، وجلي أن وصف كل القوى السياسية بدون استثناء بـ"الدكاكين السياسية" لا يعني عن الحاجة إلى التزود بأداة نضال سياسي.

ماذا ينتظر الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية؟

لم تكن الدولة بحاجة لتغيير الواجهة الحكومية كي تواصل تنفيذ سياساتها التي توضع خارج "المؤسسات المنتخبة". فقد كان حزب العدالة والتنمية مُنفذا خاضعا كلياً ما لم يعل عليه. أرادت الدولة التخلص من هذا الحزب لوقف امتداده في المجتمع، وإبطال إمكانات استقوائه بالتصويت الشعبي، واستفادة من درس تزم بعض قادته الصريح مما سمي "التحكم". أي في آخر المطاف الخشية من انفلات قوة سياسية صاعدة من أعماق المجتمع، تم تطويقها نعم، لكن دينامية المجتمع قد تدفعها كلاً أو جزءاً صوب أدوار غير محمودة العواقب.

وهمة طبعا وراء العملية الانتخابية سعي لتعزيز صورة "الديمقراطية"



بتناوب قوى مختلفة في الواجهة، ما سيعزز ميزة "الاستقرار السياسي" الذي بات ورقة رئيسية لدى النظام في محيط إقليم بالاضطراب.

الآن وقد نجحت الدولة في ترتيب المشهد السياسي كما شاءت، ستزول إلى أرض الواقع تبعاً كل التوجيهات المتكررة في الخطابات الملكية، عنوانها التعريض تعميق السياسة النيوليبرالية المدمرة للمكاسب والحقوق الاجتماعية، في سعي محموم لتحسين "مناخ الأعمال" أي إجماع أرباب الرأسمال المحلي وحليفه الأجنبي، ضمن الأدوار التي يتوخاها النظام لذاته، بتأسيس هيمومي، على صعيد أفريقيا، وفي علاقاته مع القوى الإمبريالية وحليفه "الجديد" إسرائيل. وطبعاً سيطلب تشديد السياسات الجارية مزيداً من قمع الحريات العامة لضبط الوضع الحابل بانفجارات اجتماعية تأكد طابعها المتنامي بالخصائص التي اتخذها حراك الريف. ومعلوم أن ضربات قوية للحريات باتت في لحظات إخراجها الأخيرة، منها قانون منع الإضراب وقانون التضييق على النقابات العمالية...

ما العمل بالنظر بمستوى التنظيم والوعي القائمين؟

اليسار المغربي قسمٌ منه برجوازي ناقص النزعة الديمقراطية، نيته مواصلته الإهداء بالخط التاريخي، خط "النضال الديمقراطي"، خط التوافق مع الملكية، وتجسده فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد. وقد أكدت الانتخابات أفرقه، وعجزه عن استقطاب طاقة النضال التي عبرت عن نفسها في الحركات الشعبية وفي حملة مقاطعة عدد من مواد الاستهلاك، وفي الامتناع عن التصويت. ولا شك أنه لا ينوي تحويل هذه الطاقة إلى قوة كفاحية تحقق السيادة الوطنية والشعبية والمساواة الاجتماعية. فمشروع هذا اليسار "المنهض للربح والفساد" يقتصر على إخضاع الرأسمالية المحلية لقواعد "المنافسة الشريفة"، وتكافؤ فرص رؤوس الأموال في الظفر بفرص الإغتناء، إلخ مع ما يقتضيه من تعديل لمكانة الملكية في النظام السياسي (الملكية البرلمانية). وهو إذ يعني أن تحقيق هذا الصنف من الملكيات يتطلب قوة جماهيرية، ليست في المجتمع الراهن غير قوة الشغيلة وعمامة المقهورين، فإنه يخشى من انطلاقها واستقلالها بأهدافها الخاصة بها. لذلك فإن مبنغاه الحقيقي هو بلوغ تفاهم مع الملكية وليس فرض السيادة الشعبية. هذا اليسار لا يسير بتاتا في اتجاه مصالح الأجراء وعمامة المقهورين، بل يمثل عقبة.

لذا فإن بناء يسار عمالي ينهض مهام التحرر الوطني والسيادة الشعبية وتحقيق المساواة الاجتماعية هي مهمة مناضلي الطبقة العاملة ومناضلاتها. وهي تعني في اللحظة الراهنة البلورة البرنامجية، والدعوة، وتنظيم القوى القائمة، والانخراط في النضالات الجارية، عماليا وشعبيا، برؤية الاستقلال الطبقي مع التسلسل بدروس ما سلف من كفاحات. يجب أن تكون كل خطوة مفعمة بروح الاستقلال الطبقي، أي السعي لإلغاء شعور الشغيلة بكونهم طبقة على حدة في تناقض على طول الخط مع سياسات مالكي الاقتصاد. وبالنظر لضعف طلائع النضال سياسيا، يجب الدفاع عن خط عمالي كفاحي يوجه خط القيادات النقابية المتعاونة مع البرجوازية ودولتها، وتجسيد هذا الخط في تجارب النضال اليومية وفي بناء أدوات النضال. كما يتعين توسيع الأفق السياسي للأجراء- ات باستعمال مجريات الحياة السياسية، ومنه ما يجري داخل المؤسسات "الديمقراطية" الرأففة لما يتبجح من فهم مختلف طبقات المجتمع. فليس خطأ عماليا بالمعنى الأصيل الاقتصر على توجيه اهتمام الطبقة العاملة إلى نفسها.

الحكومة حكومة أرباب عمل برئاسة رجل أعمال: لا معارضة حقيقية لها غير الحركة النقابية

الفريق الحكومي الناتج عن انتخابات 8 سبتمبر 2021، والذي سيقوم بتنفيذ سياسة الدولة مكون من أحزاب كلها برجوازية، أي أحزاب رجال أعمال وأموال ويرأسها أحد كبارهم.

قضايا لا تُحل داخل المقاومة، بل تقرها الدولة بقوانين، تمر عبر البرلمان، وتنفذها الحكومة. لا تكفي فيها معارضة رب العمل داخل أماكن العمل، بل تحتاج إلى معارضة للحكومة.

لهذا فإن المعارضة الحقيقية اليوم لحكومة أرباب العمل لن تكون غير النقابات العمالية، وعليها أن تقوم بهذه المعارضة كما يجب، أي بالدفاع عن مصلحة الطبقة العاملة.

ويجب أن تكون هذه المعارضة فعالة، قادرة على رد التعديلات البرجوازية القادمة منها، من قبيل تكريس واقع البطالة والعمل المؤقت وأجور البؤس، وقمع النقابيين-ات، وتقييد تأسيس النقابة (ما يسمى قانون النقابات)، ومعاملة المضربين-ات كجرمين-ات (ما يسمى قانون الإضراب).

وأي تكون المعارضة فعالة يجب أن توحد النقابات العمالية مطالبها، ونضالها من أجل هذه المطالب. لا يعني هذا توحيد الأجهزة النقابية فوراً، بل التعاون من أجل أهداف موحدة: أهداف معارضة حكومة أرباب العمل بمطالب الطبقة العاملة.

ستعرض حكومة أرباب العمل برنامجها في الأيام المقبلة، وطبعاً سيكون كسابقه، في عهد حكومات أخرى من هذا النوع، مُركّزاً على تنمية أرباح البرجوازيين المغاربة والأجانب، وفتح مجالات جديدة للرأسمال، بتعميم خصوصية المؤسسات والخدمات العمومية، ومزيد مما يسمى "التدبير المفوض"، والتسهيلات الضريبية للرأسماليين واستمرار النقل على الجماهير الشعبية بالضرائب على الأجور والضرائب غير المباشرة، وتكريس البطالة والعمل المؤقت، وفرض العمل بالعقود في التعليم ومجمل الوظائف العمومية، وغير هذا كثير مما عهدنا من هذه الطبقة من الحكومات. وطبعاً سيتم تغليف هذا كله بكلام معسول عن الحقوق الاجتماعية، وكرامة المواطن، وتقديم البلاد، وما شابه من الكذب الرسمي المألوف منذ 60 سنة.

هذا البرنامج الحكومي يجب أن نعارضه، نحن في الحركة النقابية، ببرنامج مطالب تضمن للطبقة العاملة حياة لائقة وحرية عامة. التشغيل والاستقرار في العمل، وظروف عمل صحية، وأجور قادرة على مواجهة غلاء المعيشة، وسلم متحرك للأجور والأسعار، وضمان اجتماعي للجميع، وتعليم وصحة جيدين ومجانين للجميع، وحقوق المرأة العاملة كاملة، وحق تأسيس النقابة بدون قيد ولا شرط، وحق الإضراب غير المقنن، وحرية التعبير، والحرية السياسية، قيودون حريات لا يمكن بناء منظمات النضال، وبدون هذه المنظمات لا يمكن حماية الحقوق والمكاسب ولا تحقيق مزيد منها.

برنامج المطالب هذا يجب أن تتوحد حوله جهود النقابات، وأسهل ما يمكن أن تتوحد فيه هو القاعدة، فالنقابات أهرام، المسافة بينها كبيرة في القمم، وصغيرة كلما اقتربنا من القواعد.

لهذا يجب البدء فوراً في التعاون بين القواعد العمالية، بالتعاون على نشر الفكر العمالي المعارض لحكومة أرباب العمل، والتعاون في النضالات بتجسيد التضامن الطبقي، وتبادل كل أشكال المساعدة اليومية. ففوق الحكومة البرجوازية مستندة إلى المال والمؤسسات، وقوة الطبقة العاملة في وحدة صفوفها برنامج النضال والتعبئة من أجل مطالب تحسن قدرتها على النضال، سير نحو تغيير عميق وشامل.

هذه المعارضة العمالية ستسعى بجهود العمال والعمالات الواعين، وستصبح قوة يحسب لها حساب، قوة ستخاف منها حكومة أرباب العمل، وستضطر للتنازل لها لما فيه مصلحة الطبقة العاملة.

بقلم: مصطفى البحري



ومعظم تلك الأحزاب سبق أن شارك في حكومات من هذا القبيل، تنفذ برامج سببت للطبقة العاملة وللجماهير الشعبية الكثير من العذاب، بدءاً من البطالة المتزايدة، والعمل المؤقت، وبشركات الوساطة، وأجور البؤس، والموت في أماكن العمل، وضعف الحماية الاجتماعية، وحتى انعدامها لدى قسم كبير من الأجراء، وتدهور الخدمات العمومية بسبب تشجيع الخصائص للمناجرة في التعليم والصحة، الخ.

ويكفي النظر إلى أعضاء مجلس النواب الـ395، كم عدد المنتسبين منهم إلى منظمات الطبقة العاملة؟ وما علاقتهم بها؟ لفهم ما سيفعلون، وما يمكن انتظاره منهم.

إنها حكومة أرباب عمل، ونحن العمال والعمالات نعرف أرباب العمل حق معرفة. هم مسببو العذابات التي يقاسمها الأجراء يومياً، وقد رأينا كيف واجهوا الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا بحل مشاكلهم على حساب العمال والعمالات، بالطردهن من العمل، والافتقار، وتشديد الاستغلال، وضرب المكاسب والحقوق العمالية.

رب العمل، البرجوازي، تهمة أرباحه، ومستقبل "مقاولته"، وليس خبز العامل ومدرسه أبنائه أو مرضهم، عندما يتباكي العامل أمام رب العمل يكون الجواب: "ما عندي خيرة". وغير واعي ذلك العامل الذي ينتظر رحمة أرباب العمل.

كذلك ناقص الوعي هو ذلك العامل أو العاملة الذي ينتظر من هذه الحكومة أن تنظر إليه بعين الرحمة والشفقة. وناقص الوعي أيضاً من ينتظر من أحزاب من نفس النوع البرجوازي أن تعارض هذه الحكومة وتفرض عليها تحسينها لحالة الطبقة العاملة، من أجور لائقة وحماية اجتماعية شاملة، وخدمات صحة وتعليم جيدة ومجانية.

حكومة أرباب المال والأعمال لن تخدم سوى مصالح طبقتها، أي البرجوازية، وطبعاً ستكذب على الشغيلة والجماهير الشعبية بالوعود، وبعض الفئات لا يسمن ولا يغني من جوع.

ليس داخل الحكومة الحالية أصدقاء أو حلفاء للطبقة العاملة، لأنه ليس هناك حزب خاص بالطبقة العاملة في الحكومة، كما لا يوجد خارجها مع الأسف.

لن يعارض حكومة أرباب العمل معارضة حقيقية غير من تتعارض مصالحهم مع مصالح أرباب العمل، أي طبقة العاملين-ات بأجر، الطبقة العاملة.

يعارض العمال-ات رب عملهم في المقاومة عندما يجرهم من حقوقهم، ويستغلهم، ويدفعهم للموت بحوادث الشغل وأمراضه. هذه المعارضة يجب أن تكون جماعية، على صعيد وطني، أي أن تعارض الطبقة العاملة كلها هذا الممثل الجماعي لأرباب العمل الذي هو حكومتهم.

هناك قضايا كبرى تهم الشغيلة كالمطبخ، وليس فقط في هذه المقاومة أو تلك، إنها الحد الأدنى للأجور، والحماية الاجتماعية، والضريبة على الأجور، وخدمات الصحة والتعليم، والحرية النقابية وحرية الإضراب... الخ، وهي

انتخابات تجديد واجهة الاستبداد:

لأجل بناء ميزان قوى عمالي وشعبي يحرق شعبنا

العاملة، من موقع إصلاح أو جذري، في موضوع الانتخابات إلى صنفين:

دعاة المشاركة في الانتخابات من منطلق تحقيق الديمقراطية وتحسين الوضع المعيشي بالعمل في المؤسسات "الديمقراطية" القائمة. إنه نفس الخط الذي هيمن عليه عقود وانتهى إلى إفلاس مبن دون استخلاص أي درس. يُفسد هذا المنظور ووعي الشغيلة بزعم أوهام إمكان الحصول على الديمقراطية وتحسين الوضع الاجتماعي دون القضاء على الاستبداد وبنية المجتمع الرأسمالي.

دعاة المقاطعة يمرر أن لا سلطة فعلية للبرلمان "وغيره من المؤسسات المنتخبة"، وكذا ما يوظف العملية الانتخابية من قوانين ويشوبها من تلاعب... أما هذا المنظور فيفتوت على طلائع الطبقة العاملة استغلال تلك المؤسسات البرجوازية للتحريض الواسع وحشد قوة الأقسام المتأخرة منها التي لا زالت تؤمن بأوهام تغيير أوضاعها باستعمال مؤسسات النظام.

لو وُجد حزب عمالي وفي مصلحة طبقته لسار على نهج استعمال الانتخابات منبرا للتصدي للأضاليل البرجوازية، وتوعية الشرائح متخلفة الوعي السياسي من الشغيلة. وإن تحقق له دخول مؤسسة ما بالانتخابات، يخوض الصراع داخلها موازياً للنضال العمالي والشعبي في الشارع من أجل بناء ميزان قوى كفيلاً بتحقيق الديمقراطية وحل المسألة الاجتماعية. مهما يكن، يظل النضال العمالي والشعبي بأماكن العمل وفي الشارع الراقعة الرئيسية لكل كفاك حقيقي من أجل الاعتناق السياسي وتحقيق المساواة الاجتماعية.

إن الحالة الواقعية لمنظمات النضال العمالي اليوم، وتدني الوعي السياسي حتى لدى القسم المنظم من الطبقة العاملة، وتدخل قوى برجوازية المشروع وسيطرتها على أدوات النضال القائمة فعلاً. سيطرة عزلت الطبقة العاملة عن ممارسة سياسة عمالية فعلاً؛ أم يقل المحجوب بن الصديق يوماً، "ما للعمال والسياسة، فهم يناضلون من أجل الخبز". تستوجب هذه الحالة عمل تنوير سياسي، على أساس هدي، يتصدى لسيطرة أفكار الطبقة المسيطرة، ويرقى بوعي الشغيلة ومنظمات نضالهم، وعلى رأسها حزبها الخاص، إلى مستوى القدرة على مقاطعة فعلة مؤسسات الديمقراطية الزائفة، ديمقراطية البرجوازية وإن اكتملت، أي الاستعاضة عنها بديمقراطية المجالس العمالية والشعبية.

وعلى هذا الطريق يتوجب النضال من أجل مجلس تأسيسي منتخب بكامل صلاحية وضع دستور ديمقراطي لإعادة بناء البلد على أسس مصلحة الأغلبية؛ لا مصلحة الأقلية المستبعدة والمالكة للاقتصاد. فالديمقراطية الناجزة تضرب في العمق مصالح أرباب العمل؛ فهي تمنح للطبقة العاملة صلاحية تقرير ما تراه مناسباً لعيشها؛ ستسار الشركات القار بدل العمل العقد محددة المدة وشركات المناولة، وأجوراً ضامنة للكرامة بدل أجور تتغير مع تراجع مردودية العاملة. وتظام خدمات عمومية (صحة وتعليم) مجاناً جيداً بدل خدمات مؤدأة عنها، أي في التحديد الأخير ديمقراطية في صالح العمل وليس في صالح الأرباب.

يعمل تيار المناضلة بهذه الرؤية العمالية، للإسهام في تحقيق أهداف السيادة الوطنية (التحرر من التبعية لقوى الاستعمار الجديد)، والسيادة الشعبية (الديمقراطية) والمساواة الاجتماعية (إسقاط الرأسمالية).

تيار المناضلة

2021/09/07

بعد 60 سنة من الكلام عن الديمقراطية، بأسماء متنوعة متتابعة، من "ملكية دستورية"، و"مسلسل ديمقراطي"، و"ديمقراطية حسنية"، و"انتقال ديمقراطي"، لا يجرؤ على ادعاء أن المغرب بلد ديمقراطي غير وسائل الإعلام الرسمية، والكذابين المستفيدين من نظام القهر السياسي والظلم الاجتماعي القائم، وجمهرة "رجال الفكر والثقافة" الملتصقين، أما الطبقة العاملة فلم تعرف من هذه الديمقراطية إلا البطالة وقمع الإضرابات وطردهم النقابيين-ات وأجور البؤس واستغلال أقرب إلى العبودية.

60 سنة عاشتها أغلبية المغاربة في ظلمات القمع والبطش السياسي المقنن والمزوق، والمعاناة متعددة الأوجه الناتجة عن طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي المفروض، نظام الرأسمالية التابعة للإمبريالية.

وما نحن اليوم نعيش من جديد أطوار نفس العملية السياسية، من انتخابات متنوعة، محلبة ووطنية، ستبعتها تشكيل حكومة واجهة، يترك لها فئات سلطة على الورق، ويُسحب منها في الواقع، ليستمع نفس نظام الحكم الاستبدادي.

تجري العملية السياسية هذه، المسماة زورا بالديمقراطية، في ظل دستور 2011 الذي يكسر الطابع الفردي للحكم (الباب الثالث الخاص بالملكية، الفصول من 41 إلى 59).

وصفته حركة 20 فبراير بدستور الاستبداد، وهو نفس دستور الحكم المطلق لعام 1962 مع تعيين لغته وفق القاموس المتعارف عليه دولياً، مع فرضه بتزوير كسابقه.

السياسة المطبقة بالمغرب، والضارة بأغلبية سكانه، لا تضعها "المؤسسات المنتخبة" ولا "الحكومة المنتخبة من البرلمان"، ككلامها له وطبقة أخرى؛ حجب السلطة الفعلية لمكوناتها المحلي والأجنبي، ودرع يقي تلك السلطة من الغضب الشعبي؛ بتحميل الحكومة والبرلمان (ومجلس المؤسسات) جريرة سياسات تقرها جهات أخرى؛ الملكية وأرباب العمل ومؤسسات الرأسمال الأجنبي.

وما هي الدولة تكرر، مع انتخابات 8 سبتمبر، نفس مسلسل التدويخ، بتجديد القناع الذي يوهم الشغيلة وكادحي-ات البلد بإمكان التحسين ظروف الحياة.

السياق الذي تأتي فيه الانتخابات هو توتيت مسار هزيمة المعارضة البرجوازية الليبرالية واستسلامها، وانبطاح كامل للقيادات النقابية، واحتواء غالبية تنظيمات المجتمع المدني. وهو أيضاً إيدان بتسريع وثيرة الهجوم الرأسمالي ليكنسح جميع المجالات ويوسع أرباحه بالارتكاز على المالية العمومية و"هيكلة" القطاع العام و"إصلاح الإدارة" لإزالة كل العقبات في طريق نموه، وهذا ما تضمنه ما يسمى بـ"التقرير حول النموذج التنموي". وستتم ترميز هذا العدوان الطبقي باسم "الميثاق الوطني من أجل التنمية" الذي يوطد "الإجماع الوطني" بمشاركة القيادة النقابية الغارقة في تعاونها الواعي لترميز مخططات مضادة لمصلحة الطبقة العاملة دون مقاومة، وفي الآن نفسه عبر تطوير ترسانة هائلة من القوانين المعقبة وتحديث هائل لمجمل أجهزة قمع الحريات الديمقراطية.

تؤكد التجربة حاجة النضال من أجل الديمقراطية إلى نهوض الطبقة العاملة، وقيادتها لسائر الفئات الشعبية المفقورة. والحال أن ووعي الشغيلة السياسي ومنظمتها الطبقة مغرب اليوم يوجد في ذك أسفل، بفعل تاريخ الهيمنة السياسية لقوى غير عمالية، وتأثير ذلك على تعثر مساعي بناء حزب خاص بالشغيلة.

تتقسم القوى التي تنسب نفسها اليوم إلى الطبقة

هيئة أركان حرب حكومية لاستكمال حرب أرباب العمل ضد الطبقة العاملة والكادحين-ات

بقلم: أنزار



صرح عزيز أخنوش ليلة تنصيبه رئيسا لحكومة الواجهة أن برنامجا الحكومي هو "البرنامج الاستراتيجي لجلالة الملك"، وهذا البرنامج الاستراتيجي هو عينه ما أعدته اللجنة التي عينها الملك، (وأُسند رئاستها لوزير داخلية سابق هو شكيب بنموسى) من أجل بلورة "نموذج تنموي جديد".

ليس تصریح أخنوش ذاته إلا تصريفا لتوصيات/ أوامر هذه اللجنة الملكية التي نصت في تقريرها العام على وجوب أن "يتطابق برنامج الحكومة المنبثقة عن الأغلبية البرلمانية وتطبيقه العملي مع التوجهات الملكية". ولن تجد فقرة أبلغ من هذه تعبيراً عن حقيقة حاكم البلد الفعلي، ودور كل التمثيلية السياسية المسماة انتخابات ودولة المؤسسات.

مضمون "البرنامج الحكومي/ النموذج النيوليبرالي الجديد"

أصدرت هذه اللجنة تقريرها العام في أبريل 2021، وتبين أن صفة "الجديد" لا تتعدى تجميع الهجمات السابقة ومجمل السياسات النيوليبرالية التي جرى تطبيق إجراءاتها الصدمية منذ 1983، وتكثيف إجراءاتها الهيكلية منذ 1993-1999 حتى الآن. وقد عبر مقتطف من خطاب العرش 29 يوليو 2019، ورد في ديباجة تقرير اللجنة عن هذه الاستراتيجية: "إن الأمر لا يتعلق بإجراء قطيع مع الماضي، وإنما يهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي، في ظل الاستراتيجية".

تركز الانتقاد الرئيس "للمنموذج التنموي" السابق على الشكل لا المضمون، وكان هذا الشكل يتمحور على "عدم التقائية وانسجامية السياسات القطاعية" وافتقادها للمنظور الاستراتيجي... والسياسات القطاعية هنا مفهوم ملطف للهجمات على مكاسب الشعب الكادح وحقوقه وتمثير مكاسب الرأسماليين المحليين والأجانب.

يمكن اختصار هذا النموذج في محاوره الكبرى: تفكيك ما تبقى من الوظيفة العمومية، أي الشغل القار وتعويبه بأشكال متعددة من الشغل الهش والمرن، وتكثيف مدونة الشغل مع مطالب أرباب العمل، وإصلاح الإدارة العمومية، وتثبيت مكاسب الجبهة المتقدمة كمدخل للتنمية بمنظورها النيوليبرالي، وتسليع شامل لكل أوجه الأنشطة البشرية، وإدخالها في دورة رأس المال الاقتصادية، وتكثيف منظومة التعليم مع متطلبات القطاعات الاقتصادية الجديدة والاستثمار الأجنبي خاصة (ما يطلق عليه "مصادر بشرية")، وتحميل الشغيلة والكادحين-ات كلفة هذا الطور من التنمية الرأسمالية (المدبوبة، تحرير الأسعار)، وتعميق اندماج البلد في الاقتصاد الرأسمالي المعولم (تحرير سعر الدرهم، المقايسة بالنسبة لأسعار الموارد المستوردة، أشكال متعددة من خصوصية الملك العام (إدراج في البورصة، تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات مساهمة، تدبير مفوض...))، إلى آخر ترسانة حسم الحرب. إنظر مذكرة عامة حول تقرير "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي" من أجل مغرب آخر ممكن، واقتصاد يقطع مع النموذج الرأسمالي النيوليبرالي، بموقع أطاك المغرب.

شخص التقرير أحد عوائق التنمية في السابق في "تقلبات العمل الحكومي" المتمثلة في "تحالفات ظرفية لا تستند إلى رؤية وأهداف مشتركة، تتولد عنها توترات متكررة واحتقانات تباطؤ داخل الأغلبية الحكومية". يورد التقرير هذه السمات وكأنها نابعة من ذاتها وليس كونها نتاج الاستبداد الذي ينفرد بسلطة القرار ويستعمل الأحزاب أدوات والمؤسسات وأجهات، ويقضي على أي إمكانية لبروز قوة سياسية حتى يحدود دنيا جدا من الاستقلالية وإن كانت تلك القوة تعلن على الملأ أنها "هيئة من السماء للملكية"، كما حدث مع حزب العدالة والتنمية، ومع الاتحاد الاشتراكي من قبله.

هيئة الأركان الجديدة: استكمال ما بدأه سلفها

اضطرت الملكية سنة 2011 إلى الاستعانة بإسلامي حزب العدالة والتنمية لتجاوز العاصفة الثورية الإقليمية بسلام، ومنذ تعيين حكومة بنكيران تواتر تبرمه، ومعه مثقفو الحزب،

ورد في مقال سابق نُشر بموقع المناضل-ة تحت عنوان "الحكومة حكومة أرباب عمل برناسة رجل أعمال: لا معارضة حقيقية لها غير الحركة النقابية"، أن "الفريق الحكومي الناتج عن انتخابات 8 سبتمبر 2021، والذي سيقوم بتنفيذ سياسة الدولة مكُون من أحزاب كلها بروجوازية، أي أحزاب رجال أعمال وأموال ويرأسها أحد كبارهم". وتتم ذلك المنطقية أن معارضة هذه الحكومة مطروحة بالدرجة الأولى على تنظيمات نضال الشغيلة والكادحين-ات المستهدفين-ات بهذا الهجوم. وعلى رأس هذه التنظيمات الحركة النقابية بتعاون مع التنسيقيات الأخرى لفئات الشغيلة وحركة النضال ضد البطالة بتضام مع موجات النضال الشعبي التي تتفجر في العالم القروي من أجل الخدمات العمومية والتجهيزات.

لأجل بناء ميزان قوى طبقي لمواجهة العدوان الطبقي

يظل العائق الأكبر هو حال منظمات النضال العمالي والشعبي البنئس بشكل لا سابق له: تفكيك الحركات الشعبية ذات البعد المحلي (إفني، الريف، جرادة...) وإهناك طلائع الشغيلة الصامدة في النضال بالاقطاعات، وتقاسم القيادات النقابية عن نصررة فعلية للمعارك المشتتة بالقطاع الخاص، وضمور تنظيمات شبيهة وحتى انقراضها: حركات المعطلين والحركة الطلابية.

تدرك الدولة والبرجوازية أنهما أمام فرصة سانحة لفرض أشد السياسات الطبقية عنفا. الإقرار بواقع الحال خطوة ضرورية لتحديد المهام الجسيمة التي تنتظر قوى النضال العمالي والشعبي.

علينا الانطلاق من الواقع الحالي للنضال العمالي والشعبي وتطويره. ولن يتحقق هذا خارج التعاون النضالي الصادق بين الحركة النقابية وكل تنظيمات النضال الشعبي بناءً على برنامج مطالب تضمن للطبقة العاملة والكادحين-ات حياة لائقة وحرية عامة. التشغيل والاستقرار في العمل، وظروف عمل صحية، وأجور قادرة على مواجهة غلاء المعيشة، وسلم متحرك للأجور، والأسعار، وضمان اجتماعي للجميع، وتعليم وصحة جيدين ومجانين للجميع، وحقوق المرأة العاملة كاملة، وحق تأسيس النقابة بدون قيد ولا شرط، وحق الإضراب غير المنقوص، وحرية التعبير، والحرية السياسية، فبدون حريات لا يمكن بناء منظمات النضال، وبدون هذه المنظمات لا يمكن حماية الحقوق والمكاسب ولا تحقيق مزيد منها.

وتظل المعضلة الرئيسية في غياب قوة سياسية يسارية عمالية تقدمية. فأغلب بشار المغرب- باستعارة تعبير نعوم تشومسكي- "يسارٌ أدار ظهره للصراع الطبقي"، في الوقت الذي تشتدت فيه الحرب الطبقة البرجوازية ضد الشغيلة ومفكري القري والمدن. وستبقى مهمة تجميع طلائع النضال العمالي والشعبي ومدنها بمنظور طبقي عمالي اشتراكي بيئي، من أجل بناء تلك القوة السياسية أم مهام أي منتسب-ة إلى مشروع الطبقة العاملة التحرري.

من عرقلة محيط الملك "للحكومة" التي يرأسها الحزب. وهذه صيغة لتفادي اتهام الملك مباشرة. إن غاية إضعاف حكومة الحزب والوقوف في وجه استفادته من الموقع الحكومي لتقوية قاعدته الاجتماعية وتأثيره السياسي هو ما يفسر "تقلبات العمل الحكومي" التي تحدث عنها تقرير اللجنة. انتهى الشوط الأول من تركيع حزب العدالة والتنمية مع إقصاء بنكيران سنة 2016 (ما أطلق عليه "البلو كاج الحكومي" وكان فيه لأخنوش دور رئيس)، أما الشوط الثاني فكانت الهزيمة الساحقة التي أحقها النظام بالحزب في انتخابات 2021.

ويعد أن صفا الجو للملكية مع فوز الأحزاب التي كانت تُعدّها منذ مدة لتحجيم حزب العدالة والتنمية (الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار)، بات بوسعها تطبيق الجزء الآخر من توصيات لجنة النموذج التنموي المرتبطة بـ"الحكومة": ويتطلب انسجام العمل بين الوزارات تغيير الثقافة السياسية الحالية بما يتلاءم مع تأويل بناء ومسؤول مفهوم الأغلبية الحكومية التي يجب أن يراعى فيها قبل كل شيء تحقيق الانسجام في البرامج السياسية والانتخابية، وتماسك التحالفات ووحدة ومصداقية القيادة".

لم يكن برنامج العدالة والتنمية يختلف عن برامج أحزاب "الأغلبية الحكومية الحالية"، وهو واقع سبق ووصفه "تقرير الخمسينية لسنة 2005" بقول: "كانت القوى السياسية المتواجدة قد دعمت الخيار الحاسم للرأسمالية". ولكن كون حزب العدالة والتنمية يعبر عن موجة إسلامية من عمق المجتمع، تجمله خاضعا لضغوط قاعدته الانتخابية وأكثر حساسية تجاه ما يعتمل في المجتمع، وأشد حرصا على استقلالية قراره الحزبي. وهذا ما يتناقض والطور الجديد من الهجوم. تريد الملكية أحزابا منصاعة كليا، وهذه هي خلفية الهزيمة الساحقة التي انزلتها الملكية بحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021.

تشكلت "الأغلبية الحكومية" الجديدة من أحزاب أرباب عمل بعضها صنيع مباشر من طرف الملكية (التجمع الوطني لأحرار والأصالة والمعاصرة) وحزب يتحدّر من الحركة الوطنية البرجوازية وشديد التمسك بالملكية (حزب الاستقلال). وهي أحزاب صالحة لتكوين ما أسماه تقرير "لجنة النموذج التنموي الجديد": "حكومة ذات هيكلية واضحة وفعالة قادرة على التفاعل الإيجابي مع السلط والمؤسسات الدستورية الأخرى... والتنسيق في تدخلاتها مع الشركاء الآخرين والقوى الحية للبلاد، طبقا للرؤية الاستراتيجية لرئيس الدولة".

إنها إذن هيئة أركان لتنفيذ الأطوار النهائية من هجوم جرى بدوّه منذ بداية الثمانينيات (مع برامج التقويم البيكلي)، واستؤنف في نهاية التسعينيات مع ما سمي "استراتيجيات محاربة الفقر"، وكلها برامج تلتقي مع مصالح الرأسمال المحلي الكبير مع مصالح الرأسمال العالمي وشركاته متعددة الجنسيات، ومع استراتيجيات مؤسسات الرأسمال العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية).

"الوحيد الذي لم يئن حكومة الرأسماليين ولم يتمن لها التوفيق: مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين"... ولكن!

بقلم: شيماء النجار

والمجتمع". يعني الانفراج السياسي الرجوع إلى نقطة الصفر بالنسبة للمعتقلين بينما تستمر الدولة في سياستها وهجماتها، ولنا في تاريخ "هيئة الإنصاف والمصالحة" خير دليل. ف"طي صفحة الماضي التي خلقت انفراجا سياسيا" كان على حساب المعتقلين الذي جرى الإفراج عنهم والمنفيين الذين سُمح لهم بالعودة، في حين انطلقت الدولة في أكبر هجوم عرفه تاريخ المغرب على مكاسب الشغيلة: مدونة الشغل، تسليح التعليم والصحة، البدء في "إصلاح" تخريب أنظمة التقاعد والوظيفة العمومية، قانون الإرهاب وتأسيس الأحزاب... الخ.

– "نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنا دوما مع دعم المفاولة المواطنية والمسؤولة اجتماعيا... والتي تحترم القوانين الاجتماعية". ليس هناك شيء اسمه "مفاولة مواطنة"، فهي من اختراع دماغ من يؤمن بها. المفاولة محكومة بقوانين اقتصادية موضوعية: قانون القيمة، وقانون المنافسة، اللذان يجبران تحت وقع سياطهما "أطيب البرجوازيين على استغلال العمال" حسب التعبير الرائع جدا لفرديريك انجلز. لا تحترم المفاولة "القوانين الاجتماعية" لأنها "مواطننة" بل تحت ضغط النضال العمالي (أي الصراع الطبقي) وهو ما يتناقض مع "دعم المفاولة" ومع ثقافة "التوافق والتعاقد الاجتماعي".

ما أن انتهت الأربع دقائق الممنوحة للمستشار الكونفدرالي حتى طلب منه رئيس الجلسة مغادرة المنصة، حاول المستشار الكونفدرالي الإلحاح على إضافة 30 ثانية كما فعل غيره، وكان جواب رئيس الجلسة صارما: الرفض. لَمَّ المتحدث باسم المجموعة الكونفدرالية أوراقه وغادر المنصة، ف"التعاقد الاجتماعي" الجاري حاليا لم يسمح له بأكثر من 4 دقائق من الكلام. فمستوى قوة الرأسمال وجدَّة الهجوم الذي سيمرره لا يمكن أن يتسامحا أكثر مع من يدعي تمثيل صوت الطبقة العاملة داخل تلك المؤسسة. ففي الصراع الطبقي لا يهم ما تستطيع إثباته بل ما تستطيع قرضه.

لو حركت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الجهاز النقابي بنفس الطريقة الذي حركته إبان الانتخابات المهنية، لو عبأت ذلك الجهاز من أجل استنهاض أقسام الطبقة العاملة التي تنظمها الكونفدرالية وإرسال نداء رفاقي أخوي صادق إلى بقية النقابات، لو انخرطت فعلا (وليس قولاً) في دعم المعارك الجارية (وعلى رأسها نضالات شغيلة التعليم المفروض عليها التعاقد) ومعارك شغيلة القطاع الخاص المتناثرة هنا وهناك ضد التسريح، ونضالات شرائح المفقرين بالقرى والهوامش المطالبة بالخدمات العمومية والبنية التحتية... أي بلغة صريحة: لو كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منظمة طبقية عمالية فعلا، لشحذت القوة العمالية والشعبية وحاصرت مؤسسة الاستبداد في الوقت الذي كان فيه رئيس حكومة الرأسماليين يلقي تصريحه الحكومي... آنذاك ما كان رئيس الجلسة ليستطيع أن ينبس ببنت شفة ليطالب بكل وقاحة من ممثل العمال أن يغادر المنصة قبل أن يتم مداخلته، بل كان سيكون بالإمكان أن يطالب رئيس المجموعة الكونفدرالية من رئيس الجلسة أن يغادر مكانه، ليحتله من سينتخبه الشعب المتظاهر خارج أروقة البرلمان الباردة التي كانت ستشتعل بنيران حماس الجماهير التي ستقتحمه من الخارج.

سيحدث هذا حين يقتحم "الكوكب الآخر" – حسب تشبيهه عبد الحق حيسان للعامة – مؤسسات الاستبداد ويفرض بقوة النضال العمالي والشعبي انتزاع المطالب الشعبية وليس محض استجابة لها؛ فكل ممنوح يمكن استعادته بسهولة.

بقلم: شيماء النجار

الدولة محايدة طبقيا وفوق المجتمع... في حين أن النظرية الطبقيّة العمالية تعتبر دوما الدولة أداة وجهازا في يد الطبقات المالكة لاستغلال وقمع الطبقات غير المالكة؛ أي دولة الرأسماليين لاستغلال وقمع طبقة الشغيلة... وبالتالي لا يمكن لدولة الرأسماليين بالمغرب أن "تدبر الشأن العام" إلا باعتبارها شأنا خاصا بالرأسماليين، وهو ما يُنتج بالضرورة "البطالة والفقر والهشاشة... الخ".

– "القيام بإصلاحات جريئة من أجل إرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع": لا تسعى منظمة طبقية عمالية إلى "إرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع". لأن الدولة كما قلنا دولة الرأسماليين وليست دولة المجتمع/ الأمة. مهمة نقابة طبقية عمالية هي حفز الوعي العمالي ليفقد الثقة كليا في تلك الدولة، لتعميق الهوة بين الطبقة العاملة ودولة الرأسماليين، لقطع ما يربط الوعي العمالي بأيدولوجية تلك الدولة قطعاً نهائياً، من أجل فتح الطريق لبناء نموذج دولة من طبقة طبقية مغايرة جذريا: دولة الطبقة العاملة. وعلى كل حال فإن "إرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع"، هو أحد ركائز النموذج التنموي الجديد، والدولة تقوم به بطريقها الخاصة (وليست محتاجة لتتصحبا بذلك منظمة عمالية)، فهي تسعى لكسب ثقة جزء مهم من المجتمع (23 مليون نسمة) عبر ما سمته تعميم الحماية الاجتماعية.

– "إن الجواب على طبيعة المرحلة المشحونة بالعديد من التحديات والخطر والتهديدات يقتضي أولا بناء الدولة الاجتماعية التي سبق لمنظمتنا أن تقدمت بها إبان مناقشة مشروع النموذج التنموي الجديد": لا يمكن لدولة طبقية أن تكون "دولة اجتماعية"، ولا يمكن للتحديات والمخاطر والتهديدات أن تدفع الرأسماليين لكي يحولوا دولتهم الطبقيّة إلى دولة اجتماعية. فقط تهديد الثورة الاجتماعية (العمالية والشعبية)، هو ما يدفع الرأسماليين للتنازل وتبني "سياسات اجتماعية" درء لثورة من أسفل ستقوّض مجمل البناء الطبقي الذي تقوم عليه ولكنهم ومصالحهم ودولتهم. وهذا ما حدث تماما بعد الحرب العالمية الثانية، تحت وقع توشُّع الاتحاد السوفياتي إثر انتصاره على النازية وانتصار الثورة الصينية وصعود ثورات التحرر الوطني واندلاع الحرب الباردة. فالصراع الطبقي إذن هو ما يفرض على البرجوازية العالمية أن تُضفي "طابعا اجتماعيا" على دولتها وليس "التعاقد والتوافق على بناء دولة اجتماعية". أما الطبقة العاملة فيجب عليها ألا تسعى لتحويل الدولة البرجوازية إلى دولة اجتماعية، بل تدمير الدولة البرجوازية وتُحل محلها دولتها الخاصة، ويحتاج إلى أكثر من نقابة طبقية؛ أي إلى حزب سياسي عمالي اشتراكي ثوري.

– "التوافق على إرساء مقتضيات عقد اجتماعي جديد يضمن للجميع قواعد الإنصاف والمساواة وأن ميلاده مرهون بميلاد مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية في إطار ديمقراطية حقيقية": "التوافق" خرافة ليبرالية برجوازية. الخرافة التي تعتقد بأن تطور المجتمع يتم بناءً على التوافق والتعاون بين الطبقات المستغلة والمستغلة، وليس بناءً على الصراع بين هذه الطبقات. ومن شأن هذا أن يزيد تشويه الوعي العمالي المشوه أصلا بفعل سيطرة مديدة لأحزاب برجوازية على نقاباتها.

– "خلق انفراج سياسي من خلال إطلاق جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي": لا تطالب النقابية العمالية بإطلاق سراح المعتقلين من أجل خلق "انفراج سياسي"، بل من أجل استعادة أولئك المعتقلين حريتهم كي ينخرطوا من جديد في النضال الاجتماعي والسياسي. أي من أجل تازيم الدولة والطبقة التي تدافع عنها تلك الدولة (أرباب العمل). ويصدق على هذه النقطة نفس ما يصدق على "إرجاع الثقة بين الدولة

1- كانت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين الفريق الوحيد الذي لم يئن حكومة أحنوش بـ"الثقة المولوية"، والوحيد الذي لم يتمن لها التوفيق".

وكان الفريق الوحيد الذي ندد بـ"استغلال فترة الانتخابات وإعداد البرنامج الحكومي لإقرار الزيادة في العديد من المواد الغذائية الأساسية".

إنه موقف لا يستحق إلا التنبؤ. موقف هو الجدير بأن تتبناه باقي التنظيمات النقابية التي لها فريق برلماني، أو التي لم يسعفها حجمها لأن تصل إلى مؤسسة الاستبداد تلك. وقد أكد هذا الموقف ما ورد في مقال صدر بموقع جريدة المناضل-ة تحت عنوان: "الحكومة حكومة أرباب عمل برناسة رجل أعمال: لا معارضة حقيقية لها غير الحركة النقابية".

لكن!

لكن هذا الموقف المنوّبه به يجب ألا يخفي نقاطا جانب فيها الفريق الممثل لجزء من الطبقة العاملة داخل مجلس المستشارين الصواب.

أ. كانت مداخلة الفريق الكونفدرالي ترجمة بلغة نقابية للخطاب السياسي للأحزاب المهيمنة سياسيا على النقابة العمالية (كدش) وهي أحزاب معارضة برجوازية: "فيدرالية اليسار الديمقراطي" و"الحزب الاشتراكي الموحد". تجلت هذه الترجمة النقابية للغة سياسية برجوازية في ما يلي:

– "الوقوف على ظاهرة استعمال المال التي أصبحت عنصرا بنويا في الانتخابات": وكأن الانتخابات التي يغيب فيها استعمال المال هي أقصى ما تطمح إليه الطبقة العاملة. فجميع الانتخابات في المجتمع البرجوازي، حتى أكثرها نزاهة، لا تمكن الطبقة العاملة إلا من صلاحية اختيار من سيقمعهما وسيضطهدهما مدة كل 5 أو 6 سنوات. وأقصى الانتخابات حرية ونزاهة لن تمكن الطبقة العاملة من استعمال تلك المؤسسات لمصالحها التاريخية. فتلك المؤسسات بطبيعتها هي مؤسسات أرباب العمل.

سبق للمستشار الكونفدرالي السابق عبد الحق حيسان أن عبّر عن ذلك أحسن تعبير، بناءً على تجربته الخاصة في مجلس المستشارين: "سيكون ممثلو أرباب العمل أكثر، هؤلاء الذين منحهم دستور 2011 فريقا من ثمانية أعضاء. كما نجح أرباب العمل في الانتخابات الجماعية وأكد ستزاد نسبهم في مجلس المستشارين. وأكد سيدافعون عن مصالحهم في هذه المؤسسة التشريعية. ويتجرى الخاصة داخل المجلس كنت الأخطى كيف أن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر"، وهو فعلا قادم من كوكب آخر.

لا يعني اعتبار تلك المؤسسات خاصة بالاستبداد وأرباب العمل العدول عن استعمال الانتخابات من طرف منظمة عمالية، بل بالعكس علينا استغلال كل الفرص التي نتيجها لنا الحملات الانتخابية للتواصل مع أقسام لا نستطيع الوصول إليها إلا في تلك المناسبات. وقد عبر عن ذلك إنجلز أحسن تعبير: "ففي الدعاية الانتخابية يتاح لنا وسيلة فريدة في الارتباط بالجماهير في المناطق التي لا زالوا فيها بعيدين عنا وأيضاً في اضطراب الأحزاب الأخرى أن تدافع عن مواقفها في مواجهة هجومنا أمام الجماهير".

– "إن الهدف الرئيسي المفترض لأي حكومة وأغلبية وصناع القرار ومدبري الشأن العام هو مواجهة مظاهر الفساد والبطالة ومواجهة الفقر والهشاشة... الخ": ليس هذا التعبير إلا ترجمة للأيدولوجية الليبرالية (البرجوازية) التي تعتبر

قبل خمس سنوات اغتيال محسن فكري: دروسٌ من أجل مستقبل الكفاح العمالي والشعبي

بقلم: محمود جدي

في اليوم الثامن والعشرين من شهر أكتوبر من العام 2016، قُتل محسن فكري، الشاب ذو 31 ربيعاً، مطحوناً في شاحنة قمامة، دفاعاً عن مصدر عيشه. القتل وبهذه الطريقة كان الشرارة، مثل البوعزيزي في تونس، لانطلاق موجة سخط واحتجاج عارمة، هزت المغرب، ثم تعمقت وتجدرت في الريف. فكان حراك الريف صفحة نوعية ضمن مسيرة كفاح عمالي وشعبي نامية منذ ثلاثة عقود بوجه هجوم برجوازي امبريالي متصاعد.

سياسة دولة المغرب المدمرة لتطويق المكاسب الاجتماعية، تسارعت عبر السنين، منذ الشروع في تطبيق مل يسمى "برامج تقويم هيكلية" بإيعاز من المؤسسات المالية الإمبريالية في مطلع سنوات 80، هذه السياسة فاقت المسألة الاجتماعية، باستشراء البطالة والعمل الهش وتدهور الخدمات العامة من تعليم وصحة، وتعاظم معضلة السكن، وانسداد الأفق بوجه الشباب، الخ. وهي سياسة تم فرضها بمؤسسات "ديمقراطية" زائفة، وتواطؤ قوى "نضال ديمقراطي" زائفة، وبالقمع المنهج.

قاوم ضحايا هذه السياسة بما أتوا من أدوات نقابية، ومنظمات كالمجعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، ولاحقاً مختلف مجموعات خريبي الجامعة المحتجين أمام مبنى البرلمان، وبعض ما تبقى من تنظيم طلابي، وبأنشكال كفاح محلية في العالم القروي المنكوب.

هذا الأخير شهد تصاعد موجة نضالات منذ منتصف سنوات 90، برز فيها إقليم خنيفرة وازيلال والجنوب الشرقي. ثم في منتصف العقد الأول من سنوات 2000، تفجرت بؤر نضال شعبي، في طاطا وإيفي في 2005. وشهدت سنتا 2006 و2007 نضالات تنسيقيات مناهضة الغلاء، وبرز منها بوجه خاص تجربة كادحي مدينة بوعرفة الممتنعين عن أداء فاتورات الماء، وانتفاضة صفرو في سبتمبر 2007. ثم تجدد حراك إيفي- ايت باعمران بقوة أشد في 2008، ومخيم كديم ايزنك في أكتوبر 2010، ومسيرية تغيير التاريخية في ديسمبر 2010. وكان انطلاق السيرورة الثورية بالمنطقة من تونس إباننا بتحضر النضال العمالي والشعبي في المغرب فكان التملل في الساحة النقابية بإضرابات عمالية، واستعداد لمبارزته بعدد من القطاعات، فسارعت الدولة إلى استباق الموقف. فقد كان أول ما قامت به الدولة، قبل كل شيء، هو استدعاء القيادات النقابية إلى منزل محمد العنصر، مستشار الملك، وتلى ذلك تسوية العديد من المشاكل المهنية العالقة في القطاع العام كما الخاص. وكانت أكبر زيادة في تاريخ المغرب في أجور الموظفين. وبهذا النحو نجحت الدولة في تهدئة أخطر جهة مواجهة: خطر الطبقة العاملة ذات القدرة على شل الإنتاج والنقل والإدارة، هذا الشل لو تضافر مع حراك 20 فبراير الشعبي لجهله حركة ثورية تدك نظام الاستغلال والاستبداد، ولأصبحنا اليوم نعيش في مغرب مغاير.

هي مسيرة من النضال العمالي والشعبي، أتينا على ذكر معالم بارزة منها، كانت مقدمة لحراك الريف في سياق اغتيال محسن فكري. ونحن اليوم نحكي بقلوب دامية ذكرى طحنه، نحكي عالياً مناضلي الريف في سجون نظام الاستبداد والاستغلال، وكافة كادحي الريف وشبابه الصامدين، ولا نرى من كيفية اللجوء لتضحياتهم ولتضحيات الشغيلة المناضلين/ات وكادحي القرى، سوى بتأكيد بعض دروس هذه المسيرة النضالية، لا سيما أننا ندخل فترة تصعيد العدوان الطبقي عبر تعميق وتشديد السياسة النيوليبرالية تحت مسمى "نموذج تنموي جديد"، بأدوات جديدة، من برلمان وحكومة واجبة، في ظل استغلال الأزمة الصحية الناتجة عن كوفيد-19 لتشديد القبضة القمعية وخلق كل صبوات النضال العمالي والشعبي.

طاقة النضال العمالي والشعبي متدفقة بشكل دوري، مستفيدة من دروس الثمانينات، لم يعد الدر الشعبي مجرد تفجير للضيق باستهداف رموز الاغتناء الفاحش ورموز السلطة القمعية، ما كانت الدولة ترد عليه بأشد قمع وبإطلاق الرصاص، مثلما جرى في يونيو 1981 وديسمبر 1990. أصبح النضال الشعبي المستفيد من تجربة المعطلين أفضل تنظيمياً، عبر مسيرات سلمية ذات مطالب واضحة، حتى وإن غلب عليها طابع محلي. وطبعاً تلازمت سلمية الاحتجاج الشعبي، مع دفاع ذاتي منظم بوجه القمع.

منظمات النضال العمالية، وهي نقابات مهنية لا تحمل أي مشروع مجتمعي بديل، بات دورها الكابح بارزاً. فقد امتنعت طيلة عقود عن

تعاون نضالي وثيق مع جمعية المعطلين ومختلف مجموعاتهم. فمع أن النضال من أجل الحق في العمل من صلب علة وجود النقابات، اكتفت الأجهزة الوطنية لهذه الأخيرة بأشكال مساندة للمعطلين (لاسيما استعمال المقرات) كانت سعياً لرفع الحرج أكثر مما هي ممارسة لوحدة النضال الطبقي. وبرز هذا بسطوع، على امتداد تنامي نضال كادحي المناطق المهملة، وإبان حراك 20 فبراير ومجمل دينامية عامي-2011/2012 النضالية.

هذا الدور الكابح ناتج عن الدمج المتزايد لقمع النقابات في الدولة عبر العديد من مؤسسات الدولة، وعبر إشراكها في تمرير الهجمات على الإجراء/ات: مشروع مدونة الشغل، التغطية الصحية المتضمنة فضيحة رامد (المساعدة الطبية للمعوزين)، الأضرار بالتقاعد، الخ. بما سمي "اصلاحاً" عبر "اللجنة الوطنية" و"اللجنة التقنية"، الزحف التدريجي على مكاسب نظام الوظيفة العمومية، الموقف المربك من مشروع المنع العملي للإضراب وقانون النقابات....

ولا حاجة للتنبية إلى أن وعي حقيقة القيادات النقابية إنما يزيد من أهمية العمل داخل النقابات ما دامت هي الملائم الأول للأجراء المسحوقين بألة الاستغلال الرأسمالي. هذا فضلاً عن أهمية التنسيقيات القطاعية والوطنية التي هي جزء لا يتجزأ من الحركة النقابية.

وإذ انتفت جسور نقابية نحو حركة النضال الشعبي، ومختلف الحركات المحلية، وحراك 20 فبراير، وحراكي الريف وجرادة، فمرد ذلك إلى ضعف نوعي متمثل في غياب معارضة نقابية تدفع في اتجاه مضاد لسياسة القيادات القائمة على مساندة الدولة في تديريها للمسألة الاجتماعية، ومنها أوضاع الشغيلة، وهو غياب ناتج عن قصور منظور النضال في النقابات لدى معظم اليسار المنتسب إلى الطبقة العاملة، وهذا شأن آخر لا يتسع له المقام.

أدى اندماج حزب يساري منغرس عمالياً وشعبياً إلى استمرار الطابع القطاعي والمشتت لنضالات الأجراء، ولم يكن "الإضرابات العامة" التي دعت إليها القيادات النقابية لتتزع هذا الطابع إذ فرغها التحكم البيروقراطي من كل محتوى كفاحي. ولنفس السبب، لم تتجاوز نضالات الحركات الشعبية طابعها المحلي، وجزئية مطالبها، بوجه سياسة برجوازية شاملة متكاملة. وتؤدي قطاعية النضال العمالي، ومحلية النضال الشعبي، إلى مأزق العزلة بفعل غياب تضامن ونضال موحد، وقد تجلى هذا بكل أناسوية في حراك الريف-جرادة ومن جهة أخرى يحول طابع وطني موحد (الطابعين القطاعي والمحلي) دون الإرتقاء السياسي للنضالات، ومن ثمة اندماج مشروع بديل إجمالي عن النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم وملازمه السياسي، يعني هذا كله غياب استراتيجية، وهو الوجه الآخر لغياب حزب نضال عمالي وشعبي...

لا شك أن محلية النضال الشعبي تُعزى أيضاً إلى توجس سليم من التحكم البيروقراطي، والاستعمال الانتهازي للنضالات من قبل قوى سياسية، منها الإصلاحية ومنها مدعي الجذرية. فقد كانت التجربة الفريدة لنضال موحد على صعيد وطني، أي تنسيقيات مناهضة الغلاء في 2007-2006، قد اصطدمت بتقاليد معظم اليسار غير الديمقراطية. وإن اقترنت تجربة النضال الوطني تلك بسعي للتحكم الفوقي، فما يجب التخلي عنه ليس الطابع الوطني بل الجنوح البيروقراطي، وذلك بالتدبير الديمقراطي للنضالات اعتماداً على الجموع العامة الديمقراطية ذات السيادة، وتشكيل قيادات منتخبة ديمقراطياً بناءً على أرضيات برنامجية، وتأمين حرية التعبير والنقد، ورفع الوصاية عن النساء....

اعترضت تجارب نضالية، لا سيما حراك 20 فبراير، مصاعب وخلافاتٌ يصمد نوع العلاقة في ساحة النضال مع تيارات الاسلام السياسي، فثمة من ينصهر معها، لاغياً لا نقد ومسافة حذر، خالطاً الرايات، بمرور وحدة الهدف (مناهضة "المخزن")، وثمة من يرفض كل علاقة بها، ولو كلف الأمر نسف النضال، بحجة ظلامية تلك القوى ورجوعيتها، واستبدادية مشروعها السياسي. ولا سبيل لتفادي ضرر الموقفين الخاطئين سوى بانتهاج ما دلت خبرة الحركة العمالية العمالية على صوابه: اتفاقات عرضية، محض عملية، وليس تحالفاً دائماً تحت راية "مناهضة عدو مشترك". وجلي أن تأمين وحدة نضال الطبقة العاملة، واستنهاض اقسامها المتأخرة، ولم شمل منظماتها المتنافرة، أعظم أهمية من تعاون محتمل على هدف عملي آني مع قوى تمثل قوى طبقية أخرى.

تمكن النظام من إخماد حراك الشعبي الريف، بعزله، ثم قمعه.

وكذلك شأن حراك جرادة، لذا تتمثل إحدى مهام النضال مستقبلاً في العمل على إضفاء الطابع الوطني على الاحتجاج والمطالبة الشعبين، بتفعيل التضامن، والمشاركة إلى ربط أواصر التعاون النضالي بين مختلف بؤر الكفاح، وهي مهمة يجب أن يستوعبها المناضلون/ات الصامدون في لحظة الركود التي نجتازها منذ قمع حراك الريف، وعمقها استغلال الدولة لجائحة كوفيد، لوأد كل شكل احتجاج والغاء أسط الحريات. وهذا يتطلب تحضراً منذ الآن، بإيجاد سبل تواصل المناضلين/ات لاستخلاص دروس الماضي واستشراف المستقبل.

في العقدين الآخرين، طرأ تقدم طفيف في التعينات الشعبية من ناحية التنظيم في القاعدة، والتواصل مع الجماهير الشعبية. وأحدث مثال ما شهدت مدينة جرادة إبان حراكها. ولا شك أن أعظم دروس الريف هو الأهمية الحاسمة للتنظيم الذاتي، أي في الأحياء وفي أماكن العمل، بشكل مواز ومستقل عن ما قد يكون من تنظيمات تقليدية من نقابات وجمعيات، وأحزاب. وفي هذا الاتجاه يتعين علينا بذل القصارى لحفز مبادرات التنظيم، وتأمين طابعها الديمقراطي، أي التسيير الذاتي للأشطة والنضالات الذي يفسح في المجال للنساء وللشباب دون وصاية مهاماً كانت ذرائعها. فقد سهل مسعى النظام في إخماد حراك الريف اعتماد التعيين على زعيم كان له الفضل في المبادرة وحشد الجماهير، لكن الاعتقال أبان بسرعة حدود القيادة الفردية غير القائمة على بنيات تنظيم شعبي تحتي ديمقراطي.

تميزت الحركات الشعبية بانتشارها في مدن وبلدات متوسطة وصغيرة، فيما بقيت التركزات الحضرية الكبرى بعيدة عن الدينامية النضالية، ما خلا طنجة التي شهدت أقوى تعينات حراك 20 فبراير، ونضالات جماهيرية ضد غلاء الماء والكهرباء في العام 2015، وربما أيضاً ما شهدت مراكش في العام 2012 في نفس المضمار.

يتطلب هذا الوضع تفكيراً، وتقييماً لتجارب النضال بالمدن الكبرى، وما يعيق تطورها، وسياسة النظام لضبط الوضع فيها. وأكبر الاسئلة طبعاً هنا هي الدار البيضاء.

من جهة أخرى يغيب الشباب، كفاعل دينامي قوي، منذ تمكن النظام بالمناورات والتنازلات من تفكيك حركة الشباب المعطلين كما أدت سياسة الدولة في التعليم الجامعي، بـ"الإصلاحات" المتتالية، ويقمع النضالات، إلى إضمحلال التنظيم الطلابي فيما فاق عدد طلبية التعليم العالي المليون. ما أسباب هذا الوضع وما سبل الاعتناق منه نحو أفق نضال يهض فيها شباب الطبقات الكادحة بدوره كاملاً؟ هذا سؤال يضاف إلى سؤال المدن الكبرى.

ليست المطالب الأتنية، نقابية كانت أو اجتماعية، ومن أجل الحريات، غير منطلق النضال، وليس من شأن تحقيقها سوى أن تحسن أوضاع المعيشة في حدود لن تتوانى البرجوازية ودولتها عن السعي لتضييقها. وتظل أعظم فوائد النضال من أجلها التمرس واكتساب الثقة في المقدرات الذاتية. أما ضمان حياة لائقة للشعب الكادح، خلو من صنوف الاستغلال والاضطهاد، وفي بيئة سلمية فيتطلب مشروعاً مجتمعياً بديلاً. وهذا غائب كلياً لدى الحركة النقابية كما لدى حركة النضال الشعبي. فكل ما ترفع بعض مكونات الحركة النقابية لواءه من عناصر بديل لا يتعدى ترميماً "اجتماعياً" للرأسمالية التابعة القائمة، وسعياً لتطهيرها من شوائب الربح وانتهاك قواعد اقتصاد ليبرالي، وإصلاح نظامها السياسي (الملكية البرلمانية).

لا فكاك من جحيم الرأسمالية التابعة إلا بتحرر يحقق السيادة الوطنية، بكسر قيود الأرتجان للمؤسسات المالية الدولية وللانحد الأوربي (ما يسمى شراكة)، والسيادة الشعبية عبر مجلس تأسيسي، ويحل المسألة الاجتماعية بتشريك الاقتصاد وتسييره الذاتي من قبل المنتجين/ات مع مراعاة تاماً للمتطلبات الإيكولوجية.

تدقيق هذا البديل، وتثقيف طلائع النضال به، وبناء أدوات النضال من أجله، مهمة ملحة ستفتح أفقاً للنضال العمالي والشعبي، عوض المناوشات الظرفية التي وإن عطلت أحياناً الهجوم البرجوازي لا تمنع استمراره.

توجد داخل منظمات النضال القائمة، لا سيما العمالية، وخارجها من ناشطي الحركات الشعبية، من يؤرقهم، رجالاً ونساءً، التفكير في مستقبل النضال العمالي والشعبي. هم/هن تنوجه بالفكر أعلاه أملين تعميق النظر فيها في ضوء تجاربهم/هن.

احتجاج شعبي ضد جواز التلقيح الإجباري ودفاعاً عن الحريات الديمقراطية

تحمل الشعب المغربي ظروفًا اقتصادية واجتماعية قاسية، منذ مارس 2021 وتجرع الألم بسبب عجز المنظومة الصحية عن مواجهة الجائحة، وتضرر المرضى بالأمراض المزمنة الأخرى نتيجة تركهم يعانون باسم أولوية مواجهة كوفيد19. وبسبب الفقر المنتشر. لقد وظفت الدولة أجهزة قمعها لإجبار الناس على تحمل أوضاع قاسية جدا، يكفي التذكير أن أزمة كوفيد19 خلفت مليون عاطل جديد في بلد يعد فيه الحصول على عمل بئيس حلما صعب المنال.

إن النفس التضالي الشعبي الحالي يجد جذوره في الاحتقان المتراكم، بسبب أوضاع اقتصادية واجتماعية سلخت جلد الشعب المغربي، وبسبب غضب عارم نابع من إحساس شعبي واسع بالاحتقار، ورفض تلاحب الدولة بعقول وبثقة المعنيين.

دلالات الاحتجاجات الحالية وافاق تطورها

يعتبر خروج 12 مدينة مغربية في يوم واحد لأجل مطلب مشترك، وخصوصا عودة الزخم الشعبي للنضال بمدن الدار البيضاء وطنجة، اللتين كانتا مركز ثقل أضخم المسيرات خلال حراك 20 فبراير المجيدة، يعتبر، أهم تطور في دينامية النضال الشعبي منذ حملة التنديد بجريمة اغتيال مُحسن فكري في نونبر 2016. وأهم من ذلك، يكشف النضال الشعبي ضد إجبارية جواز التلقيح، وضد المس بالبحريات الديمقراطية قدرة الإبداع وإشغال فتيل الحركات الاحتجاجية بصيغ ومطالب جديدة. هذا ما حصل مثلا في حملة مقاطعة بضائع شركات احتكارية، وهو تتويج لمسار بدأ بتأسيس حركة النضال ضد البطالة وحركة المناطق القروية ضد الفقر والتهميش وتنسيقيات النضال ضد غلاء الأسعار وتوج بحراك 20 فبراير، والنضال ضد نزع الأراضي الجماعية وأخيرا حراك الريف. إنها تراكمات نضالية تبحث عن سبل للتخلص من أوضاع اقتصادية واجتماعية بئيسة لغالبية الشعب المغربي الخاضع لديكتاتورية استبدادية، متخفية خلف واجهة مؤسسات تنفيذية وتشريعية لا مصداقية شعبية لها.

إذا أصرت الدولة على تطبيق قرارها بفرض جواز التلقيح، بما هو طريقة مخادعة لحمل الناس على تلقي الجرعات الثلاث المطلوبة. فذلك سيؤدي لتوسيع حركة الرفض والغضب الشعبي، ما يطرح مهام كبيرة عن الأليات: التنظيم والتقرير وأساليب النضال، والشعارات المطلوبة، وطرق حماية الدينامية الحالية من خطر التفجير من الداخل، أو حصرها في حدود ضيقة أو استعمالها لغايات غير نضالية، إنها مسؤولية قوى النضال الشعبي الديمقراطي.

الخيار الثاني هو أن تراجع الدولة خطوات إلى الوراء وتهدئة الوضع إلى حين. هذا طبعاً سيقصص قاعدة الغاضبين ضد جواز التلقيح الإجباري، ما سيتطلب توسيع قاعدة المطالب لتشمل النضال ضد غلاء الأسعار وتدهور شروط العيش. لكن يتطلب ذلك تجنب تحويل المطالب المركزية تسفياً، بل يجب أن يكون ذلك ثمرة نقاش مستمر وتطور سلسل من دينامية الحركة النضالية. لذلك يمثل الانخراط الواسع للمناضلين والمناضلات الديمقراطيات أمراً حيوياً خصوصاً باستفادتهم من أخطائهم، ومن دروس تجارب نضال سابقة وعلى رأسها الديمقراطية في اتخاذ القرارات الجماعية، والإبداع في التنظيم وأساليب النضال.

بقلم: أحمد أنور

شهدت مدن مغربية عديدة احتجاجات شعبية غاضبة، رفضاً لقرار الحكومة باعتماد جواز التلقيح شرطاً للتنقل بين المدن، وللولوج للمرافق والمؤسسات العمومية. هدف الدولة من هذا القرار هو إجبار المغاربة على التلقيح بطرق ملتوية، باعتمادها أساليب ضاربة في القدم، ورأسخة في ذهنية الحكام، لا ترى في الشعب إلا رعايا عليهم طاعة "الأوامر العليا".

ما جذور الغضب الشعبي المتفجر حالياً؟

بلغ عدد المغاربة الذين تلقوا الجرعة الثانية عند إصدار الحكومة لقرار إجبارية جواز التلقيح، يزيد من واحد وعشرون مليون شخص (بالضبط 21068973)، وحسب الخبراء فقد تم تجاوز الهدف المحدد في خطة التلقيح ضد كوفيد19. إذن ليس هناك رفض شعبي واسع للتلقيح، بالعكس فالمراكز المخصصة لذلك عرفت في بعض المناطق ازدهاراً يفترق لأبسط شروط التباعد، بل نظمت احتجاجات ضد سوء التنظيم وضد السلوكيات الحفيرة للصيقة بسلطة مستبدية وفاسدة: الزبونية واستغلال القرابة لقبض الأفراس دون انتظار. تغيير المواعيد دون مُبرر... الخ. فما الذي جعل الحكومة تنتقل إلى إشهار ورقة إجبار الناس على التلقيح رغم أن غالبيتهم تقوم بذلك كاختيار؟

تدرجت الحجج المُقدمة للشعب حول أهمية اللقاحات، فمن اعتباره علاجاً تاماً للفيروس، ومن ثمة حيل النجاة الوحيد من الإصابة، إلى الإقرار بأن اللقاحات لا تحمي من الإصابة ولا تُحول دون نقله للآخرين. وضرت الدولة طوقاً جهنمياً على مُعطيات المضاعفات الجانبية للقاح، سواء حالات الإماتة أو حجم المضاعفات الخطيرة جداً. وأصرت على أن اللقاح آمن كليا، باستثناء بعض المضاعفات الطبيعية الموجودة في جل اللقاحات. لكن لا يمكن حبس تدفق الماء بالغريرال، فمع مُرور الوقت تتوالى الوقائع، وتنتشر شهادات المُتضررين من المضاعفات الخطيرة ما بعد اللقاح، وبدأت تراكم الدلائل التي تكذب التصريحات الرسمية، وبات حذر الجماهير وشكهم يتسع.

قررت الجهات الطبية البدء في الجرعة الثالثة، وحصرتها في البداية في حالات محدودة من كبار السن، وسرعان ما قررت تعميمه على الجميع، فكان هذا القرار الفشلة التي قطعت شعرة الثقة في قرارات مُخطط التلقيح.

إن قاعدة الغضب الحالي ليست من رافضي التلقيح فقط، والذين حصرت الدولة عددهم بين خمسة أو ستة ملايين شخص، بل أيضاً في الذين تلقوا الجرعتين، الأولى والثانية، وأحسوا أن الدولة تتجه بهم نحو مسلسل لا ينتهي من الجرعات التي لا تحمهم من الإصابة، ولا تمنعهم من نقل الفيروس للآخرين، والأهم إحساسهم أنهم خُدعوا من طرف دولة تغير مبرراتها وحججها بشكل ينم عن استغياهم ذكائهم، إهم يحسون بالشماتة واستغلال حسن نيتهم.

عززت الحكومة وفريقها العلي الشكوك بتضارب الحجج، وتناقضها أحيانا، فقد أثار عزمهم تلقيح قاصرين دون سن 12 سنة حملة احتجاج كبير، تُوج بإطلاق عريضة وصلت إلى أكثر من 20 ألف توقيع، من بينهم أخصائيو ميدان الطب والصيدلة وجامعيين... الخ. اضطرت اللجنة العلمية للتراجع واغلاق النقاش في انتظار نتائج تجارب علمية حول الموضوع. لولا ردة الفعل الغاضبة وتوسع الموقعين على العريضة، هل كانت الدولة ستراجع عن تلقيح أطفال حتى سن الخامسة من العمر؟

من "يعارض" أخنوخ معادل تماماً لمن يسانده

بقلم شيماء النجار

خروج الاستعمار المباشر 17 رئيس وزراء، واستعرضت على تلك الواجهة أحزاباً يمين ويسار شعوبى وليبرالي وإسلاميون وتكنوقراط. كل يطلي وجه الآخر بوحل الفشل والاعتداء على المكاسب الشعبية والقمع، ويبقى وجه الملكية ذو الجلال والإكرام. فقد سمعنا تصريح محتججاً ضد قمع وقفة مناهضة للتلقيح الإجباري مُنتقدة بشدة سياسة وزير الصحة أيت الطالب ومهاجمة من صوتوا على أخنوخ مع التأكيد على قول: "نحن لا نريد أي حكومة كيفما كانت لتحكمنا، نحن نريد من "سيدنا" أن يأتي ليبرى ما يُفعل في شعبه".

يُسهم قسمٌ مهم من المثقفين- ات في عملية التضليل هذه، إذ تنحو كتاباتهم- هن الأكاديمية نفس مسار اتقاء استهداف الحاكم الفعلي (أي الملكية)، ومعاملة من يوجد في الواجهة المؤسساتية كأنه مالكٌ قرار فعلي. تؤدي هذه الطينة من المثقفين- ات دور إدامة هيمنة الحكام مشككين دراعه الأيديولوجي الذي يستكمل مهام الدراج القمعي، مقابل إعطيات وامتيازات.

توجد الطبقة العاملة في موقع مكشوف أمام هذا القصف الأيديولوجي، بحكم أن كل أدوات نضالها (التقابات) توجد تحت السيطرة الفعلية لتقابات تشكل أذرعاً نقابية إما للملكية أو للأحزاب التي تتناوب على واجهتها المؤسساتية (حكومة وبرلمان). وقد رأينا سابقاً كيف تسوق البيروقراطية النقابية جيوش الطبقة العاملة إلى مكاتب التصويت للاختيار بين أحزاب ذات برامج كلها معادية للطبقة العاملة على طول الخط.

ذات الشيء يصدق على باقي شرائح الشعب الكادح المسلطة عليه أبواق التخيل والتضليل الجماهيري. حين تندفع تلك الشرائح للنضال فإنها توجه نيرانها- أول ما توجهها- إلى الواجهة الحكومية. وليس هذا بامر سلمي في حد ذاته، فذلك عيبٌ نموٌ كما يقال، وقد تستطیع تلك الشرائح تجاوز ذلك العيب ومواجهة الحاكم الفعلي، إن تأمنت شروط ذلك التطور. لكن هذا المستوى من الوعي السياسي لدى الشعب يسهل مأمورية تلك الأحزاب التي تتقن عملية رشق من يوجد على رأس حكومة الواجهة بالطين، أكثر ما تُسهل مأمورية من يسعى إلى تطوير الوعي الشعبي ليتجاوز القناع ويناضل ضد أصل البلاء.

إنها مأمورية عظيمة وجسيمة تقع على من يحسب نفسه على الصف الطبقي العمالي والشعبي، معركة طلائع قليلة تفرزها الكمناحات الجماهيرية بشكل دوري. التحام هذه الطلائع من أجل اكتساب المنظور العمالي الاشتراكي الثوري هي بداية الطريق للوفاء بوضعية أنطونيو غرامشي للمثقفين- ات الثوريين قبل وفاته: "إيجاد نُغرات الكتلة [الحاكمة] من أجل تكوين كتلة جديدة، بينما يعمل الفيلسوف الليبرالي على صيانة الكتلة بإعطائها الاتساق".

صرح عزيز أخنوخ ليلة تعيينه رئيساً لحكومة الواجهة، بأن برنامج حكومته هو عين برنامج الملك الاستراتيجي. ورغم ذلك بنأى منتقدون كثر عن معارضة برنامج الملك الاستراتيجي، كما يتحاشون معارضة برنامج حكومة أخنوخ، مركزين على شخص هذا الأخير ومكانته الاقتصادية، لتحميله وزر كل ما يقع في البلد (ارتفاع الأسعار، القمع، التلقيح الإجباري... الخ).

تلك آلية تقليدية من آليات تحكم الملكية السياسي وضبطها الاجتماعي. فمجممل الحياة السياسية مرتكزة على عقلية مرتنية غايتها إقامة مؤسسات واجبة (برلمان وحكومة) يتوجه إليها الاستياء الشعبي كي لا يستهدف الحاكم الفعلي: الملكية.

معظم الجسم السياسي/ الحزبي وملحقاته الجماهيرية (توابع نقابية وجموعية وشيبيية) ملتزمة بهذه الآلية، مساعداً بذلك على إنجازها. فجميع أحزاب المؤسسات، سواء التي يأتي دورها لتولي الواجهة الحكومية أو تلك التي تُحال إلى مقاعد "المعارضة" مُجمعة على ما يسمى "النوابت": الملكية والخيار الحاسم للأسمالية [المغرب الممكن] إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية"، 2005].

تعني العبارة الأخيرة أن الجميع لا يعارض برنامج الملك الاستراتيجي، مع تمايزات بين أحزاب مؤيدة له بشكل مطلق، وأخرى تُلوح بين فينة وأخرى باعتراض على عدم تفعيل "المقاربة التشاركية" وضرورة "الإصلاح الدستوري" لأجل التوافق حول ذلك البرنامج.

كل تلك الأحزاب متفقة على أن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمرّ لا محالة عبر بوابة القطاع الخاص، مع تباين أيضاً بين أحزاب تدافع عن إزالة أي عائق في وجه هذا القطاع، وأخرى تصر على كبح "جناحه الاحتكاري" و"المنغول"، والدفاع عن اقتصاد يحترم مبدأ "المنافسة الحرة"، وأحزاب تؤيد "الخصوصية الكاملة"، وأخرى تريد استئناء "المؤسسات الاستراتيجية والحيوية" منها، وأحزاب متفقة على الحفاظ على "السلم الاجتماعي" وتختلف حول وسيلة الحفاظ عليه: جهة تريد القمع الصارم وأخرى تقترح تنفيذ الوضع الحقوقي.

هذه هي خلفية تركيز لاعبي "المعارضة" نيرانهم على من يتولى دور رئيس حكومة الواجهة في انتظار محطة الانتخابات لتبادل الأدوار. وهو ما جنب الملكية لعقود عديدة تحمل جريرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للمكاسب الشعبية. وفي نفس الآن تُرغم الأحزاب التي تتناوب على مقعد حكومة الواجهة على التخلي عن تلك السياسات الإحسانية (يُطلق عليها اجتماعية) التي تحتكر الملكية شرف تطبيقها وبالتالي الحفاظ على ولاء من تُحسِن إليهم.

تتناوب على تلك الواجهة الحكومية منذ

من أجل تنسيقيات محلية لإسقاط القرارات الاقصائية من مباراة التعليق ودفاعا عن الحق في الشغل القار

تيار المناضل- ة 20 نوفمبر 2021

قررت الدولة المغربية إقصاء عشرات الآلاف من خريجي- ات الجامعات من اجتياز مباريات التوظيف بموجب عقود لدى الأكاديميات الجهوية بفرصها شروطا مجحفة أهمها، تحديد سقف المترشح في 30 سنة والانتقاء القبلي بناء على معدلات شهادتي البكالوريا والاجازة.

تندرج الدولة في تبرير قرارها المتعجرف بحرصها على جودة التعليم وتحسين كفاءة الأطر التعليمية، وكان مستوى الخريجين هو المسؤول عن حال ومآل التعليم وليست إحدى تجليات ذلك. والحال أن أمراض المدرسة العمومية مصدرها مخططات متتالية تتغير مسمياتها لكن مضمونها المشترك إضعاف التعليم العمومي وتشجيع القطاع الخاص، أما التعليم الجامعي فقسمن الأول نخبوي موجه لتلبية حاجيات المقاولات الخاصة يتجه نحو التوسع (المهينة) والأخرى مفتوح متروك يتخبط في أزماته وتعمل الدولة على تقليصه بمبرر لا تلاؤمه مع حاجيات الاقتصاد.

قامت الدولة السنة الماضية بعملية ترسيب ظالم لعشرات المترشحين- ات بسبب أرائهم السياسية وكشفت مرة أخرى عن أساليب دينية في قمع الحريات الديمقراطية.

تقر الدولة أن البطالة الجماهيرية بالمغرب لا تهبط عن 9 بالمائة وأنها تصاعدت مع جائحة كورونا في 12 بالمائة، وتؤكد إحصاءاتها أن البطالة تمس خريجي- ات الجامعات بنسب أعلى من غيرهم- هن، كما تدرك أن التشغيل بالتعليم خلال السنتين الأخير هو المشغل الأكبر وهو فرصتهم- هن الرئيسية، فلماذا تسد كوة الأمل تلك في وجههم- هن؟

تعتمد الدولة على درس قديم من دروس خريبتها المدينة. لقد كانت نقابات شغيلة التعليم طيلة عقود ماضية رأس حربة الحركة النقابية المغربية وكان المترشحون- ات من حملة الإجازة ذوي تجربة وتمرس فكري ونضالي سهل تنظيمهم النقابي. قامت الدولة بفتح أبواب التعليم الأولي في وجه حاملي- ات البكالوريا المحرومين- ات من خبرات الأولين- ات. أثرت دفعات الخريجين الجدد على قاعدة النقابات وساهمت في إضعافها بالإضافة لعوامل أخرى.

لكن حسابات الدولة ستذهب أدراج الريح فقد تأسست تنسيقية المفروض عليهم التعاقد وأغلب قاعدتها جيل ولج الجامعة في سياق تراجع النضال، لكن رغبته للحفاظ على استقراره المبتني دفعته للنضال وخوض أول تجاربه النضالية، ومن يدري ما قد ينبثق عن شبيبة عازمة على مواجهة كل من يريد إجبارها على الاستسلام لشروط عيش ولظروف عمل أسوء من الأجيال السابقة.

واجبنا أن نتدقق بعشرات ومئات الآلاف من خريجي الجامعات وبمساندات طلبة الجامعات ضد قرارات متعجرفة يسنها أشخاص يدوسون على مصير الشباب المغربي باحتقار. واجبنا إسقاط هذه القرارات الجائرة والنضال لأجل تشغيل عمومي واسع لتغطية الخصائص الخطيرة في كل المرافق العمومية. علينا أن نرفض أكاذيبهم المتحججة بنقص الأموال فهي تُضخ بفرازة لصالح الرأسماليين ويجبروننا على الاختيار بين البطالة قاتلة أو عبودية شغل بنيس بلا أبسط الضمانات القانونية.

نترد على سياسة الدولة الاقصائية لنا بإظهار قوتنا ولنشكل لجان محلية للنضال ضد الشروط المجحفة ولأجل حقنا في التشغيل أو التعويض عن البطالة في أفق تنسيق وطني ديمقراطي يوحدنا حتى انتزاع مطالبنا.

لأجل حقنا في اجتياز مباراة التعليم دون شروط ظالمة

لأجل حقنا في التشغيل أو التعويض عن البطالة

يا طلاب يا معطلين- ات ويا عمال- ات: إن مجتمعنا قائما على التفود تعني فيه البطالة العدم ونحن سنناضل كي نحيا.

النادي العمالي للتوعية والتضام

8 نوفمبر 2021

يوم 5 نوفمبر 2021 شب حرق بمنشآت في المركب الكيماوي للمجمع الشريف للفوسفاط بأسفي، اثر انفجار في المرجل المركزي، وأصاب ذلك عاملين بحروق بليغة.

رغم ضعف الاعلام العمالي، ورغم التعطيم الذي تمارسه الجهة المسؤولة عن الحوادث، لا يكف واقع ظروف العمل لدى المجمع الشريف للفوسفاط يلفت الأنظار، ويكفي التذكير ببعض مما يمكن لأي ملاحظ أن يطلع عليه:

يوم 26 أكتوبر 2021 تسرب غاز أمونياك في وحدة لإنتاج الأسمدة بالجرف الأصفر على إثر انفجار، خلف هذا الحادث سقوط 15 مستخدما بصعوبات في التنفس جراء استنشاقهم غاز أمونياك الخطير، نقلوا على إثره إلى الوحدات الاستشفائية بمدينة الجديدة.

يوم الجمعة 24 شتنبر 2021، توفي فيهد عريض [تقني من واد زم]، في حادثة شغل بالجرف الأصفر، حيث ابتلعه أنبوب هو اني داخل وحدة الإنتاج concentration. Circuit.

يوم 25 يوليوز 2021 مات عامل أخرج بالمستشفى بعد اختناقه على محرك ناقلة للفوسفاط، بمنشأة لمرح لحرش، إقليم خربكة. كان المتوفى يبلغ من العمر 37، متزوج وأب طفلين.

يوم 27 مارس 2021 توفي وفاة عامل (46 سنة متزوج وأب لثلاثة بنات) لدى شركة مناولة في مجمع الفوسفاط، في طريقه إلى المستشفى، وذلك إثر نشوب حريق في وحدة كهربائية في ماروك فسفور 1 بالمركب الكيماوي لمجمع الفوسفاط.

يوم 20 فبراير 2021، نشب حريق في جزء من الناقل المطاطي لمادة الكبريت ما بين ميناء الجرف الأصفر والمصانع التابعة للمجمع الشريف للفوسفاط.

يوم 3 سبتمبر 2019، شب حريق في تجهيزات في طور الاعداد في ماروك فوسفور 2 بمركب مجمع الفوسفاط بأسفي.

يوم 2 أبريل 2014، ذاب جسم العامل الشاب فؤاد جلواجة (25 سنة) بمركب الفوسفاط في أسفي بسقوطه في حوض بالأسيد بسبب انهيار حاجز واق تم تتم صيانته منذ مدة طويلة.

يوم 25 نونبر 2014، توفي أحمد الزمروي، كان يشتغل لدى شركة المناولة VECTRA، وذلك بعد أن سقط داخل خزان الفوسفاط بمعمل التنشيف باليوسفية، أثناء عملية كس قنوات شحن المنتج، 41 سنة وأب لثلاثة أطفال، ومحتد من دوار القاضي باولاد ميمون باليوسفية.

في سبتمبر 2014 مات المهندس الأمريكي "دونيس لبي" خمسون سنة، في حادث شغل بمنجم للفوسفاط بيوكراع حيث بترت ساقه آلة حفرة عملاقة Dragline.

يوم 14 يونيو 2014 وفاة عامل في الفوسفاط بشركة مناولة بالجرف الأصفر في طريقه إلى مستشفى الجديدة، وجرح تسعة حالة أحدهم خطيرة بعدما فقد ذراعه.

ليس هذا غير غييض وصلت أصدائه عبر انترنت، ولا شك أن ثمة آلاف أجزاء مجمع الفوسفاط ممن يعانون في صمت من تبعات حوادث الشغل والأمراض المهنية.

أما الأمراض المهنية في مواقع الانتاج والنقل والادارة بالمجمع الشريف للفوسفاط، فلا خير رغم عوامل الخطر الكثيرة والجلية بفعل طبيعة الاشغال وحجمها، وتعدد وتنوع المواد الكيماوية في الوحدات الصناعية. وفضلا عن هذا ثمة مادة الكادميوم بالغة الخطورة والتي يحيط بها تعطيم وتضليل ممنهجان.

الكادميوم Cadmium معدن ثقيل يتراكم داخل الجسم، مسبب للسرطان، وأمراض القلب والشرين، ومشع، وقد يسبب اضطراب الغدد الصماء. أكثر الأعضاء تضررا به الكلى والعظام.... وقد اثار ضجيجا في الاعلام الاجنبي في السنوات الاخيرة نظرا إلى أن الاتحاد الأوربي متخوف من نسبة الكادميوم المرتفعة في الفوسفاط المستورد من المغرب. لكن لا حديث عن خطره على صحة شغيلة المجمع الشريف للفوسفاط وسكان مناطق استخراجها.

وقد جاء ذكر الكادميوم في جداول الأمراض المهنية [الجريدة الرسمية عدد 6303] في جدولين:

رقم 1.1.41 الأمراض المهنية الناتجة عن الكادميوم ومركباته

رقم 1.1.14 مكرر عن السرطان الناتج عن استنشاق غبارا وأدخنة محتوية على الكادميوم

لكن ليس في هذا الذكري إشارة إلى الكادميوم المتضمن في الفوسفاط.

ناقوس الخطر يدق بصدد ظروف العمل بالمجمع الشريف للفوسفاط

إن اندام اي توضيح يخص الكادميوم، سواء بالتنبيه إلى الخطر أو الطمأنة من اندامه، فيما الامر يهم عشرات آلاف الأجراء ومات آلاف السكان، يزيد الشك والارتباب، لا سيما أن اعتبارات الريح هي الغالبة في هذا النظام الاقتصادي- الاجتماعي الهتمي الذي نعيش فيه.

إن ما يجري بمجمع الفوسفاط، من حوادث شغل متواترة وتعتميم على الأمراض المهنية، يدق ناقوس الخطر، ويتطلب مضاعفة الجهود وتوحيدها من أجل وقاية الشغيلة، وكذا سكان مناطق استخراج الفوسفاط وتصنيعه، وتعويض المتضررين، وفق منطوق عمالي بيئي.

أول الواجبات القيام برصد دقيق لكافة المخاطر المهنية بالمجمع الشريف للفوسفاط، من الاستخراج حتى التصنيع والتصدير. ما يعني إنجاز تقرير علمي شامل عن كافة المخاطر المهنية والبيئية في جميع منشآت المجمع، تشارك فيه المنظمات العمالية، بالاستعانة بخبراء نقابيين مغاربة ودوليين، وجمعيات سكان مناطق الاستخراج والتصنيع، على أن يكون لمسألة الكادميوم مكانتها كاملة في هذا التقرير، مع اسهام جميع الأجراء بالمعلومات عن المخاطر المعانية بأماكن العمل، ضمن حملة تحذيرية اعلامية شاملة.

توضع في ضوئه هذا التقرير خطة اجمالية للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية والأخطار البيئية.

ثاني الواجبات: التحسيس بالأخطار، والتعبئة والتنظيم من أجل الوقاية وتعويض المتضررين، والصياغة الجماعية للمطالب التي نرى في النادي العمالي للتوعية والتضامن أن يتقدمها ما يلي:

1- التزام الدولة المغربية بتطبيق الاتفاقية الدولية الخاصة بالصحة والسلامة في المناجم التي صادقت عليها دولة المغرب (الاتفاقية رقم 176) وصدرت بالجريدة الرسمية في 19 فبراير 2015. فمادت الثالثة تنص على وجوب ان تضع الدولة، وتراجع دوريا، وتطبق سياسة متسقة للصحة والسلامة في المناجم، وتتحدد بوجه خاص تدابير تنفيذ الاتفاقية.

2- خفض ساعات العمل بالمناجم، استخراجا وتصنيعا، لأنه شاق ومرهق يرفع احتمال الإصابة بالحوادث...

3- التطبيق السليم لقرارات وزير التشغيل 93.08 (6 نوفمبر 2008) الخاص بتدابير تطبيق مواد المدونة الشغل 281 إلى 291 الخاصة بحفظ صحة الأجراء وسلامتهم.

هذا القرار يتناول تفاصيل اعداد اماكن العمل، والنظافة، تصريف المياه المستعملة، مستودعات الملابس والرشاشات والمراحيض، تهوية، تدفئة، الاضاءة، الوقاية من الضجيج، أماكن الوجبات الغذائية، أماكن الايواء، الوقاية من الحرائق، الوقاية من حوادث الشغل [الجريدة الرسمية 5680].

4- إلغاء اسناد اشغال المجمع الشريف للفوسفاط لمقاولات من باطن (المناولة)، وترسيم جميع عمالها، إذ المعروف عالميا ان المناولة طريقة للتهرب من المسؤولية في المخاطر المهنية، وأن المقاولات من باطن تفرط الاستغلال في ظروف اندعام السلامة المهنية.

5- تحيين جداول الأمراض المهنية [جريدة رسمية 6306] لتلائم التطورات الحاصلة في عالم الشغل، سواء على صعيد التكنولوجيا أن تنظيم العمل.

6- منح صلاحيات فعليه فعالة للجان السلامة وحفظ الصحة، وللصالح الطبية للشغل، واستقلالها عن رب العمل. وزيادة عدد مندوبي السلامة في قانون المنجمي (ظهير 24 ديسمبر 1960)، ونشر تقاريرهم السنوية المرفوعة كل سنة في شهر يناير إلى المصلحة الاقليمية للمناجم بصدد التدابير الواجب اتخاذها فيما يخص السلامة.

7- التطبيق الدقيق لمرسوم 18 يناير 2019 المحدد لكيفيات ممارسة مفتش الشغل من اقية تطبيق قانون التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية [جريدة رسمية 6745] وتقوية جهاز تفتيش الشغل، بصلاحيات معززة، وبالعدد الكافي من العاملين وبالميزانية الكافية، وكذلك فيما يخص مفتشي الضمان الاجتماعي ومر اقبية.

8- اسناد التعويض عن حوادث الشغل و امراضه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبحالوقت التقاضي وتفايديا لتكاليف أتعاب المحامين.

9- تجهيز مستشفيات مناطق استخراج الفوسفاط وتصنيعه باللازم من معدات وأطر للتكفل بالحالات الحرجة، بدلا من نقل المرضى إلى مدن بعيدة.

ختاما، يتعين جعل مسألة الأخطار المهنية مجال تعاون داخل الصف العمالي والشعبي، وذلك بأحداث هيئة وطنية للتعاون بين الهيئات العمالية والحقوقية وجمعيات السكان للتنبيه إلى المخاطر المهنية والبيئية وسبل الوقاية وضمان تعويض المتضررين، فالنقص الحاصل في هذا المضمار مهول، وهذا الصدد بمد النادي العمالي للتوعية والتضامن يد التعاون إلى كل جهة عازمة عليه.

جهة الكفاح من أجل ظروف عمل وبيئة آمنين، لا يقل أهمية عن النضال من أجل الخبز والحررة.

نضالُ عمال فنادق موكادور ضد الطرد الجماعي: معركة كل عمال المغرب

تنتشر مجموعة فنادق موكادور التابعة لبينا هولدينغ، في عدة مدن بالمغرب. تضم سلسلة الفنادق التي أنشأت عام 1999، 12 فندقاً في خمس مدن (مراكش، الدار البيضاء، الصويرة، طنجة وأكادير، ومركز مؤتمرات يتسع لـ 5000 مقعد. وتعتبر من بين أكبر المجموعات الفندقية بالمغرب. يعمل لدى المجموعة آلاف العمال - ات بين مرسمين - ات ومؤقتين - ات، ففي مراكش لوحدها التي تضم 5 فنادق، يصل عدد العاملين - ات المرسمين - ات إلى حوالي 700 عامل - ة.

نضالنا ضد البطالة: من أجل التشغيل القار والتعويض عن الحرمان من العمل

أحدثت قرار وزارة التربية والتكوين والتعليم الأولي والرياضة، المتعلقة بشروط اجتياز امتحان الأطر التربوية والإدارية، هزة عنيفة في صفوف الطلاب الجامعيين - ات والشباب - ات الذين أنهوا دراساتهم - هن الجامعية من العاطلين - ات عن العمل والممارسين - ات لمن مؤقتة الذين يتحضررون للمشاركة في تجريب حظهم من اجتياز الامتحان السالف الذكر.

الحرمان من الحق في التوظيف في قطاع التعليم

يشتمل القرار على شروط فورية تقضي بالأب يتجاوز سن المترشح 30 سنة إضافة للمعدل المحصل عليه لنيل شهادتي البكالوريا والإجازة. معناه إغلاق باب الأمل في وجه جيش هائل من عشرات الألوف من الخريجين - ات الذين تراكم عددهم - هن عبر عقود، بسبب قلة المناصب التي يتم التباري حولها سنويا. شباب من تخصصات متنوعة (علمية، أدبية، قانونية) وحاملين - ات لشهادة الإجازة والماستر والدكتوراه. أعفت الدولة حصرا خريجي - ات كلية علوم التربية من شرط الانتقاء القبلي على أن يكونوا الوحيدون دون غيرهم - هن من يحق له التوظيف في التعليم في السنوات القادمة.

لا يتجاوز عدد مناصب الوظيفة العمومية طيلة السنوات الأخيرة 30 ألف، يخصص لقطاع التعليم الحصص الأكبر، فمئذ 2016 لا تقل مناصب التعليم عن 16 ألف منصب شغل فيما يوزع على باقي الوزارة ما تبقى من المناصب المقررة في قانون المالية رغم ادراجه في باب المصاريف المختلفة تطبيقا لتعهدات إزاء المؤسسات الامبريالية الداننة.

القرار إجهاد على مكاسب انتزعت بالنضال

القرار قصف عنيف في إطار هجوم استراتيجي شنته الدولة خلال العقود الأخيرة هدفه تفكيك الوظيفة العمومية وتحويل مكانة وأدوار التعليم العمومي في سياق إخضاع كل شيء لخدمة الرأسماليين ولتنطق السوق وتسليع الخدمات العمومية.

جاء قرار رفع سن التوظيف العمومي إلى 45 سنة ثمة نضالات حركة المعطلين وظل النضال لأجل التشغيل القار وضد المحاولات المتكررة للدولة للجهاز على التشغيل في الوظيفة العمومية محورا لنضالات كبرى لحركة المعطلين - ات بالمغرب، لكن الدولة أرادت إنهاء عقود من الصراع بضرية قاضية تنسف بها إلى الأبد مكاسب نضالات عقود سابقة.

إلى أين سيتجه خريجي وخريجات الجامعات والمعاهد العليا؟

تعلم الدولة بقرارها المشؤوم أن التشغيل في الوظيفة العمومية أصبح من الماضي، وليس لمئات الآلاف من العاطلين - ات الشباب إلا تدبير أمورهم بحثا عن العمل في القطاع الخاص. لكن ما يعرفه الجميع أن القطاع الخاص عاجز عن استيعاب أعداد الخريجين سنويا بدليل التزايد الكبير للعاطلين عن العمل، والأهم أن شروط العمل بالقطاع الخاص يطبعها خرق القوانين والأجور المنخفضة كما التهديد الدائم بالطردهم التعسفي.

إذن الدولة تريد جعلنا يدا عاملة مؤهلة وبسعر رخيص وخاصة للرأسمال لاستغلالنا متى شاء ويرمي بنا إلى قارعة الطريق متى يشاء.

يجب أن نجاهد سياسة الدولة الرأسمالية المتغصرة بمطلب الحق في الشغل القار، المحصن بكامل الضمانات القانونية، أو التعويض عن الحرمان من العمل الذي تتحمل الدولة مسؤوليته. أن الأوان لخوض معركة جماهيرية لإنهاء مأساة مئات الآلاف من الشباب المغربي الذي يفترق بهم وحش البطالة، مجبرين أن يظلوا يدا عاملة مجانية، في دورة لا تنتهي من التدريبات المهينة والتي لا تغير من وضعهم شيئا.

بقلم: البشير بنحلمة

وممثلي الفندق، بحضور ممثلي نقابة الاتحاد المغربي للشغل، وممثلي السلطة وممثلي مفتشية الشغل، يظهر أن المسؤولين عن فنادق رياض موكادور، يحاولون كسب الوقت، لزج اليأس والشك في نفوس العمال - ات. فالمقترحات تبين أن المسؤولين عن سلسلة الفنادق، لا تهتمهم الأوضاع الاجتماعية للعمال - ات الموقوفين - ات عن العمل لما يزيد عن السنة، ولا يكتفون للسنوات التي أفناها العمال - ات في العمل، لبراهم مالكو مجموعة موكادور الأرباح والثروات.

تقوم الإدارة من خلال مصلحة الموارد البشرية، بالاتصال فرديا بالعمال - ات، مُحاولَة إقناع كل عامل - ة بالاستقالة مقابل الاستفادة من تعويضات هزيلة تقدر بـ 25% من مستحقاتها - ات (تعتمد الإدارة في احتساب التعويض على الأجر الأساسي - غالبا الحد الأدنى للأجور - دون أخذ بالاعتبار الحوافز والعلاوات والتعويضات)، يُشاع بين العمال - ات أن حوالي 60 عامل - ة قبلوا بهذا الحل، في حين تروج الإدارة أن عدد المستقلين - ات تجاوز المائة عامل - ة.

كما أكدت الإدارة في جلسة حوار أثناء انعقاد اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة يوم 27 شتنبر 2021، أن العلاقة الشغلية بين الفنادق والعمال - ات لا زالت قائمة، وأن العمل سيستأنف بعد شهر رمضان 2022، لكن بدون أجور أو تعويضات، ما يطرح علامات الاستفهام، على الكيفية والوسائل التي سيعيش بها العمال - ات وأسرهم إلى ذلك الحين.

الرد العمالي

منذ بداية شهر يوليو قام العمال - ات بتأسيس فروع نقابية، تابعة للإتحاد المغربي للشغل، من أجل التصدي لطردهم - هن من العمل، كما قاموا بالعديد من الأشكال الاحتجاجية المختلفة: جرى تثبيت معصم أمام فندق رياض موكادور منارة، وتنظيم دوريات لحضور المعصم والأشكال الاحتجاجية، كما يتم تنظيم وقفات كل يوم تقريبا، أمام الفندق أو أمام فروع أخرى كسوق السلام التابعة لبينا هولدينغ، كما قام العمال - ات بالتنقل من مراكش، وبالتنسيق مع عمال - ات رياض موكادور باكاير المطريدين - ات من العمل، لتنظيم وقفة احتجاجية أمام المقر المركزي للفنادق بالدار البيضاء يوم الخميس 23 شتنبر 2021. ولا يزال الاعتصام المفتوح بمراكش والاحتجاجات مستمرة إلى غاية تحقيق المطالب المشروعة.

ليس ما جرى من توقيف لعمال - ات مجموعة فنادق رياض موكادور استثناء فطردهم من العمل، طال أيضا عمال - ات وحدات فندقية أخرى بمراكش، كالفندق كزني منارة بلاص، الذي قام رب عمله بطرد وتشريد حوالي 30 عامل - ة بما فيه جميع أعضاء - ات المكتب النقابي، ومنتهج البهجة النخيل الذي سرح حوالي 80 من العمال - ات. وبدون أدنى شك فالوضع يشمل عشرات الفنادق ودور الضيافة، والمعامل والأورش... وهذا ليس إلا صورة عما ينتظر عمال - ات باقي القطاعات، إن لم يمنع الرد العمالي الموحد ذلك.

لهذا يجب التعاون بين أنصار الطبقة العاملة والقواعد العمالية، بغض النظر عن انتمائهم النقابي وتنوع مهامهم، لتجسيد التضامن مع العمال - ات الذين يرمي بهم - هن أرباب العمل نحو البطالة القسرية، بغية كسر شوكة التنظيم النقابي بالقطاع السياحي على غرار باقي القطاعات.

بالتضامن العمالي وتوحيد الصفوف وتوسيع حملة التعبئة والنضال المستمر نستمكن من رد عدوان أرباب العمل وحكومتهم على حقوق الطبقة العاملة وتحصين مكتسباتها.

بقلم: المرأسل

توسّع الاستثمار في القطاع السياحي متواصل، بفضل الدعم العمومي المستمر الذي يستفيد منه الرأسماليون: إعفاءات ضريبية وقروض ميسرة ويدا عاملة مؤهلة وبخسة الأجور. يضحك الرأسماليون أرصدتهم البنكية ويحملون العمال - ات وأسرهم - هن تبعات تراجع الأرباح خلال الأزمات أو بسبب خلافات فيما بينهم، فيقلصون الأجور أو يغلقون أماكن العمل ويسرحون العمال - ات جماعيا.

كباقي أرباب العمل يستغل مالكو فنادق موكادور ظروف الجائحة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها البلد، وأزمة القطاع السياحي على الخصوص، للتخلص من العمال - ات المرسمين - ات والنيل من مكتسباتهم - هن، وتشغيل عمال - ات جدد بدون أدنى الحقوق وبأجور البؤس.

استثمار ظروف الجائحة لاستغلال العمال - ات

استفاد أرباب العمل من الدعم بملايير الدراهم، واستغلوا ظروف الجائحة، لتحميل العمال - ات كلفة الأزمة، عبر التخلص من العمال - ات المرسمين - ات، ومن الحقوق المتراكمة لعقود، وتشغيلهم - هن دون تكلفة، مقابل الاستفادة من تعويضات صندوق كورونا عبر صندوق الضمان الاجتماعي فقط، مع حرمانهم - هن من أبسط الحقوق.

قامت مجموعة فنادق موكادور بمراكش منذ بداية الجائحة بتوقيف العمل. استفاد العمال - ات الرسميين - ات من التعويضات المقدمة من طرف صندوق كورونا عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حين سرحت عشرات العمال - ات المؤقتين - ات، دون أدنى تعويض.

جرى استدعاء حوالي 40 عامل - ة، أثناء فترة الحجر الصحي، في وحدة موكادور منزه (عبارة عن شقق فندقية)، لاستئناف العمل دون مستحقات، باستثناء تعويض صندوق كورونا: 2000 درهم، ورفض بعض العمال - ات الاشتغال في هذه الشروط، مع حرمانهم - هن من استراحة الغذاء ومن التغذية التي كان يوفرها لهم الفندق قبل الجائحة. يتراوح الأجر الأساسي لعمال - ات سلسلة فنادق موكادور بين الحد الأدنى للأجور و6000 درهم. أما بالنسبة للأقدمية فتختلف من عامل - ة لآخر وتصل إلى حوالي 22 سنة عند بعض العمال - ات.

بمجرد توقف صرف تعويضات صندوق كورونا، توقفت الاستفادة من التعويضات العائلية والتغطية الصحية الإجبارية، بسبب تملص رب العمل من أداء التحملات الاجتماعية لدى صندوق الضمان الاجتماعي رغم تصريحه باستمرار العلاقة الشغلية.

في الوقت الذي جرى فيه توقيف فنادق مراكش وفندق أكادير عن العمل، وقبلهم بسنوات فندق الصويرة، لا زالت بعض فنادق المجموعة مستمرة في العمل من بينها فندق بطنجة (خمس نجوم)، وفندقين (4 و5 نجوم) بالدار البيضاء.

طردهم من العمال والعاملات

قرر العمال - ات استئناف العمل، بمجرد توقف تعويضات الصندوق، وتوجهوا للفنادق بتاريخ فاتح يوليو 2021 ليصطدموا بتغيير عمال الحراسة القدامى للفنادق بأخرين جدد تابعون لشركة المناولة "أثينا"، وإغلاق الأبواب في وجه العمال - ات ومنعهم - هن من ولوج الفنادق. كما تم طرد النزلاء وتوقيف العمال - ات من الوحدة المشتغلة "موكادور منزه". أما هذه الوضعية قام العمال - ات باستخدام مفوض قضائي لتحرير محضر يوثق المنع من الدخول لمقرات العمل.

بادر العمال - ات بمحاولات للتواصل مع المسؤولين (على مستوى إدارة الفندق وعلى مستوى الولاية)، رفضت محاولات اللقاء بمسؤول بدعوى عدم توفرهم - هن على تمثيلية قانونية.

قام العمال - ات المطرودون - ات لأربع وحدات فندقية بتأسيس مكاتب نقابية، حيث التحقوا بنقابة الإتحاد المغربي للشغل، التي كان عمال - ات فندق موكادور بلاص أكدال ينتظمون تحت لواءها.

حوارات وتماطل لكسب الوقت

في جولات الحوار التي تجري منذ شهر، بين ممثلي العمال - ات،

دروس نضال أجراء وأجيرات التعاقد المفروض وهولة قيادات النقابات إلى "الحوار القطاعي"

بقلم: وائل المراكشي

للمرة الثانية على التوالي تفضل القيادات المركزية النقابية هجران شارع النضال وميدان الإضراب للتحقق بدعوة وزارة التربية الوطنية لـ"الحوار". المرة الأولى هي إضراب التنسيق وإنزالها في شهر أكتوبر، والمرة الثانية في مسيرتين قطبيتين بمدينتي فاس ومراكش يوم 16 نوفمبر 2021.

مسيرة القطبين: انتعاش علينا الحرص على ألا يكون ظرفيا

تبقى تنسيقية أجزاء- ات التعاقد المفروض شلعة النضال متقدمة. عرفت مدينتي فاس ومراكش مشاركة آلاف الأساتذة- ات، وعلق على حجمها بعض المضاهيلين- ات يقول: "مشاركة فاقت التوقعات" ويضخ آخر يقول: "فاقت حدود المعقول!". ما يدل على تحول الكامن من استعدادات نضالية في صفوف الأساتذة- ات إلى فعل ميداني، ذلك الاستعداد الكامن الذي جرى كيمته بسبب الاقطاعات من الأجور والاعتقالات والمتابعات القضائية، فضلا عن ما بدأ وأنه استجابة لبعض المطالب (الإلحاق بـ CMR، الالتحاق بالزوج). كمن ذلك الاستعداد وعدم ظهوره على السطح هو ما يفسر مفاجأة العديدين- ات بالمشاركة التي فاقت التوقعات، وفي الآن ذاته قياسا إلى التراجع الكبير الذي عرفه النضال طيلة السنتين الماضيتين.

درس ذلك الرئيسي هو أن المعنويات والقتالية لا يمكن الحفاظ عليها دائما في خط تطوري، بل تتذبذب صعودا وهبوطا حسب مستجدات الهجوم ومقاومته وسياق هذه المقاومة.

يعزى تفوق المشاركة على التوقعات إلى ما كان قبل مسيرتي القطبين. فالانتصار في قضية وجدان سليم واضطرار الدولة إلى السكوت عمليا عن إجبارية جواز التلقيح بعد تطهرات جيرة في مراكز البلد (طنجة) البيضا، الرباط، أكادير، فاس...، كنا إشارة واضحة تقطعها شغيلة التعاقد المفروض على أن بالإمكان انتزاع شيء ما، ماذا سيكون ذلك الشيء: هل هو الإدماج واسقاط التعاقد أم تحسين ظروف الاشتغال في ظل نفس نمط التوظيف؟ ذلك كله مرتبط بميزان القوى، الذي تلمسه الشغيلة تجربيا وليس عن دراسة ووعي مسبقين.

السبب الآخر مرتبط بما أثاره تصريح وزير التعليم (شكيب بنموسى) على أن شهر نوفمبر سيحمل جديدا بخصوص الملف وتصریح بالنتيجة الرسمية باسم الحكومة مصطفيا يائسا بأن هناك "حلولاً مبتكرة" في ذات الصدد. فقد أثار هذان التصريحان أملاً بوجود "حل"، مع جهل ضمونه رغم أنه وارد بالتفصيل في "القانون- الإطار" و"النموذج التنموي الجديد"؛ لكن الغموض دائما مفر أكثر من الوضوح. حفزت هذه الأمل/الأوهام الاستعداد النضالي، بمبرر أن ضغطاً متزايداً "قد يجسّن العرض الوزاري". فضلا عن البحث على مجد المشاركة النضال- وان في وقت بدل الضائع- من أجل انتزاع المطلوب، خصوصاً إذا توفرت ضمانات لذلك الانتزاع، يتقى معه هؤلاء نظرة الإزراء بفعل تمتع بمكبس لم يساهموا في انتزاعه.

سبب ثالث هو مكان تنظيم المسيرتين. فنقلها من المركز (الدار البيضاء) إلى جيتي مراكش وفاس شجع ارتفاع نسب المشاركة. بعد الاعتقالات الأخيرة في أبريل وأكتوبر 2021، تكسرت فكرة أن العاصمة تعني الاعتقال في عقول الكثيرين. ومن الحكمة طبعاً عدم تقديم ضحايا مجانية، ولكن بدل أن يحدث ذلك إثر نقاش جماعي يفضي إلى تلك الخلاصة، بلغها الأساتذة- ات بشكل فردي وانقطعوا تلقائياً عن مسيرات المركز. والمشاركة في المسيرتين القطبيتين الأخيرتين تؤكد إحدى سمات الشعب عندما يكون في موقع ضعف: حساب دقيق لكلفة المشاركة في أي خطوة نضال وقد تأكد الأمر بخصوص الأشكال الجهوية السابقة حيث فتح بعضها بينما ترك بعضها الآخر لحاله، وحتى قمع الأول لم تنتج عنه اعتقالات أو متابعات. والاستنتاج هو: المسيرات المركزية تعني الاعتقال، وقمع أخف في المسيرات الجهوية. حتى هنا ظل التوتر واضحاً للعنان.

واكبت قوات القمع المسيرة تاركة لها مساحة محددة عليها ألا تتجاوزها، وهو ما ترم به المتظاهرون- ات، ملتجئين حتى (في مراكش) إلى شريط لا يتعدونه إلى الجانب الأخر الذي تحتله أجهزة القمع. لا يعني الأمر أن المراكز أصبحت محرمة، فلو تنادت النقابات إلى المشاركة ونسقت التنسيقية مع الفئات الأخرى التي احتجت في الرباط (ممرضين- أطباء- ات وشغيلة التربية غير النظامية والتعليم الأولي)، لتكتمنا من "فتح" هذه المراكز للاحتجاج مرة أخرى.

علينا ألا نغفل عن "رمزية" المدينتين: فاس حيث استطاع إنزال وإضراب جهويين رد الأستاذة وجدان سليم إلى عملها، ومراكش حيث نُظِم اعتصام جهوي ضمنا مع الأساتذة المسيرين. إن أثار ذلك على معركتنا دال وحاسم، فأقبل الشغيلة حاليا لديها الاستعداد للانخراط في معارك دفاعية تحافظ من خلالها على مكاسب المعارك السابقة، لكن استعدادها أقل للمشاركة في معارك تتطلب جهدا نضاليا أشد وبكلفة أعلى. قد يتعدل هذا المزاج إن تمكن الأساتذة- ات بنضالهم- هن الدفاعية من رد تعديلات مباشرة، ما يرفع المعنويات، وهذا يحتاج إلى بصيرة نضالية لن تأتي إلا عبر استحضر خيرة الانتصارات الجزئية والهزائم السابقة وفهم مستجدات هجمات الدولة. يدفع إغفال هذا السياق العديد مرة أخرى إلى البحث عن تفسير نجاح المسيرتين في التنسيقية ذاتها ويتعشع معها شعار "فخر الانتماء" والتزوع إلى الفتوية، ما سيهمهم في سرعة انطفاء هذه الدينامية الجديدة.

هل هذه الحماسة والمشاركة التي فاقت التوقعات مجرد حادث عرضي وظرفي؟ ستكون كذلك إذا لم تُحسّن قراءة الوضع في شموليته، بدل الانتماس في حالة انتشاء بنجاح خطوة اليوم وتقرير خطوات نضالية بناءً عليها وحدها، والبدء بمعرفة ما يُعدّه الزوارع فعلا ودور القيادات النقابية في ذلك هو مهمتنا الضرورية الأنية.

بدون تعبئة مُسبقة تهيّ آلاف الأساتذة- ات لفهم خطة الوزارة، فمهما كان اتجاه تلك الخطة سيؤثر سلبا على الحماس ويؤدي إلى فتور الهمة. إن كانت خطة الوزارة هي التماطل (وهو ما يبدو فعلا من بلاغها حول "الحوار القطاعي" 16 نوفمبر) فسيستجيب الكثيرون- ات أن الضغط لم يؤت أكله، ما مبرر مزيد الضغط. إذ؟ واستنتاج أن ما ليات بالنضال سيأتي بمزيج من النضال احتمالاً ضئيلاً ومقتصر على الطلائع الأكثر صموداً، وليس بمن استيقظ لتوه من مناخ الاستكانة. أما إن كانت خطة الوزارة تقديم تنازل فإن الكثيرين- ات سيستنتجون أن الضغط أتى أكله، وأن الظروف لا تسمح إلا بـ"تحسين العرض الوزاري"، وسيكون من المغامرة زيادة الضغط بما يمنح الوزارة ذريعة التملص، كما وقع مع سعيد أمزازي في يناير 2020 بمبرر أن الوزارة لا تتحاور تحت الإكراه.

شكلت مسيرتي فاس ومراكش فرصة ذهبية، إذ التقى آلاف الأساتذة- من كل مناطق البلد. فرصة كان لا زما استغلالها لتنظيم نقاش حقيقي حول خطة الدولة لتطبيق ما تبقى من "القانون- الإطار" و"النموذج التنموي الجديد" وهزم كل مقاومة ضدها وعلى رأسها تنسيقية التعاقد المفروض. لكن تقاليد الأشكال النضالية الحالية لا تتيح حتى إمكانية التفكير في ذلك. تُشغل الشعارات تسعة وتسعين بالمئة من مدة المسيرات والاعتصامات: لا نقاشات واستثناء كلمات تحرضية، والكلمة الختامية التي تكون عادة قراءة البيان الوطني) ولا منشورات توزع، فتقاليد الإعلام العمالي أقرت مع غيرها من تقاليد النضال العمالي الأخرى، ولم تتمكن بعد الأجيال الشابة من بعضها، رغم ما تنتجه وسائل التواصل الجديدة من إمكانات هائلة.

من شأن هذا النقاش والتوضيح أن يجعل الحاضرين- ات مدركين- ات لحجم العركة وبعثاتها بالنسبة للدولة وبالنسبة للشغيلة، وما يتطلبه ذلك من تطور لجهود الفهم والنضال. إن لم يجر استدرارك هذا النقص، قد يخبو الحماس الحالي وتتأكد ظرفيته، تماما كما وقع مع مسيرات الأقدام وإضراب المؤسسات في يناير 2021.

علينا ألا نتقصر على إبقاء شلعة النضال متقدمة،

بل حفز بقية النضالات والمشاركة في نضالات قائمة بنفس وحدي: نضالات شغيلة الصحة وباقي فئات شغيلة التعليم.

خطة الوزارة؟

ليس للوزارة خطة جديدة، فهي تطبق ما جرت المصادقة عليه في غشت 2019، أي "القانون الإطار 51.17 الوارذ جوهره في التقرير العام للجنة ترؤسها. ف"القانون- الإطار" منذ المصادقة عليه في البرلمان أصبح ملزماً لجميع الحكومات، ما لم يصدر قانون آخر ينسخه أو يفرض النضال إلغاءه أو تأخير تطبيقه. لذلك فامل أن يقدم "حوار" الوزير مع مخطط النقابية "حلا مبتكراً" وهمّ نزرعه في أنفسنا وتغذية هذه القيادات.

جزء من هذه الخطة كان عبارة عن إحدى مأخذ التنسيقية الوطنية على سياسة الدولة. اعتمد خطاب التنسيقية على ما أطلق عليه "ترافعا قانونيا" سعيا وراء تصديق الثغرات القانونية لإجراءات الدولة (وضمنها مخطط التعاقد) للتأكيد على لا قانونيتها وبالتالي مشروعية مطلب الإدماج.

كان أحد تلك المآخذ أن النظام المحدث للأكاديميات الجهوية (المرسوم 07.00) لا يمنحها صلاحية ترسيم المدرسين- ات، وعزّم الدولة حالها هو تعديل ذلك المرسوم بما يقول الأكاديميات تلك الصلاحية.

سُعيّرت ذلك تقنيا إحدى الهجمات الرئيسية على الوظيفة العمومية التي تسعى إلى القضاء على مركزيتها وتعويضها بتوظيف جهوي (في أفق اقليمي ومحلي حسب المادة 135 من "الميثاق الوطني للتربية والتكوين").

ورد في "حقيقة تنزيل مشاريع القانون- الإطار" ما سيقوم شكيب بنموسى بتنفيذه، بغض النظر عن خلاصات حوارها مع القيادات النقابية. فحسب مؤشرات تُتبع التنفيذ الواردة في هذه الحقيبة، تعمل الوزارة على إصدار "مرسوم خاص بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات الجهوية والجزيرة الرئيسية داخل آجال معقولة"، ويعني ذلك التثبيت القانوني لآلاف الأساتذة كشغيلة لدى الأكاديميات الجهوية وليس مركزيا لدى الوزارة كما تطالب التنسيقية.

ليس هذا بأمر محض تشريعي، بل هو في صميم خطة القضاء على الوظيفة المركزية وإحلال الوظيفة الجهوية محلها (نوصية تقرير البنك الدولي لسنة 2017). وهو ما نصت عليه حرقيا الحقيبة بقول: "اعتماد تدبير جهوي للموارد البشرية في انسجام مع النهج اللامركزي لمنظومة التربية والتكوين".

هل سعيّرت ذلك مكسبا أم تقفقا على المطلب الأصلي؟ كلا الجوابين صحيحين. فإصدار مرسوم في الجريدة الرسمية يثبت وضعية قانونية بعد أن كانت هشة وخاضعة لمزاج مدرء الأكاديميات، دون إغفال أن تطبيق المكاسب المقننة تخضع بدورها لميزان القوى؛ وأفضل مثال هو تهريب أرباب العمل من تطبيق مدونة الشغل. إن مرسوما يقتن وضعية التوظيف الجهوي أفضل بكثير من عمل بال عقود محددة المدة مع الأكاديميات الجهوية، ولكن هذا المرسوم أقل بكثير من الإدماج في نظام أساسي لوظيفة عمومية مركزية. قد يكون الأول جسرا نحو الثاني، إن استعملنا ذلك المكسب غير الناجز كرافعة لتعبئة المزيد من شغيلة التعليم، والفئات الأخرى من الشغيلة التي دمر التوظيف بالمقدرة شروط عملها (القطاع الخاص)، أو التي يهدد بتدبيرها (الصحة والجماعات المحلية). ولن يمنع ترسيم المفروض عليهم التعاقد مع الأكاديميات الجهوية النضال من أجل الوظيفة العمومية الفارة، بل سيساعد في تحسين شروط ذلك النضال.

هل سعيّرت بذلك تنازلاً من الدولة؟ طبعاً، خصوصاً إذا استحضرننا خطتها الأصلية: التوظيف بموجب عقود يجري تجديدها بشكل دوري مع تضييق ضمانات التجديد. لكن نضال التنسيقية ومجمل شغيلة التعليم فرض عليها الحديث عن "إلغاء التعاقد" و"التوظيف الجهوي بموجب مرسوم".

تلمة في صفحة 11

هل يعدل ذلك التنازل اتجاه هجوم الدولة؟ أبداً. فالهدف الاستراتيجي للدولة لا زال قائماً وهو هدم الوظيفة العمومية المركزية. والتوظيف الجهوي (بمرسوم أو بدهون) هو من معاول ذلك الهدم. لكن هذا التنازل يُطَبّق ذلك الهجوم ويخفف من وقعه، وهو بعد ذاته مكسب، يُحتسب لتنسيقية التعاقد المفروض.

الدولة مجبرةً حالياً على هذا التنازل. فتفجيرة المسألة الاجتماعية التي أبانت عن قسط يسير منها الاحتجاجات ضد إجبارية جواز التلقيح التي سرعان ما تحولت ضد تردي الخدمات الصحية وغلاء الأسعار واضرابات واحتجاجات نقابات الأطباء- ات والممرضين- ات، كلها أمور تدرك منها الدولة ضرورة التلويح بجزرة التنازلات، ما دامت عصي القمع غير قادرة على ضبط الوضع.

إذا جرى التعامل مع تنازل الوزارة بعقلية إما الإدماج أو لا شيء، ستكون قد اقرتنا جيرة "القضوية". وهو ما تمنناه الدولة وتدفعنا إليه، إذ ستتيح لها ذلك عزل "الأقلية المتطرفة" التي تريد إسقاط مخطط التعاقد، والأكثرية التي تريد تلطيف أوضاع اشتغالها. أو بالغة الشاعرة في صفوف مناضلي- ات التنسيقية بين من "يريد إلغاء العبودية" ومن "يريد تحسين ظروفها". وهذه الأخيرة، أي الأقلية، هي الأكثر تحسناً وبشكل غريزي، لميزان القوى واتجاه ميلاته بحكم أنها ليست موطنة بترسيمات نظرية مُسبقة تبحت عما يسوغها في الواقع، كما هو الحال مع "الأقلية المتطرفة". إن لم تتفخ هذه الأخيرة استعمال "تنازلات" الدولة من أجل ترسيم فكرة جدوى النضال في أذهان الشغيلة وتعبئة أقسامها الأخرى للانخراط فيه، ستنتج الدولة فعلا في دق إسفين عميق بينها وبين الأكثرية.

أمر آخر يندرج ضمن البرنامج الحكومي الذي يطبق بنموسى شقه المتعلق بالتعليم، وهو إصدار "القانون الأساسي لمهن التربية والتكوين"، الذي ورد بشأنه في حقيبة مشاريع القانون- الإطار: "تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية، من خلال نظام أساسي جديد، يقوم على مبادئ العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بتدبير المسارات المهنية...". وهو ما التزمت به بلاغة الوطنية للتعليم- كدش بالانخراط فيه حسب بلاغ 16 نونبر بعد "حوار" مع الوزير: "مواصلة الحوار حيث توقف (نتائج اللجنة الموضوعاتية للنظام الأساسي)".

وعندما نقراً "تدبير الموارد البشرية" و"الحكامة"، يجب أن نفهم منها تشديد الاستغلال عبر ما تُطلق عليه الدولة "اليات حديثة لتدبير الموارد البشرية"، وعلى رأسها اعتصار أكبر مردودية من الشغيلة مقابل أقل قدر من الحقوق. وضمنها طبعاً ما ورد في حقيبة مشاريع القانون- الإطار بخصوص الترقية: "إنجاز تقييم منظم للأداء المهني والمردودية وربطه بمنظومة الترقية"، وهو تطبيق لنوصية تقرير المجلس الأعلى للبحاسبات حول الوظيفة العمومية لسنة 2017 الذي انتقد المعايير القديمة الجماعية المتسمة بسرعة الترقى، وطالب بمعايير فردية قائمة على بطء الترقية والقبقرعة.

يتكامل هذا مع ما ورد في "البرنامج الحكومي" حول تعديل مدونة الشغل بما يسمح بتسريح المفاوضات داخل المقالوة وتشجيع اعتماد "حد أدنى جهوي للأجور"، وإن جرى تمير هذا الهجوم في القطاع الخاص، فلن يطول زمن نقلها إلى القطاع العمومي كما حدث مع التشغيل بالعدقة.

هذه هي خطة الوزارة، وكل "توسم خير" من بنموسى كما ورد في تصريحات قيادات نقابية عديدة، يعني تورية هذه الخطة وتغذية الأوهام سريعة الزوال.

شكيب بنموسى للقيادات النقابية: "لقد أجزتموني على ما أريد"

استجابات القيادات النقابية (كها دون استثناء) لتعبينه أخونش في جلسة عمومية بالبرلمان (13 أكتوبر 2021) بأن "هذا ليس وقت الإضراب بل وقت العمل، وعلينا بدءاً أن نتحاور". لم تُعلن أي قيادة نقابية إضراباً

دروس نضال أجراء وأجيرات التعاقد المفروض وهرولة

تتمه قيادات النقابات إلى "الحوار القطاعي"

تضامنيا مع القسم الأكثر استغلالا في شغيلة التعليم: المفروض علما التعاقد. إضراب أكتوبر (5 أيام) ونوفمبر (ثلاثة أيام) ومسيرة مركزية بالرباط وقطيبتين بمراكش وفاس، لم تدع أي قيادات نقابية للمشاركة فيها، باستثناء مبادرات مكاتب إقليمية تشكل نقطة مضيقته في ظلام الالتزام بالسلم الاجتماعي من أعلى الأجهزة.

مغزى هذا الوحيد هو أن القيادات النقابية ترسل إشارات واضحة إلى الدولة بأن واجها فيما يخص الحفاظ على السلم الاجتماعي قد أدته على أحسن ما يرام، وأفضل دليل على ذلك أنها بدل تعزز التعينات النضالية القائمة كتفتي بمشاهدتها. وأن الدولة ملزمة بدورها أن تدفع المقابل: وعلى رأسه "المقاربة التشاركية" و"التعاون مع الشركاء الاجتماعيين" و"مأسسة الحوار الاجتماعي"، وهي مطالب لا يخلو منها أي تصريح أو بيان من القيادات النقابية.

بعد جلسة الاستماع الأولى (أكتوبر) عقد الوزير "حوارا" في 16 نوفمبر، سرعان ما أصدرت الوزارة بلاغا حول مجرياته. استجاب بنومسي (مديناوعلو) صعيد النوايا لمطلب عزيز على قلوب القيادات، فأورد في بلاغ الاجتماع ما يلي: "تبتكر خارطة الطريق الجديدة هاته على منهجية جديدة للعمل المشترك. تقوم على دراسة الملفات المطلوبة لموظفي القطاع، كما تقوم على آلية اشتغال مضمونة، في إطار لفتات الواجب وتوضيح كل ما سيتم القيام به من خطوات على المدى القريب والمتوسط". كما أي "مأسسة الحوار الاجتماعي"، كما تطالب به القيادات النقابية دائما.

لم يفت البلاغ الإشارة إلى تمثين مثلي النقابات التعليمية "لمقتراح إرساء خارطة طريق مشتركة" واستعدادهم للعمل مع الوزارة والانخراط في تنزيل هذه الخارطة التي ستتمكن من بناء حوار قطاعي مثمر وإيجابي يقوم على مبادئ الإنصات والتفهم والتعميم المشترك". وهو ما أكد بدوره بلاغ النقابة الوطنية للتعليم- كدش بقول: "تم الاتفاق على مباشرة حوار قطاعي... ابتداء من الجولة المقبلة، والتي ستعقد يوم الثلاثاء 23 نونبر 2021، وهو نفس ما ورد في بلاغ الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي.

لكن الإشكال ليس في المنهجية وحدها بل في المضمون أيضا. "خارطة الطريق الجديدة هاته" التي استجسنتها للقيام بالحوار هي- حسب ذات البلاغ- "النموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى تحقيق "هضبة تربوية مغربية" تركز على منظور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2025 والقانون الإطار المنبثق عنها". ومعلوم الدور الذي سطره "النموذج التنموي الجديد" للنقابات: "تعبئة النقابات والغرف المهنية في إطار مهمة الوساطة التي تقوم بها". وما دام بلاغا النقابيين لم ينف ما ورد في بلاغ الوزارة من "تمثين واستعداد النقابات" فسناخذ ذلك بأنه صحيح.

إن مطالب القيادات النقابية بخصوص "المقاربة التشاركية" و"الشراكة الاجتماعية" و"مأسسة الحوار الاجتماعي" هي نفس ما تريد الدولة تطبيقه وديجته في "النموذج التنموي الجديد"، ومن حق شريك بنومسي أن يغني بعد انتهاء الجلسة: "لقد استجرتنا تلك على ما أريد".

وإن المراكشي

وصف بليغ لوضعنا النقابي على لسان رب عمل



بقلم: شيماء النجار

من أجل تنسيق من أسفل

أحيانا، ويضع حدة غريزتهم الطبقية، يكون أرباب العمل قادرين على تقديم قراءات سياسية سيديدة لما هو عليه وضع الصراع الطبقي. ويصدق هذا على وضع الحركة النقابية المغربية، التي يدرك القاصي والداني، وضع التشتت العام وتبعيتها إما لدولة أرباب العمل وأحزابهم تسعى لتشديد الاستغلال أو أحزاب معارضة ليبرالية تريد تلطيفه.

خاطب رئيس حكومة الواجهة عزيز أخنوش ممثلي النقابات خلال جلسة استماع بمجلس المستشارين (13 أكتوبر 2021) قائلا: "أهيا القياديون، لقد أعدنا لكم برامجا، وتريدكم أن تكون شركاء لنا"، والتفت يبحث عنهم في مدرجات البرلمان متسائلا: "يوجدون هنا وهناك، اليس كذلك؟". وأضاف ساخرا: "أنا أفهم أن كل طرف نقابي في جبهة".

هل يمكن أن نجد توصيفا عن وضع نقابنا أفصح من هذا الذي تقدم به رب العمل عزيز أخنوش والذي يرأس حكومة واجهة أرباب العمل؟

الكل يدرك الأسوار العظيمة التي شيدتها القيادات النقابية للفصل بين شغيلة المغرب المشتتة أوصالها بين أدع نقابية موالية إما لأحزاب برجوازية أو للدولة مباشرة. هذا في وقت تتوطد فيه الوحدة الطبقية لأرباب العمل عب نقابهم "الاتحاد العام لمقاوات المغرب" فضلا عن جهاز الدولة ذاته.

طبعًا، لا يقتصر واقع أن كل طرف نقابي في جبهة" على طريقة توزيع مقاعد الجلوس في قاعة مجلس المستشارين. فالواقع أكثر تعبيرًا من كلمة رب العمل أخنوش، وهو لم يبق إلا بنقل هذا الواقع وترجمته إلى كلمات ساخرة.

وبالاقتصار على مجلس المستشارين ذاته، لا يوجد هناك أدنى تنسيق بين ممثلي الأجزاء. ات. فبتاريخ 27 ماي 2021 نظم فريق الاتحاد المغربي للشغل بالمجلس يوما دراسيا حول موضوع "التحولات الهيكلية لقطاع الكهرباء، لأية أهداف وأبوية تكلفة". بتاريخ 5 نوفمبر نظم نفس الفريق يوما دراسيا حول موضوع "مشروع قانون المالية 2022 ومدى استجابته لتطلعات الأجزاء وهانات التنمية محور يوم دراسي بالدار البيضاء". استدعى فريق الاتحاد المغربي للشغل في كلا اليومين الدراسيين ممثلي الدولة وخبراء الاقتصاد الليبراليين، غافلا عن ذوي الخبرة الأولى بالمحضور: أي ممثلي الأجزاء داخل نفس الغرفة، فضلا عن حركات النضال الأخرى التي ستكوني شراحتها العمالية والشعبية بنار مقتضيات قانون المالية.

لم يقتصر الأمر على فريق الاتحاد المغربي للشغل، بل أتى نفس الفعل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي نظمت يوما دراسيا حول "مشروع قانون المالية 2022 وسؤال العدالة الاجتماعية" بتاريخ 11 نوفمبر 2021، حريصة بدورها على استبعاد الأطراف النقابية ومستدعية خبراء اقتصاد ليبراليين، قد يبدون تقنيين إزاء سياسات الدولة لكنهم يتفقون معها على أرضيتها العامة (حفز القطاع الخاص وإزالة كل ما يقف وجهه)، وكان الطبقة العاملة عقيمة ولم تلب من صلبها من يحلل قانون مالية الدولة (وغيره من السياسات الطبقية) ويستنتج منه المصالح الطبقية التي يعبر عنها ويقترح مطالب عمالية وشعبية.

ليس هذا مرة أخرى إلا ترجمة لواقع تمزيق أوصال النقابات/ أدوات نضال الشغيلة بين قيادات بيروقراطية موالية لأحزاب غير عمالية/ برجوازية (ليبرالية ورجعية) كما هو الحال مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (فدرالية اليسار الديمقراطي) والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (العدالة والتنمية) والاتحاد العام للشغاليين بالمغرب (حزب الاستقلال) والمنظمة الديمقراطية للشغل (حزب الأصالة والمعاصرة) أو موالية مباشرة للدولة (الاتحاد المغربي للشغل). وقامت كل

هذه القيادات النقابية بدعوة "الطبقة العاملة" للتصويت في الانتخابات الأخيرة: أي التصويت للحزب الذي يهيم على قيادة كل نقابة على حدة.

كانت نتيجة هذا التمزيق لجسم الشغيلة وتوزعه بين نقابات يهيم عليها بيروقراطيات حزبية وموالية للدولة، تجرؤ رب العمل عزيز أخنوش رئيس حكومة الواجهة على تحديد الخطوط الحمراء التي لا يجب على النقابات والشغيلة تجاوزها. خاطب أخنوش ممثلي الأجزاء بمجلس المستشارين قائلا: "نحن في حاجة إليكم وستنحاور معكم... كل صراحة دون أن نضيع وقتنا أو أن نضيع وقتكم. ما نستطيع تقديمه سنخبركم به وما نعجز عنه سنطلب منكم انتظار حلول أوأها... فهذا ليس وقت الإضراب، إنه وقت العمل... وعلينا أولا أن نتحاور".

وفي حديثه على أن الوقت ليس ملائما للإضراب كان يلجح إلى تسيقية التعاقد المفروض التي كانت عازمة على خوض إضراب لخمسة أيام في شهر أكتوبر. ولم يتجرأ أي فريق برلماني على رفض تدخل رب عمل (ورئيس حكومة واجهة أرباب العمل) في شؤون محض نقابية وعمالية. وكان السكوت علامة رضا، شهدنا سوابقه في قبول القيادات النقابية للاقتطاع من أجور المضربين بمرور قاعدة "الأجر مقابل العمل، وها هي ذات القيادات النقابية تقبل بالمزيد من تقييد حق الإضراب بقبولها التفاوض حول "مشروع قانون تنظيمي للإضراب".

تعدى هذا السكوت مجال الكلام من منبر مجلس المستشارين، وشمل أيضا مجال الفعل النضالي. إذ لم تعد أي قيادة مركزية إلى الدعوة إلى إضراب تضامني مع إضراب شغيلة التعاقد المفروض، ونفس الشيء مع الاحتجاجات الشعبية ضد فرض جواز التلقيح وغلاء المعيشة وتردي خدمات الصحة العمومية...

هكذا إذن تساهم هذه القيادات في تطبيق الإطار المرجعي للبرنامج الحكومي الذي يشكله تقرير "لجنة النموذج التنموي" الذي حدد النقابات وظيفتها (وهي ذات الوظيفة التي حددها دستور 2011): "تعبئة النقابات والغرف المهنية في إطار مهمة الوساطة التي تقوم بها. إن تعزيز كفاءة هذه الهيئات ووساؤها ومشروعيتها سيجعل منها شركا ذا مصداقية بالنسبة للدولة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الترابي".

وهي ذات اللغة التي تحدث بها عزيز أخنوش في جلسة الاستماع أنفة الذكر، وطيلة هذه الجلسة كانت آمال العمري رئيسة الفريق البرلماني للاتحاد المغربي للشغل تحرك رأسها صعودا وهبوطا مومنة باتفاقها مع مضمون كلام رئيس حكومة أرباب العمل!

إن الجسم اليساري المتواجد داخل الاتحاد المغربي للشغل، هذا الجسم اليساري بمختلف أصوله وانتماءاته، أمام امتحان قاس، ليس إلا استمرارا للامتحانات السابقة: إما تبرير الممارسة النقابية لقيادة الاتحاد المغربي للشغل بالشهادة زورا على أن النقابة مستقلة عن أرباب العمل والأحزاب والدولة، وأما التقدم بخط نقابي طبقي مستقل عن تلك القيادة، خط قائم على مجابهة هجوم الباطرنا ودولتها بمطالب عمالية وشعبية يجري الإعداد لتحقيقها عبر التعاون الطبقي والنضالي الصادق مع نقابات الشغيلة الأخرى، بدل التعويل على إقناع الدولة والبرجوازية عبر ندوات في صالات مكيفة ومغلقة.

نفس الشيء ينطبق على الجسم اليساري المشتغل داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ولكن من ينسب نفسه لمصالح الأجزاء- ات في النقابات.

الانقلاب العسكري في السودان: محاولة أخرى لتصفية الثورة السودانية

قام الجيش السوداني بانقلاب عسكري ثاني في أقل من سنتين، وتخلص من رئيسه عمر البشير عندما تأكد لديه أن الثورة الشعبية تهدد باستئصال أركان النظام الحاكم، فأزاح البشير ليحافظ على نظامه، تماما كما حصل في مصر والجزائر. أبعد من ذلك إنه درس التاريخ، فالمصالح الطبقية هي أساس الحكم، والفرد سواء كان رئيسا أو ملكا، مدينا أو عسكريا، يؤدي دوره في خدمة تلك المصالح، وكل ثورة ابتلعت طعم الخديعة باكتفائها بإسقاط الديكتاتور، ستعرض للقصاص الشديد من أركان النظام الذي هزته الثورة دون أن تغيره من الجذور.

بقلم: أحمد أنور

قام الجيش السوداني بانقلاب عسكري ثاني في أقل من سنتين، وتخلص من رئيسه عمر البشير عندما تأكد لديه أن الثورة الشعبية تهدد باستئصال أركان النظام الحاكم، فأزاح البشير ليحافظ على نظامه، تماما كما حصل في مصر والجزائر. أبعد من ذلك إنه درس التاريخ، فالمصالح الطبقية هي أساس الحكم، والفرد سواء كان رئيسا أو ملكا، مدينا أو عسكريا، يؤدي دوره في خدمة تلك المصالح. وكل ثورة ابتلعت طعم الخديعة باكتفائها بإسقاط الديكتاتور، ستعرض للقصاص الشديد من أركان النظام الذي هزته الثورة دون أن تغيره من الجذور.

الجيش رأس حربة الثورة المضادة

أعلن البرهان رئيس مجلس السيادة حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان، وحل المجلس السيادي الانتقالي والحكومة، وعلق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية الانتقالية، وجد لجنة "إزالة التمكين"، دون أن يغفل عن المعبود في كل الانقلابات العسكرية من خداع التعهد بتسليم الحكم للمدنيين عبر انتخابات تنظم مطلع 2024 وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتنصيب مجلس التشريع والمحكمة الدستورية قبل الانتخابات.

وفق الإعلان الدستوري المؤقت يتولى الجيش والمدنيون قيادة الفترة الانتقالية (مدتها 53 شهرا) المهتدة لانتخابات عامة تسفر عن مؤسسات تشريعية وتنفيذية مدنية على أن يتولى الجيش قيادة المرحلة الأولى التي تنتهي في نونبر القادم... إنه تراجع مأساوي عن النقطة التي توقفت فيها ثورة ديسمبر 2019.

فمع اقتراب موعد تسليم العسكريين قيادة مجلس السيادة الانتقالي للمدنيين تصاعدت مؤشرات عديدة تدل أن قبول قيادة الجيش، التي تمثل عصب النظام، بانمحاء نظامها المستبد والفاقد طواعية مجرد سراب مستحيل التحقق، وإن كان هذا السراب قد غذى لئدة أوهام من كان يعول عليه.

على غرار ما وقع في مصر قبل انقلاب السيسي، مهد قادة الجيش لانقلابهم بتصريحات تحمل الحكومة المدنية مسؤولية الصعوبات الاقتصادية واضطراب التموين بالخيز والمجروفات وندرت المواد الغذائية وغالما، وحرص قيابل الشرق على اغلاق بورتسودان المنفذ الرئيسي لتموين البلد، واغلق الطرقات بداع مطالب أقاليمية محلية، دون إغفال مطلب إسقاط الحكومة المدنية وتولي الجيش السلطة. واستقدم الجيش بمساندة فصائل من حزب عمر البشير وأحزاب حليفة له محتجين اعتصموا ضد الحكومة المدنية وطالبوا بإسقاطها وتولي الجيش السلطة لوحده. وقبل ذلك حديث عن مواجهات مع مجموعة إرهابية وإعلان عن إحباط محاولة انقلابية في صفوف الجيش، كل تلك المناورات كان هدفها تأزيم الأوضاع وإثارة البلبله للتعطية على الانقلاب الحالي.

قال "ياسر عرمان" مستشار رئيس الوزراء حمدوك أن قادة الجيش "لديهم مخاوف وطموحات ومصالح"، لكن ما لم يقله أن الثورة عليها القضاء على طموحاتهم ومصادرة مصالحهم، وعلمهم فعلا الخوف من حتمية محاسبتهم على جرائمهم.

يُسيطر الجيش على عدة شركات اقتصادية ويحتكر إنتاج وتصدير الذهب في مناجم عديدة، واستحوذ على عدة شركات كانت في ملكية عائلة عمر البشير، كما أن قاده متورطون في عمليات تجنيد المرتزقة للقتال في عدة مناطق كاليمين وليبيا. وقادة الجيش الحالي هم جزء من نظام عمر البشير، وهم الأداة التي نفذت كل الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الشعب السوداني. فأى عاقل يظن أنهم سيعودون إلى ثكناتهم وهم على يقين أنهم لن يبقوا سالمين بسبب ما ضيقتهم العفن، إنهم سينارون وسيقاتلون حتى تلحق بهم الهزيمة ويُجرّون بالسلاسل إلى محكمة الشعب أو ينتصروا ويستمرّوا في استبادهم وفسادهم.

وأبعد من الحرص على مصالحهم، هناك تحدي الثورة الشعبية



دونها:

– الأولى الجيش كمؤسسة تعكس التراتبية التي تحكم المجتمع. فالقادة العسكريون هم جزء من نظام الثورة المضادة وكل سعي للتوافق معهم سيؤدي حتما إلى عودة الثورة المضادة على ظهر الدبابة أو ببذلة المدنيين، وبالتالي فإن قادة الجيش هم أشد أعداء الثورة السودانية، وعلى الثوار مخاطبة وإفهام إخوانهم من صغار الجنود أن قادتهم يأمرهم بقتل إخوانهم دفاعا عن مصالحهم الخاصة، لا دفاعا عن شعارات وطنية كاذبة. يجب نقل الصراع إلى مؤسسة الجيش لعزل القادة من قبل جنود القاعدة وهذا أفضل خيار لحماية الثورة من بنادق الجيش بدل السعي للتوافق معها.

– الثانية هي الخيارات الاقتصادية الكبرى التي تُطبّقها الثورة. فالإمبريالية العالمية تترى بثروات الشعب السوداني وتتخضر للقفز لنيل الحصص وتخوض تنافسا شرسا بينها. السودان بلد كبير وغني بالثروات لكن سيكون مجرد بقرة حلوب للمصالح الرأسمالية إذا قبل أن يخضع لإملاءات المؤسسات الإمبريالية. ولن يحصد الشعب السوداني سوى ما تحصده شعوب قارتنا، التي تُستنزف بشراسة وتشتبع بلدان الشمال وشعوبها وتموت من الجوع وتُموّل بنوك الإمبريالية، وهي غارقة في الديون وتمدها بالمواد الأولية ببخس الثمن وتشتريها مصنعة بالغال، وأصبحت أراضيها تحتضن القواعد العسكرية وتبشها الصراعات المسلحة. يجب على الثورة السودانية أن تحذر من صداقة الذئاب الإمبريالية، وأن تحرص على ألا تذهب تضحيات شعبها هدرا فالثورة المضادة العالمية المتربصة أشد خطرا.

فقط حكومة ثورية قادرة على تحقيق مطالب الثورة، ودرء مخاطر الثورة المضادة، والمدمومة من الرجعية الإقليمية والإمبريالية العالمية. ولن يتأتى تشكيل مثل هذه الحكومة بناء على توافقات وحلول وسطى مع رأس حربة الثورة المضادة. المهمة ذات الأولوية أمام الثورة السودانية هي المركز السياسية والتنظيمية للجان المقاومة الشعبية تصعيدا من أسفل، للوصول إلى عقد مؤتمر وطني لتلك اللجان عبر الانتخاب من أماكن العمل والأحياء السكنية والكتبات بالنسبة للجنود وصغار التجار. هذا المؤتمر الوطني الذي سيشكل أول جمعية وطنية منتخبة في تاريخ السودان والتي تمتلك الحق الحصري في تشكيل حكومة الثورة، وستفك النظام القديم ويتملك الشعب عبرها خيرا، لتكون السودان عبر هذا المسار فاتحة استئناف السيرورة الثورية العربية والمغاربية التي لا زالت متقدة رغم عنف الثورة المضادة وأزمة جاححة كوفيد.

القادمة من الأعماق، والتي تنظمت ذاتيا عبر لجان المقاومة الشعبية. فالجيش هو المؤسسة القمعية القادرة لوحدها على رد تلك الثورة على أعقابها، ومن هنا محاولات التوافق العديدة التي يدافع عنها قسم مهم من قوى "الحرية والتغيير"، بينما يراهن القسم الآخر على استعمال تلك الثورة في حدود الضغط على الجيش دون الوصول على إسقاطه.

الثورة الشعبية حية لكنها في حاجة إلى أن تتخلص من ترددتها

شن الجيش فجر الاثنين حملة اعتقالات شملت وزراء ووالى الخرطوم وقيادات سياسية ومنظمات مناضلة. انتشر الجيش والشرطة بالعاصمة وبمختلف المدن وأغلقت الجسور وتم قطع الانترنت والهاتف والكهرباء عن أجزاء العاصمة.

جاء رد الشعب السوداني على الانقلاب العسكري قويا، نزل الالاف إلى الشارع وتحركت لجان الأحياء وأقيمت المناريس، تدفقت مسيرات حاشدة وبرز دور النساء والشباب في طليعة تنظيم المقاومة الشعبية، وتوجهت الجماهير صوب القيادة العامة للجيش رغم تحذيرات بتجنب ذلك، وتجاوزوا الحواجز وأمطروهم "الجانجويد" بالرصاص الحي، وسقط ما لا يقل عن 10 شهداء وعشرات الجرحى. كما شهدت باقي المدن نضالات شعبية مقاومة للانقلاب.

أعلن "تجمع نداء الحرية والتغيير" و"تجمع المنينين السودانيين" و"نقابات قطاعية" و"لجان الأحياء" تنديدها بالانقلاب، ودعت إلى العصيان المدني حتى إسقاطه. كما دعى الحزب الشيوعي إلى الإضراب السياسي والعصيان المدني حتى هزم الانقلاب. لكن المعضلة القائمة هي ما بعد الإضراب السياسي وإسقاط الانقلاب. لا يتقدم الداعون إلى هذا الإضراب والإسقاط إلى أي نموذج محدد من السلطة، ويظلون في حدود نفس الشعارات السياسية التي أوصلت الثورة إلى مأزقها الحالي: دولة مدنية ديمقراطية، ما سيفتح الباب من جديد لأوهام وسراب "التوافق" مع قسم من السلطة العسكرية، مادام الحرص على المؤسسة العسكرية بُدئ إيمان عند جميع القوى الثورية بالبلد.

أبان الشعب السوداني عن قوة شكيمة العزيمة، وإصرار قوي على تحقيق ثورته باستئصال جذور ديكتاتورية البشير بمدنييه وعسكرييه، وإقامة نظام آخر يلي طموحاته: في السيادة وتأميم ثرواته الوطنية والقطع مع الاضطهاد القومي والديني والمجالي وحماية الحريات الديمقراطية.

هناك قضيتين رئيسيتين تستدعيان الجسم والحزم من جانب قوى الثورة التي تعي أن تلبية مطالب الشعب السوداني مستحيلة

السودان. أداة الحركة المعارضة للانقلاب: لجان المقاومة

مقابلة مع رجاء مكاوي

عندما اعتقل جنرالات السودان أعضاء مدنيين في الحكومة، واستولوا على السلطة في يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر [1]، واجهوا انتفاضة شعبية حاشدة. انتشرت الإضرابات الجماهيرية والعصيان المدني في البلد برمتها فيما تلا من أيام. وفي 30 تشرين الأول/ أكتوبر، اجتاحت مسيرات احتجاجية هائلة معظم المدن الكبرى. كانت القوة الدافعة لموجة الثورة السودانية الجديدة هذه متمثلة في لجان المقاومة ومنظمات الأحياء التي اضطلعت بدور حاسم في تعبئة Solidarity الناشطة والكتابة السودانية رجاء مكاوي حول موضوع لجان المقاومة وما تطرحه من مطالب.

من ينظم المقاومة ميدانياً يوجه الجيش والمليشيات؟ رجاء مكاوي: تنظمتها أساساً لجان المقاومة، وحتى تجمع المهنيين السودانيين [2] تراجع وبيدونه تحول إلى دور دعم لولا أوقف لجان المقاومة من خلال اعتماد وجهات نظرها ونشر مطالبها على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به.

ما مدى استقلال لجان المقاومة عن تحالف قوى الحرية والتغيير الذي هيمنت في المكون المدني في الحكومة الانتقالية؟

من الصعب الإجابة عن السؤال. على مدى العامين الماضيين، اضطلع شباب لجان المقاومة على نحو واضح بدور تنظيم وتعبئة إلى جانب انتماءاتهم السياسية. مع ذلك، لم يكن هذا الدور شاملاً وبارزاً في الأحياء المرتبطة تاريخياً بالأحزاب التقليدية، مثل حزب الأمة في أم درمان [مدينة كبيرة جداً في السودان تقع أمام العاصمة الخرطوم على نهر النيل] وفي مدينة بحري (المعروفة أيضاً باسم الخرطوم بحري) مع الحزب الاتحادي الديمقراطي. تشكلت ظاهراً مماثلة في الأحياء الجديدة للطبقة الوسطى بالخرطوم، مثل جبرة، حيث كانت لجنة المقاومة تابعة سياسياً لحزب المؤتمر الوطني (حزب مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين عالياً).

لم يتضح إلى أي مدى بذلت هذه الأحزاب جهداً سياسياً من حيث الأجنحة، سواء مالياً أو مؤسسياً، أو ما إذا كانت أرست قواها رسمياً في اللجان أو وضعت كوادرها لتلبية قدراتهم. لم تنشر هذه المجموعات أي أساليب أو نوايا البرنامج السياسي منذ الثمانينيات، ولا تتحدث عن حاجات الشباب، وما دفع الشباب إلى إيجاد مساحات ومؤسسات سياسية بديلة هو الفراغ الذي أحدثته.

إن عجز الأحزاب أو عدم رغبتها في استثمار وزن لجان المقاومة السياسي الجديد، بعيداً عن الهياكل الرسمية والتقليدية للسلطة، قديعاً يعني أيضاً انخراطها في هذه اللجان بالذات سطحي.

والسؤال الواجب وضعه وتلزم الإجابة عليه في هذا الطور هو معرفة أي مدى تستجيب تعيبتها ميدانياً للدينامية السياسية الداخلية لعملية الانتقال [من حيث المواجهات بين القطب المدني والقطب العسكري]، وهو انتقال مؤسسي بات بعيداً عن دينامية الشارع السياسي.

ماذا تتصديق بالأحزاب «التقليدية» وأهياكل السلطة «التقليدية» في سياق السودان؟

أنا أشير إلى شكل معتدل من الإسلام السياسي يصيغ السلوك اليومي، في حالة حزب الأمة، فإن طائفة الأنصار الدينية (التي تعود إلى عهد محمد المهدي في أواخر القرن التاسع عشر) سبقت تشكيل الحزب، يستمد الحزب قاعدته السياسية ومعالجه الاجتماعية من هذه الطائفة، فضلاً عن غيرها من الأعراف الاجتماعية مثل نزعة المحافظة بصدد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتمايز العرقي والاثني واندماج السلطة السياسية والدينية.

ما هي مطالب التعبئة الجماهيرية حالياً وكيف صيغت؟

أصدرت لجان التنسيق الثلاث في الخرطوم الكبرى -الخرطوم وبحري وأم درمان- بياناً مشتركاً يحدد مطالبها الرئيسية. ترجمتها ويمكن قراءتها أدناه. ومنذ ذلك الحين، أعيد نشر هذه المطالب واعتمادها من

قبل اللجان الشعبية ومجموعات المجتمع المدني وتجمع المهنيين السودانيين والحزب الشيوعي ومختلف النقابات. وهي كالتالي:

1. إسقاط الانقلاب العسكري وتسليم السلطة كاملة للمدنيين
2. تسليم جميع أعضاء المجلس العسكري الانتقالي لمحاكمات عاجلة وفورية بتهمة الانقلاب العسكري.
3. لا حوار ولا تفاوض مع أي من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي وكل أعضاء اللجنة الأمنية ورفض المحاور الدولية.
4. حل كل المليشيات المسلحة وإعادة تكوين قوات الشعب المسلحة - خلال فترة محددة- وفق عقيدة وطنية هدفها حماية حدود الوطن وحقوق الشعب في الحرية والسلام والعدالة.
5. إبعاد القوات النظامية من العملية السياسية نهائياً، بتجريم ومنع ممارسة السياسة من قبل العسكر.
6. تكوين كافة هيكل السلطة الانتقالية في فترة محددة، بإشراف الأجسام المهنية والأكاديمية ذات الصلة.
7. الاستقلالية التامة لسيادة الدولة السودانية فيما يخص كل القرارات الاقتصادية، السياسية، والأمنية.

على المستوى التنظيمي، اقترحت لجان المقاومة (CR) خارطة طريق في الخرطوم الكبرى، بتعاون مع الحزب الشيوعي، وتجمع المهنيين السودانيين (APS) والمجموعات اليسارية، والتي ناقشت إمكانية إنشاء هيئة سياسية لقيادة الانتفاضة، تتشكل من نسبة 40% من أعضاء متحدرين من النقابات ونسبة 50% من أعضاء لجان المقاومة ونسبة 10% من الشخصيات العامة المعترف بها. اقترح تجمع المهنيين السودانيين هذه الصيغة ولكنها لم تحظ بعد باعتراف لجان المقاومة أو قبولها.

تبدو أمثلة أخرى للجهود التنظيمية خارج الخرطوم وفي مختلف الولايات (منذ عام 1997، تحولت الهياكل الإدارية الإقليمية إلى نظام فيدرالي في 26 ولاية) أكثر تقدماً وديمقراطية. بذل جهدها منها في إطار المبادرة في هذا الميدان: لجان المقاومة في ولاية سنار وجامعة كروي (في ضواحي أم درمان). اقترحت كروي نموذجاً للحكومة قائماً على السلطة الشعبية بموجبها يتكون مجلس تشريعي من لجنة مقاومة منتخبية ودائرة نقابية، سيتم تحديد انتخاب/اختيار لجنة المقاومة من قبل أعضاء لجنة المقاومة تزامناً مع الجمع العام للحزب، المعروفة تقليدياً باسم اللجان السكنية. يعرض البيان قواعد ومبادئ الانتخابات بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات.

متى ظهرت لجان المقاومة ومن نظمها؟

تاريخياً، طرحت أفكار لجان المقاومة منذ التسعينيات. كانت الفكرة هي مد المعارضة بجهة تنظيمية وثيقة الارتباط. كان الحزب الشيوعي منذ مدة طويلة يحض على فكرة الكومونات كشكل من أشكال الديمقراطية القائمة على التجربة السوفياتية الأولية وكرد على قمع الدولة العنيف ضد أشكال التمثيل السياسي المتعددة. كانت هذه الفكرة أيضاً في إطار الديمقراطية أشمل حيث كان الناس يسعون إلى الاستعاضة عن السياسة من أعلى وسياسة الرجال العظماء بأنظمة حكمية جزئية حيث كانوا يعيدون تحديد علاقتهم مع الدولة ومؤسساتها ويسعون إلى إيجاد الهياكل الفعلية بجعلها خاضعة للمساءلة على المستوى المحلي.

في عامي 2013 و 2014، عندما اندلعت الانتفاضات الأولى، سعى تحالف قوى الإجماع الوطني، الذي كان الحزب الشيوعي عضواً فيه، إلى معالجة ابتعاد السكان عن السياسة من خلال بناء تنظيم سياسي في أماكن العمل بالنسبة للنقابات ولجان الأحياء. كانوا يخشون من أن لا يؤدي ضعف التحالفين الرئيسيين الاثنين النشيطين في ذلك الوقت -نداء السودان وتحالف قوى الإجماع الوطني- جنباً إلى جنب مع انتشار المبادرات المدنية الليبرالية الممولة من المساعدات الغربية، إلى توسيع الفجوة بينهم وبين الجماهير الشعبية. في هذه اللحظة، كانت لجان المقاومة مكونة من أعضاء يمثلون هياكلهم السياسية ومثابة مجموعات للأحزاب السياسية المنخرطة فيها.

مجموعات على أهبة الاستعداد لكهاوسعة النطاق.

لم تظهر لجان المقاومة بشكلها ومنظورها التنظيمي الحالي إلا في كانون الأول/ديسمبر عام 2018. أقدمت على تطوير البرامج والمطالب السياسية بمعزل عن القوى السياسية والسياسيين الذين كانوا يتحكمون بالمشهد القائم. (مقال نشرته مجلة MENA، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ترجمته هيئة تحرير موقع Al'Encontre).

تعريب المناضلة

6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عن موقع Alencontre

— إجلالات

[1] في التقديم الموجز الذي أنجزته صحيفة لوموند ديبلوماتيك، بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2020 - جليبر الأشقر الذي يرجع تاريخه إلى أيار/مايو 2020 - مقال متاح لجميع القراء والقرارات- قدم «منعطف» في 25 تشرين الأول/أكتوبر على النحو التالي: «أطاحت طفعة عسكرية بحكومة السودان يوم الاثنين. ويجري تنظيم مقاومات رغم القمع. قد يكون معظم الوزراء في السجن أو في حالة هروب. أعلن زعيم الانتقاليين، اللواء عبد الفتاح البرهان، حل السلطات الانتقالية في السلطة وحالة الطوارئ. كان هو بالذات على رأس مجلس السيادة، وهو هيئة انتقالية مكونة من جنود ومدنيين أنشئت بعد ثورة عام 2019». تتبع قراءة مقال جليبر الأشقر فهم السياق الذي حدث فيه الانقلاب وتعبينات المقاومة الشعبية. يجب أن تكون قراءته على نحو ما بمثابة مقدمة للحوار مع رجاء مكاوي. (هيئة تحرير موقع Al'Encontre).

[2] يعرف جليبر الأشقر تجمع المهنيين السودانيين (APS) على النحو التالي: «تشكل على مراحل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نتيجة تعاقب فضلات مختلف الفئات المهنية: أطباء ومهندسين ومحامون وأطباء بيطريين ومهندسون ومعلمو المدارس والجامعات. تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في تشرين الأول/أكتوبر عام 2016، عندما أعلنت الطبقة والصحفيون والمحامون ميثاقاً، دون اعتراف السلطات بالتجمع». (هيئة تحرير موقع Al'Encontre).

بيان مشترك لتنسيقيات لجان مقاومة ولاية الخرطوم:

أجمعت تنسيقيات لجان مقاومة ولاية الخرطوم على أهداف مواكب «الردة مستحيلة، #ليبونوية30 أكتوبر

«التوقيع على:

ما ينتعش شيعنا بخيانة

تلحق بشعروا النزلة

الشارع طالع كلو قيادة

انت بلعيد الحصاة إعادة

المجد والخلود للشهداء في عليانهم، عاجل الشفاء للمصابين والجرحى برصاص مرتزقة القوات الانقلابية، والعودة السالمة للمفقودين.

لقد عاهدناهم جميعاً بالفار من القتل، و اسمننا على الفصاص لشهدائنا الكرام وإكمال طريق الثورة الذي رسموه لنا بدمائهم.

شعبنا الأبى،

لقد شهدنا انقلاب مرتزقة اللجنة الأمنية على ثورتنا المجيدة التي مهّرت بالدماء في أبريل، ثم جاء إنقلاب آخر في يونيو، حيث ارتكبت نفس اللجنة الأمنية

جرائم و انتهاكات ضد المعتصمين العزل في العاصمة والولايات، وتلتها مسرحيات هزيلة لانقلاب على أي منّا، وأخرها هذا الانقلاب الغاشم، بل وكان حصداً المزد من أرواح الشهداء السلميين، ليظل وطننا الحبيب

يدور في نفس دوائر ظلام العسكر والإنقلابات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

جماهير شيعنا باليسلة،

نعلنا واضحة كالشمس، وعالية كشموخ متاربسنا التي شيدتها جموع الثوار في وجه كل من يقف ضد

أهداف ثورتنا المستمرة، اننا سنخرج مرة أخرى

لشوارع في مواكب ٣٠ أكتوبر (مواكب الردة مستحيلة) الراضية للانقلاب ويهدف محاكمة الانقلابيين، والقصاص من القتلة والمجرمين. ولن نتراجع عن أهداف ثورتنا حتى تحقيقها كاملة، فكل السلطة والثروة لشعبنا مهطاطا لطريق الثورة.

ستكون أهدافنا في مواكب «الردة مستحيلة» في يوم السبت الـ ٣٠ من أكتوبر والتي لا تنازل عنها:

١- إسقاط الانقلاب العسكري وتسليم السلطة كاملة للمدنيين

٢- تسليم جميع أعضاء المجلس العسكري الانتقالي لمحاكمات عاجلة وفورية بتهمة الانقلاب العسكري.

٣- لا حوار ولا تفاوض مع أي من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي وكل أعضاء اللجنة الأمنية ورفض المحاور الدولية.

٤- حل كل المليشيات المسلحة وإعادة تكوين قوات الشعب المسلحة - خلال فترة محددة- وفق عقيدة وطنية هدفها حماية حدود الوطن وحقوق الشعب في الحرية والسلام والعدالة.

٥- إبعاد القوات النظامية من العملية السياسية نهائياً، بتجريم ومنع ممارسة السياسة من قبل العسكر.

٦- تكوين كافة هيكل السلطة الانتقالية في فترة محددة، بإشراف الأجسام المهنية والأكاديمية ذات الصلة.

٧- الاستقلالية التامة لسيادة الدولة السودانية فيما يخص كل القرارات الاقتصادية، السياسية، والأمنية.

- ستكون قيادات الأجسام الثورية، وأسر الشهداء جميعاً محضروا في الموكب كقيادة ميدانية.

- ندعو كل الشرفاء وأصحاب الضمير في جميع القوات إلى الوقوف معنا ضد الانقلاب والقتل.

*مسارات المواكب:

- تنطلق مواكب تنسيقيات ولاية الخرطوم من الحياء في تمام الساعة ١٠ ثورة.

- نقاط تجمع مواكب الأحياء الداخلية ونقاط الوصول المركزية في المدن الكبرى متفق عليها مسبقاً.

*التوجهات:

- السلمية هي شعارنا الأول والأخير، ندعو إلى حسم أي شكل من أشكال التفتلات بشكل ثوري.

- رفع أعلام السودان والتهاف بأهداف الثورة كرسالة قوية لقتلة الانقلاب.

- التوثيق والتصوير للمواكب بطرق جيدة مع مراعاة التأمين.

- الالتزام بتوجهات القيادة الميدانية.

شعبنا المعلم،

إن إصرارنا على الحرية، السلام، العدالة والديمقراطية لا نهائي وغير محدود ويتجدد كل ساعة، ولن نتلننا عن أهداف ثورتنا حفنة مرتزقة من حملة السلاح، فالوطن أغلى من أرواحنا، وأحلامنا مرتبطة ببنائه، لذلك سنكزل نظام الذل ونحدر الخونة والطغاة للأبد ودون رجعة.

أخيراً، إن الثورة مستمرة مهما طال الظلم، فهدنا مع الشهداء، ثورة أهدافها كاملة، تؤسس لشعبنا الوطن الذي يضم كل حقوقه، والشعب أقوى والردة مستحيلة

ليلة الجمعة - ٢٩ / أكتوبر ٢٠٢١ م.

لجان مقاومة ولاية الخرطوم

توقعات:

- تجمع لجان أحياء بحري.

- تنسيقية لجان مقاومة مدينة الخرطوم.

- تنسيقية لجان مقاومة أم درمان الكبرى.

#BurhanMassacresInSudan

#ليبونوية30 أكتوبر

#العصيان المدني الشامل

المناخ والحياة وحيوات البشر، لا الأرباح. منشور الأمم المتحدة الرابعة بشأن دورة قمة المناخ السادسة والعشرين 26

ستتعد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، COP26، من 1 نوفمبر حتى 12 منه. وسيلقي زعماء الدول والمؤسسات العالمية خطابات جميلة واعدة بإنقاذ المناخ.



”تجاوز مؤقت“ لعتبة 1.5 درجة مئوية، بدعوى إمكان تعويضه بتبريد مفترض بنسبة محتملة ضئيلة. وحتى عند إمكان هذا التبريد، يتجاهل هكذا رهان ما قد ينتج عن التجاوز المؤقت من انقلابات لا رجعة منها. على سبيل المثال، تحدد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نقطة تحول صفائح الجليد في جرينلاند بين 1.5 و2 درجات، عند بلوغها لن يتبع أي تبريد لاحق عودة إلى وراء.

تظل المفاوضات الدولية تحت سيطرة المجموعات المالية والصناعية الكبرى، وخاضعة للمتطلبات الرأسمالية والإمبريالية. لا يمكن أن نأمل منها اتخاذ تدابير في مستوى حالة الاستعجال، ولا احترام العدالة الاجتماعية والمناخية الواجبة إزاء بلدان الجنوب وشعوبه.

”لن يبتقى الحل من هذه المفاوضات، ولا يمكن أن يأتي سوى من نضالات الشعوب“

غريتا ثوميرج

يجب أن نجعل من قمة المناخ السادسة والعشرين فرصة لتحدي القادة، وفضحهم بتعريه أكاديمهم، وزعزعة استقرارهم سياسياً بقوة تعبتنا، واستعادة السلطة بالتقدم بحلولنا الخاصة من أجل العدالة الاجتماعية والمناخية:

– خطط خفض الانبعاثات في مختلف قطاعات النقل والبناء والطاقة والزراعة، للبقاء دون 1.5 درجة مئوية، بإشراك مباشر للعمال والعمال المعنيتين والمجتمعات المتضررة، بدءاً من تصميم الحلول البديلة حتى تحقيقها.

– رفض ”التجاوز المؤقت“

– محاربة التقنيات الخطرة (النووية، الكائنات المعدلة وراثياً، الهندسة الجيولوجية...)

– إنهاء آليات التعويض، واحترام شعوب جنوب الأرض وخاصة الشعوب الأصلية.

– وقف المشاريع الاستخراجية المدمرة الكبرى المفروضة على السكان

– خفض إنتاج المواد وعمليات النقل غير ضرورية.

من أجل انقاذ مناخ الـ99، يجب على الـ1 دفع الثمن

الاممية الرابعة.

مستوى أعلى بـ25 مترًا مما هي اليوم. إن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أمر واقع -ذوبان الجليد الطافي، وموجات حرارة استثنائية، وأعاصير، وفيضانات، وحرائق ضخمة... - لكن الأسوأ قادم، وما اضطراب حياتنا بفعل الجائحة سوى لمحة طفيفة عنه. لا وقت لأنصاف الحلول، يجب التحرك على الفور وبشكل جذري مع احترام العدالة الاجتماعية والمناخية.

ما المتوقع صدوره عن الكوب COP26؟

تتفق أكثر الدول نفثا للغازات الدفيئة - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين - على السعي لتحقيق حياد الكربون، في العام 2050 بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي العام 2060 بالنسبة للصين. يوقع جو بايدن عودة الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس، وينظم ”قمة الفرصة الأخيرة“، ويعلن شي جين بينغ أن الصين ستشرف في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل العام 2030، ويرفع الاتحاد الأوروبي هدف خفض نسبة 40% إلى 55%. بحلول العام 2030... إن الكبح الصريح من قبل منكري تغير المناخ في تراجع، والدول مطالبة بـ”البرقي بتطلعاتها“. إذ يتعذر فعلاً تجاهل الهوة السحيقة بين هدف قمة المناخ الواحدة والعشرين COP21 (باريس، 2015) المتمثل في ”إبقاء الاحترار دون 2 درجة مئوية مع مواصلة جهود عدم تتجاوز 1.5 درجة مئوية قياساً بعصر ما قبل الصناعة“ وبين تعهدات الدول الحالية المؤدية إلى احتراق بـ3.3 درجات مئوية بحلول مئة القرن. لكن ثمة دوام خلف النوايا المعلنة وقاحة الرأسماليين والحكومات الخادمة لمصالحهم وغياب أي قرار حقيقي وجذري للاستغناء عن الوقود الأحفوري.

الحياد الكربوني في العام 2050: نأبأ سار زانف، إمبريالي وخطير.

انبعاث صاف صفرًا لا يعني انبعاثاً صفرًا

و هو يعنى استخدام ما يسى بتقنيات الانبعاثات السلبية، مثل احتجاز ثاني أكسيد الكربون وعزله، بدعوى إزالة الكربون من الهواء، بقصد مواصلة الانبعاث والاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري. إنه استعمار أخضر جديد يهرب من الاعتراف بمسؤوليات دول الشمال التاريخية عبر آليات تُحمّل الجنوب العالمي عبء تعويض غازات الدفيئة المنبعثة بفعل الأغنياء ولصالحهم، بتجريد الشعوب من أراضيها وغاباتها.

التركيز على العام 2050 يعني رفض التحرك الفوري.

هذا يعني ترك غازات الدفيئة تتراكم وتسخن المناخ. والأسوأ من ذلك أن هذا الموعد البعيد يدع الباب مفتوحاً حتى ذلك الحين لـ

لكن بطولية محاربة الكارثة المناخية الشاملة لا تعود إلى هؤلاء الزعماء أو ممثلي الشركات الرأسمالية العالمية، الذين سيجمعون بمدينة كلاس كاو الاسكتلندية، ويتحمل معظمهم مسؤولية مباشرة في هذه الكارثة المحدقة التي تهدد البشرية. إنها بطولية المئات من المناضلات والمناضلين، و ممثلي و ممثلات الشعوب الأصلية، الذين يدافعون عن الأرض و البيئة ضد المشاريع الاستخراجية و المدمرة، و الذين تعرضوا و تعرض للقمع و التعذيب، و حتى الاغتتيال، في كولمبيا و الفلبين و البرازيل و الهندوراس و الهند و كينيا و المغرب و مصر و نيكاراكوا... من قبل الذين سيذهبون للاستعراض أمام الكاميرات أو بتواطؤ منهم.

إن الشعوب والنساء والشباب، الذين يتصدون لتدمير الغابات و للاستيلاء على الأراضي و للاستحواذ على المياه و لتلويث الهواء و التربة من طرف الصناعات المعدنية او الزراعة الصناعية، إنما يناضلون من أجل الإنسانية قاطبة ضد التغيرات المناخية، و من أجل انقاذ التنوع البيولوجي بمواجهتهم للشركات متعددة الجنسيات وللدول.

جانحة كوفيد19- إنذارًا بالقدام من أزمات بيئية وانهامًا للنظام

لقد قتلت جائحة كوفيد 19- أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وأحدثت اضطراباً عميقاً في حياتنا، وعمقت التفاوتات الاجتماعية بين الشمال والجنوب وداخل كل بلد، سواء في الحصول على الرعاية و اللقاحات أو في إمكان الوقاية. وفاقمت البطالة و الفقر، و عرضت للخطر و للإهناك كل القانونين و القانمات بالرعاية و العلاج و التغذية و النظافة و التعليم. و من جانب الحكومات، التي لم تتح سياساتها في تدمير الخدمات العامة أي خيار آخر سوى وقف جميع أشكال الحياة الاجتماعية، فقد انتهزت الجائحة فرصة لتعزيز السياسات المستبدة و تشديد القمع. أما المجموعات الرأسمالية، ولا سيما الصناعات الرقمية و الدوائية، فقد تنامت أرباحها بشكل هائل.

الاحتيار ما بين مكافحة الجائحة أو انقاذ المناخ غير وارد

يبرز هذا المرض بجلاء، على غرار أمراض أخرى عديدة منتقلة من الحيوانات البرية إلى البشر، ترابطنا مع الطبيعة، التي تمثل جزءاً منها لا يتجزأ. إن نمط حياتنا في العالم قد دمّر منق الرّيح الرأسمالي الذي يخلق صناعة اللحوم و معتقلاتها لتربية المواشي، و الاتجار بمختلف الأنواع البرية، و الزراعات الأحادية الصناعية، و اجتثاث الغابات و النظام الاستخراجي المدمرين للنظم البيئية و الملائمين لانتشار الجوائح. وهذا المنطق مسؤول أيضاً عن زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ. إننا، بعكس الحكومات التي تسعى إلى استخدام الأزمة الصحية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية لوضع المسألة البيئية و استعجالية حالة المناخ في مرتبة ثانية، ندعم الدعوة إلى ”تعاف عادل“، يضع المسألة البيئية و الاجتماعية في صلب جميع السياسات العامة.

ماذا عن وضعية المناخ؟

أدى تباطؤ الاقتصاد إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة بلغت 17%- في بعض الأيام، و بين 4.2 و 7.5% في العام 2020، لكنه لم يحل دون جعل العام 2020 الأكثر سخونة على الإطلاق، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 1.25 درجة مئوية قياساً بحقيقة ما قبل عصر الصناعة. و بوجه خاص، لم يقلص تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الناتج عن تراكم الانبعاثات السابقة و الحالية. فقد ارتفع هذا التركيز بنسبة 45% في الثلاثين سنة الماضية، و يفوق اليوم بنسبة 50% مستويات ما قبل عصر الصناعة، و سيتجاوز قريباً مستواه في العصر البليوسيني Pliocene (قبل 2.6 إلى 5.3 مليون سنة)، حيث لم يكن غطاء جليدي دائم في نصف الأرض الشمالي و كانت المحيطات في

النساء وثورة 1917 -مقابلة مع جان-جاك ماري[*]

إلام تعزرون بخس تقدير دور النساء في الثورة الروسية؟

لا شك أن بخس التقدير هذا يعود إلى عاملين: أولهما المشكل الذي أثاره البلشفيان نيوقولا بوخارين وأوجين بريويراجنسكي حين نددا باحتقار العمال الذكور للعمالات بقول: "ما زال العمال حتى اللحظة الراهنة يعتبرون النساء كائنات دنيا: في القرى، لا تزال النساء المتطلعات إلى المشاركة في الشؤون العامة مثار استهزاء". صحيح أن وراءهن إرثا تاريخيا سلبيا ثقيلًا يتعين تخطيه ("النساء العاملات متخلفات عندنا عن الرجال. ويُنظر إليهن من مستوى عال جدًا"). مما يشل ممارستهن لحقوقهن. لذا يحدد الكاتبان مهمة مزدوجة: "لا بد من عمل قوي، أولاً لتعليم الرجال اعتبار النساء العاملات مساويات للرجال". وهذا نفس ما تلاظ الكسندرا كولونتاوي بقول: "ظلت الأفكار المسبقة بصدد دونية المرأة راسخة بشدة في العقول لدرجة أنه حتى في الاتحاد السوفييتي، حيث تحققت المساواة القانونية بين الرجال والنساء، وحيث تشارك النساء بنشاط في جميع القطاعات الاجتماعية، محاربات في صف الجيش الأحمر، لا تزال تلك المسبقات تنال من ثقة المرأة في نفسها". "التعلم" أو "إعادة التربية"، إنها مهمة طويلة النفس وبعيدة الأفق.

وبتمثل العامل الثاني في كون العادة قد جرت على النظر إلى تاريخ الثورة الروسية انطلاقاً من الخلافات التي قسمت القيادة والحال أن المناضلات المشاركات في تلك الصراعات حالات نادرة، ما خلا الكسندرا كولونتاوي التي كانت من قادة كتلة المعارضة العمالية، ثم أوجينا بوش Evguenia Bosch وكلاوديا نقوليفيا Klaudia Nikolaieva اللتين انضمتا إلى المعارضة اليسارية، و اينيسا أرمان Inessa Armand التي كانت لفترة وجها بارزا ضمن الشيوعيين اليساريين معارضي صلح بريست ليتوفسك.

هل لكم أن تحيطونا بوضع النساء في روسيا قبل الثورة ؟

في كراسه ألف باء الشيوعية، يلخص القائدان البلشفيان بوخارين وبريويراجنسكي، اللذان أعدمهما ستالين لاحقاً، وضع النساء في روسيا القيصرية في بضعة أسطر بقول: "ظلت المرأة كأنها بلا حقوق وحيواناً منزلياً (...). حقوقها في الإرث محدودة، وتظل دوماً خاضعة في الأسرة لزوجها". وفي القرى تتعرض النساء للضرب بانتظام من قبل الأزواج. وفي المدن، كانت النساء يشكن، بدءاً من سنوات 1880، نصف خدم المنازل بيوم عمل يبلغ متوسط 15 ساعة وبدون راحة أسبوعية، ويُعاملن معاملة الإماء. وللعمالات أيضاً، لاسيما بقطاع صناعة النسيج، يوم عمل لا ينتهي، يبلغ 14 ساعة. وتعين على العاملة العامل العمل حتى لحظة الوضع تحت طائلة التسريح، فيما ليس ثمة أي مؤسسة للعناية بوليدها. ولذلك يموت ثلث أطفال العاملات قبل بلوغ عام من العمر.

هل يمكنكم تلخيص أهم مكاسب النساء بفضل ثورات العام 1917؟

حصلت النساء منذ يونيو/حزيران 1917 على حق التصويت لكن دون إمكان ممارسته في القرى حيث تسيطر التقاليد البطريركية.

منذ أشهر الثورة الأولى، أصدر البلاشفة في السلطة بوجه خاص جملة متكاملة من التدابير لحفز تحرر النساء. منذ 31 أكتوبر/تشرين أول 1917، نشرت ازيستينا مرسوماً ينظم يوم العمل. ينص البند السابع منه على: "عدم تشغيل النساء والفتية أقل من 16 سنة في العمل الليلي". و يمنع الفصل 16 "تشغيل النساء والفتية من الجنسين أقل من 16 سنة في أشغال باطن الأرض". وبعد 8 أشهر، نص مرسوم في 20 يونيو/حزيران 1918 على عطلة الأسبوعين المؤدى عنها. ووقدمت الكسندرا كولونتاوي أمام مجلس مفوضي الشعب، حيث عُينت مفوضة للحماية الاجتماعية، مشروع مرسومين عاجلين، أولهما يخص الزواج المدني والآخر حق الطلاق الذي كان ممنوع في عهد القيصرية، لكن ممنوحاً للأغنياء مقابل أداء لفائدة الكنيسة الأرثوذكسية. وفي الخضم، حدد مرسوم يوم 16 (29 ديسمبر/ كانون أول 1917) كيفيات حل الزواج. نص على "يحل الزواج بعد طلب من الزوجين؛ أو عند اندامه، طلب واحد منهما".

وسيلغي قانون الأسرة، الصادر يوم 16 سبتمبر/أيلول 1918، سلطة الزوج والأب، وكذا الميز القائم سابقاً بين الأطفال المسمين "شرعيين" و "غير شرعيين"، وبتاتوا جميعاً بنفس الحقوق، متيحاً بذلك للمرأة، حتى غير المتزوجة، أن تطلب نفقة من أب طفلها.

أكدت الحكومة البلشفية عزمها على استحداث شبكة رياض أطفال، وحضانات، و مغاسل، ومطاعم، بقصد تحرير المرأة من مهام العمل المنزلي، ثم قررت عدم تدخل الدولة والمجتمع في العلاقات الجنسية بين الأفراد (ما خلا في حالة عنف)، وألغت من ثمة عقوبات سجن المثليين والمثليات جنسياً. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، قامت بحملة واسعة لتصفية الأمية فيما كانت نسبة 80 بالمائة من النساء أميات قبيل الحرب العالمية الأولى. وتم تكريس هذه التدابير بمرسوم نُشر بعد يومين حول الزواج المدني.

ويوم 28 ديسمبر/كانون أول 1917، استحدثت مفوضية المساعدة الاجتماعية شعباً لحماية الأمومة والطفولة الصغيرة، ونقلت لاحقاً إلى مفوضية الصحة العامة. وتلا ذلك تشكيل فروع، ونقاط حماية للأمومة وللطفولة الصغيرة بغاية تنظيم الاستشارات الطبية لفائدة النساء وللأطفال.

وبعد ذلك بقليل، سن قانون تتيح الأمهات براحة نصف يوم مؤدى عنها كل ثلاث ساعات عمل لإرضاع الطفل في العمل. و تشكل يوم 4 يناير/كانون ثاني 1919 مجلس حماية الأطفال يضم ممثلي مفوضيات رعاية الصحة العامة والتأمين الاجتماعي والتموين والعمل. وخُولت لهذا المجلس كامل صلاحيات حماية الطفولة وتنظيم تغذيتها وتمويلها على نطاق الجمهورية برمتها.

ويوم 18 نوفمبر/تشرين ثاني 1920 تم إلغاء تجريم الوقف الإرادي للحمل (الاجهاض)، وُسُن الاجهاض الحر والمجانبي، "أشد الحريات إكراً" بتعبير تروتسكي، سنة 1920.

طبعاً، كانت ظروف الحياة الفعلية في روسيا السوفييتية، المدمرة كلياً بالحرب الأهلية، تضفي على قسم كبير من هذه الحقوق - المتقدمة على سائر العالم- طابعاً شكلياً مده طولية؛ هكذا لم تكن ثمة مستشفيات بالقرى، ما حرم القرويات من ممارسة حق الاجهاض سوى باللجوء إلى مساعدات غير مختصات. وفي المدن كانت المستشفيات مفتقرة إلى وسائل، لاسيما المسكنات، (فضلاً عن كون معظم الأطباء مؤيديين للبيض وهاجر كثير منهم)، فكان الاجهاض يجري بدون تخدير.

وفيما يتعلق بباقي الحقوق، كانت الأجور متدنية جداً، ما جعل نفقة المطلقة أدنى؛ ولم توجد الحضانات ورياض الأطفال سوى في المدن. على هذا النحو، يُخصى في ديسمبر 1920 في البلد برتمته 567 حضانة و 108 دار للأم والطفل، و 197 مركز استشارة، 108 مركز تزويد بالحليب و 267 ملجأ لصغار الأطفال وبيت طفولة. هذا طبعاً ضئيل لكنه كان بداية ومثالاً. وسيطلب تطوره عقوداً؛ وفي الجمهوريات الإسلامية- وفي قسم من القرى الروسية- كان عبء التقاليد و اعرف الأسلاف صعبت المقاومة ما جعل حقوق النساء تظل فيها افتراضية إلى حد بعيد.

وأثار اعلان هذه الحقوق الجديدة الكثير من الأساطير في بلدان الغرب، منها التنديد بتشريك (خيالي) للنساء يتيح لكل رجل التصرف جنسياً في من يشاء من النساء.

نضيف إلى هذه التدابير الاجتماعية منزلة المرأة الاعتبارية ومكانتها على صعيد سياسي (في العام 1917، كانت الكسندرا كولونتاوي و ماريا سبيريدونوفا من أكثر الخطباء شعبية في بتروغراد)، وفي الحرب الأهلية: كانت المرأة مفوضة في الجيوش (أوجينا بوش، روزا زاكيند-زملياتشكا)، ومفكرة (اينيسا أرمان و كولونتاوي)، ومحرضة (كولونتاوي و سبيريدونوفا)، وقائدة عسكرية (المفوضة الظاهرة في فيلم اسكولدوف)، وصحفية ملتزمة (لاريسا رايسنر)، وإرهابية (دورا كابلان، ايرينا كاخوفسكايا)، وزعيمة عصابات متمردة (مروسيا)، وقائدة حزبية (ماريا سبيريدونوفا، زعيمة الاشتراكيين الثوريين اليساريين).

ما تفسر حبس البلاشفة للمؤسسات في معسكرات عمل ؟

فهذا الحبس يعيد إلى الأذهان الأخلاق الفكتورية المُجرّمة للفقراء بمير كسلهم المزعوم.

لا أعتقد أن حبس العاهرات في معسكرات عمل حيث يُكلفن بخياطة ملابس، لاسيما الخاصة بجند الجيش الأحمر، مرتبط ب"أخلاق فكتورية تجرم الفقراء بمير كسلهم المزعوم". إنه بنظري مرتبط بفكرتين: الدعارة التي تحول النساء إلى بضاعة مُحقرة ومُحقرة هي أولاً إرث عن الرأسمالية ونتاج اليأس الاجتماعي. كانت الاستعاضة عن بيع المرأة الفردي لجسدها بنشاط اجتماعي جماعي أمراً يبدو للبلاشفة- المنقسمين بهذا الصدد- حلاً مؤقتاً في عالم مطبوع بعوز مزمن.

إلى أي مدى أفلح البلاشفة في تطبيق مشاريع تجميع الأسر و الحب الأمومي؟

لم تقدم تلك المشاريع كثيراً بفعل نقص الموارد اللازمة لاستحداث مؤسسات جماعية تتيح تخليص النساء من عدد كبير من المهام التي تتيح على كواهلهن، ثم بسبب عبء التقاليد التي جعلت الأسرة حجر ناصية التنظيم الاجتماعي. ارتفع عدد حالات الطلاق ارتفاعاً هائلاً لكنه لم يكن دوماً أمانة حرية محققة، بل ما أبعد عن ذلك؛ فبالنظر لظروف السكن المأساوية، غالباً ما يضطر الزوجان المطلقان إلى مواصلة العيش معاً طيلة سنوات في الغرفة الوحيدة المتاحة. تتفكك الأسرة هنا، ليس نتيجة اختيار لحياتهما جماعية بديلة، بل بسبب ظروف حياة لا تطاق.

هل لكم أن تلخصوا وضع النساء في ظل نظام ستالين، وتفسرونها؟

يجب على المرأة، في ظل نظام ستالين، أن تكون زوجة جيدة، وأماً جيدة، وعاملة أو منتجة، لأن التصنيع الكثيف المنطلق في العام 1929 يتطلب بدءاً عاملة جديدة. وبما أن شبكة الحضانات ورياض الأطفال تتطور ببطء شديد، يصعب تحقيق هذه الوظيفة الثلاثية. وسيزيد إقدام ستالين في العام 1936 على منع الاجهاض هذا الوضع وطأة أشد. وتحول تحرر النساء إلى صورة نمطية (عاملة الكلكوز النموذجية دائمة البهجة) تحجب بشكل سيء حياة تسيطر عليها لدى القسم الأكبر من النساء مشاغل الحياة اليومية الثقيلة والتأففة.

أما نساء البيروقراطيين، وهن في الغالب لا يعملن، فمدعوات لممارسة نشاط اجتماعي يعيد إلى الأذهان (ويقلد) الأعمال الانسانية للنساء البرجوازية في القرن الماضي.

ماذا خلف الاتحاد السوفييتي في الوضع الراهن للمرأة في روسيا.

ليس الشيء الكثير خارج المساواة القانونية والسياسية. ولهذه الأخيرة دلالة ضئيلة في بلد لا يوجد فيه حزب جدير بهذا الاسم، وعلى صعيد اجتماعي باتت الحضانات خاصة والحضانات العمومية بمقابل (غير باهض، لكنه اداء مع ذلك).

المصدر:

<https://www.nonfiction.fr/article-9209-les-femmes-et-la-revolution-de-1917-entretien-avec-jean-jacques-marie.htm>

ترجمة المناضل - ة

جان جاك ماري: مؤرخ مختص في الاتحاد السوفييتي

من كتبه سير لينين، وتروتسكي، وستالين

ومن مؤلفاته الأخرى:

كرونشانتات-2005

الحرب الأهلية الروسية 2005- الأحد الأسود 2008- خروتشوف، الإصلاح المستحيل 2010- لينين، الثورة الدائمة 2011- بيربا ، جلا ستالين السياسي- 2013 - حرب الروس البيض 2017- النساء في الثورة الروسية 2017- الحياة في روسيا لينين 2020.

إرث ثورة أكتوبر (لذكارها الرابعة بعد المائة)

ديفيد ماندل (*)

ليس إرث ثورة أكتوبر، بالنسبة للييسار اليوم، مسألة بسيطة، بالنظر إلى صعود الستالينية بعد بضع سنوات فقط، وإلى عودة الرأسمالية بدون مقاومة شعبية جدية. وقد كان من نتائج طبيعة النظام السوفييتي المتناقضة أن كل الجوانب الإيجابية كان لها أيضا وجه سلبي، ما يجعل الإرث ملتبسا، وهذا أقل ما يمكن قوله عنه.

وبالرغم من هذا، ثمة عنصر في الإرث - هو الرئيس بنظري- لا يشوبه لبس، ألا وهو أن البلاشفة، بتنظيمهم الاستيلاء الثوري على السلطة السياسية والاقتصادية والدفاع عنها بوجه الطبقات المالكة، منحوا الطبقات الشعبية القيادة التي كانت تمنى وتحتاج. لقد تجرأ البلاشفة على فعل ما كان واجبا لإنقاذ الثورة، طبق ما كانت الطبقات الشعبية تتوق إليه.

ومع ذلك، غالبا ما تُعتبر ثورة أكتوبر فعلا غير مشروع، يحركه مشروع أيديولوجي لتحقيق يوتوبيا اشتراكية. وحتى عند اليسار، ثمة من يرفض الاستراتيجية الثورية المسماة "لينينية" بالاستشهاد بالدينامية الاستبدادية وبالحراب الأهلية اللتين أطلقتهما الانتفاضة.

لكن المثير، عند دراسة جدية للثورة، هو قلة ما كان البلاشفة والعمال والعمال المساندون لهم يتحركون بدافع مشروع أيديولوجي في اتجاه حركة خلاصية نحو الاشتراكية. لقد كان أكتوبر، في المقام الأول، جوابا علميا من العمال والعمال على ما واجهوا من مشاكل اجتماعية وسياسية فعلية وملموسة جدا.

وكما نعلم، تكلم أيضا مقاربة ماركس: يجب أن تأتي الاشتراكية بحلول للمشاكل الفعلية التي يعيشها العمال والعمال. ما جعله يرفض إعطاء "وصفات لطنجرات المستقبل" على حد قوله.

كان هدف أكتوبر الأتي والرئيس قطع طريق ثورة مضادة مدعومة بالتخريب الاقتصادي الذي يمارسه أرباب العمل، وهي ثورة مضادة كان من شأنها إغراق مكاسب ثورة فبراير وعودها الديمقراطية في الدماء، وتمديد مشاركة البلد في المذبحة الامبريالية للحرب العالمية الأولى.

لم يكن البديل تطوّر البلد نحو ديمقراطية ليبرالية، بل صوب ديكتاتورية عسكرية ذات ميول فاشية، وانتقاما على طريقة فرساي إبان كومونة باريس. وفي الآن ذاته، كان البلاشفة، ومن ينصرونهم من عمال وعمالات، وأعين يخطر حرب أهلية وساعين إلى تقادها. وعندما اتضحت استحالة ذلك التفاذي، سعوا إلى الحد من حجمها.

وكانت رغبة اتقاء حرب أهلية سبب مساندة البلاشفة والعمال والعمال لنظام "ازدواجية السلطة" في فبراير 1917، أي تسليم السلطة لليبراليين، لكن تحت رقابة مجالس العمال (السوفييتات)، ما كان سيضمن احترام برنامج الثورة الديمقراطي. وقد كان هذا البرنامج يتضمن أربعة عناصر ليس أي منها اشتراكية: جمهورية ديمقراطية، وإصلاح زراعي بلا تعويض لكبار ملاكي الأراضي بعد نزع ملكيتهم، ويوم عمل من ثماني ساعات، وديبلوماسية تروم إبراما سريعا لسلم عادل وبلا تعويضات ولا ضيم أراض.

كانت المساندة الأولية للسلطة المزوجة قطعاً مع موقف حزب البلاشفة القديم، الذي كان الحزب المهيمن داخل الحركة العمالية قبل الحرب. كان ذلك الموقف يرفض الليبراليين كخلفاء محتملين في النضال ضد الأوتوقراطية، بناء على التعاون المديد بين أرباب العمل والدولة ضد تطلعات العمال والعمال الديمقراطية والاجتماعية. لكن الأمر انتهى بالطبقات المالكة إلى الانضمام إلى الثورة بعدما باتت أمرا واقعا في فبراير العام 1917. هذا ما كان يبدو بالأقل.

وهذا ما سهل كثيرا انتصار الثورة سلميا عبر هذا البلد الفسيح. كان من شأن صد الطبقات المالكة في تلك اللحظة أن يسبب حربا أهلية. ولم يكن أحد يريد هذا. كان ثمة إذن استعداد لمنح الليبراليين فرصة، لكن تحت رقابة السوفييتات، تلك المنظمات الديمقراطية للطبقات الشعبية.

لكن سرعان ما اتضح أن الوحدة الوطنية مجرد سراب. إذ لم تتأخر الحكومة الليبرالية عن التعبير عن مساندتها للحرب، بما في ذلك أهدافها الامبريالية. وسرعان ما انكبت الصحافة الرجوانية على التنديد بـ"أناثية" المطالب المبالغ فيها لدى العمال والعمالات- يوم عمل من 8 ساعات وزيادة في الأجور تعويضا عن التضخم الطيار. وكانت تلك الحملة ترمي إلى مصادمة الجنود مع العمال والعمالات. وفي غضون ذلك، كان الاقتصاد يهيار تحت ثقل الحرب، ورفضت الحكومة الليبرالية، الصاغية دوما لأرباب العمل، أي مشروع جدي لتنظيم الاقتصاد.



سُطِّق حربا أهلية لا تزال باطنة، ما سيفرض على الطبقات الشعبية مسؤولية حكم البلد في وضع أزمة اقتصادية وسياسية عميقة وبلا دعم من فئات السكان المتعلمة. لكن، من الجانب الآخر، كان وأهما كل أمل في أن يتمكن مجلس تأسيسي منتخب من قبل كل الطبقات من تجاوز التقاطب السياسي العميق، أو أن تقبل الطبقات المالكة قراراته. وفي غضون ذلك كان انهيار الاقتصاد والمجاعة يدنون بسرعة جنونية.

إن كانت الانتفاضة قد جرت مع ذلك، فالأمر يعود إلى ضغط قاعدة الحزب البلشفي التي لجأ إليها لينين ضد القيادة. كان هذا الحزب يضم 34 000 عضو في العاصمة، ثلثيه عمال وعمال على استعداد للتحرك. في اليوم التالي للانتفاضة، انتخب مؤتمر السوفييتات حكومة من البلاشفة حصرا، بلا تمثيل للطبقات المالكة.

وفورا انطرح من جديد مسألة تركيب الحكومة السوفييتية الجديدة. أجمعت كل المنظمات العمالية، حتى البلاشفة، على فكرة ائتلاف عريض لكل الأحزاب الاشتراكية. وكان هذا تعبيرا عن حرصها على تفادي حرب أهلية، بالأقل داخل الطبقات الشعبية. لكن المفاوضات فشلت، إذ كان الاشتراكيون المعتدلون مصيرين على اعتبار أن حكومة مستندة "حصرا" على الطبقات الشعبية (التي تمثل مع ذلك أغلبية السكان)، وبلا دعم من الليبراليين والفئات الوسطى، لاسيما الناس المتعلمين، المساندين لهم، لن تستطيع حكم البلد، وستكون ميالة إلى "تجارب اشتراكية" لا تتوافر شروطها الاقتصادية والسياسية في روسيا.

إزاء رفض الاشتراكيين المعتدلين المشاركة في حكومة مسؤولة حصرا أمام السوفييتات، أي الطبقات الشعبية، شكل البلاشفة حكومة ائتلاف مع الاشتراكيين الثوريين اليساريين، وهم جناح راديكالي انفصل عن الحزب الفلاحي.

هذا معنى العبارة المسهلة لهذا المقال: "لقد تجرؤوا". اتبع البلاشفة حكمة الثوريين الحقيقيين: "افعل ما يجب، وليحصل ما يمكن أن يحصل".

ولم يكونوا طوباويين ولا مغامرين. حاولوا تفادي حرب أهلية، ولما اتضحت استحالة ذلك، سعوا إلى تحقيق أفضل شروط النصر.

إن تاريخ القرن العشرين مفعم بأمتلة أحزاب يسارية أخرى لم تتجرأ لما كان ذلك مطلوباً منها. ونادرا ما يلقي عليها المؤرخون/ات مسؤولية العواقب الوخيمة لتلك الخيانات.

واليوم، وقد باتت البدائل متقاطعة بهذه الدرجة من العمق، وحيث الاختيار قائم بين الاشتراكية والهمجية، لاسيما مع أزمة المناخ، يجب على اليسار أن يستلم من البلاشفة. ليس المقصود طبعاً تخطيط انتفاضة. لكن يجب رفض سراب قدرة نضال في ظل الرأسمالية على تفادي الكارثة البيئية أو تحقيق عودة إلى دولة الرعاية "للتلاثين سنة المجيدة" المطلوب أن نضع استراتيجية تكون الاشتراكية هدفها النهائي، وأن نقبل كون تحقيقها سيتطلب في لحظة حاسمة قطعاً حاسماً مع سلطة الرجوانية الاقتصادية والسياسية ومع الدولة الرأسمالية.

المصدر:

<https://www.pressegauche.org/David-Mandel-L-heritage-de-la-revolution-d-October>

ترجمة المناضل - ة

وكان ذلك بنظر العمال والعمالات اغلاقا جماعيا مُمَوَّها، حيث كان اغلاق المصانع سلاحا ماثورا لدى الرجوانية قبل الثورة. وفي الآن عينه كانت شخصيات برجوانية معروفة تطالب بتخليص الحكومة من تأثير السوفييتات الضار.

منذ مطلع يونيو 1917، انضمت أغلبية عمال العاصمة وعمالها إلى موقف البلاشفة، المنبئ في تمم شهر أبريل: يجب نقل السلطة إلى السوفييتات، واستبعاد تأثير الطبقات المالكة المضاد للثورة من الحكومة.

عند هذه الدرجة، باتت الطبقة العاملة بالعاصمة تدرك حمية حرب أهلية-بين الطبقات الشعبية (العمال والفلاحين) والطبقات المالكة (البرجوانية والاسترايطية العقارية).

ولم يكن ذلك المنظور مربعا، لأن الطبقات الشعبية كانت سواد السكان الأعظم. وما كان أشد إفرعا هو منظور حرب أهلية داخل الطبقات الشعبية نفسها. وقد بات هكذا منظور واقعا في مطلع شهر يوليو عندما نظم العمال والعمالات، مع قسم من جنود كتنة العاصمة، مظاهرات للضغط على لجنة السوفييتات التنفيذية، التي زالت بقيادة الاشتراكيين المعتدلين، أنصار التحالف مع الرجوانية، للاستيلاء على السلطة. وكانت تلك المظاهرات، الفاشلة، أول فرصة لإرافة دماء جدية منذ فبراير. وأعقت هزيمتها موجة قمع للبلاشفة ولعمال العاصمة وعمالها، وهو قمع جرى بمباركة الاشتراكيين المعتدلين.

ترك هذا الانعطاف البلاشفة وعمال العاصمة وعمالها بلا استراتيجية دفاع عن الثورة، لأن الفلاحين وعمال الأقاليم وعمالها لا زالوا يدعمون الاشتراكيين المعتدلين. وتلك كانت بنحو أكبر حالة المثقفين، والناس المتعلمين، الذين كانت لمعظمهم ميول إلى الليبراليين أو أكثر يميناً. لكن إدارة الدولة والاقتصاد شبه مستحيلة بدون الناس المتعلمين. كانت الثورة تدبو في مآزق.

بدا أن انقلاب كورنيلوف الفاشل، في تمم أغسطس، الذي كان أمل الطبقات المالكة الكبير، قد أتاح للحظة وجيزة، مخرجاً من المأزق، إذ بدا أن الاشتراكيين المعتدلين باتوا معترفين بضرورة قطع مع الليبراليين الذين ساندوا محاولة الانقلاب. منح لينين الاشتراكيين المعتدلين، الذين لا زالوا على رأس معظم سوفييتات المناطق، دعم حزبه، الذي سيتصرف كمعارضة مخلصه إذا ما قرروا استلام السلطة. لكن الاشتراكيين المعتدلين فضّلوا مشاركة في حكومة تحالف جديدة مع الليبراليين.

تبعا للمحاولة الانقلاب الفاشلة، وبوجه تأكد خطر ثورة مضادة، تجذرت الجماهير الشعبية خارج العاصمة بسرعة، دافعة البلاشفة إلى قيادة كل السوفييتات الهامة. وكان جليا أنهم سيكونون أغلبية في مؤتمر السوفييتات الوطني المرتقب في 7 نوفمبر.

قام لينين، الموصل اختباءه بفعل قرار باعتقاله، بمطالبة قيادة حزبه بإعداد انتفاضة لمساندة قرار المؤتمر الذي سيصوت بلا شك على الاستيلاء على السلطة. لكن أغلبية القيادة الحزبية كانت ترددة، مفضلة انتظار مجلس تأسيسي سبق أن أجلت الحكومة الليبرالية ثلاث مرات انتخابه لعلها أنه سيصوت لصالح إصلاح زراعي وانسحاب من الحرب.

يمكن فهم التردد إذ لاشك أن استيلاء السوفييتات على السلطة